الدور السياسي للشباب في عهد جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين
١٩٩٩ – ٢٠٠٧

إعـــــداد
أماني أحمد اللواما

المشرف
الأستاذ الدكتور محمد المصالحة

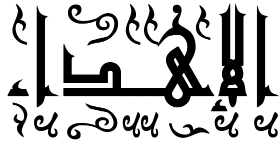
قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

آيـــار ، ٢٠١٠

نوقــشت هــذه الرسالة وعنوانها: " الدور السياسي للشباب في عهد جلالة الملك عبدالله الثاني (١٩٩٩-٢٠٠٧)" وأجيزت بتاريخ

أعضاء لجنة المناقشة	التـــــــوقيــــــع
الأستاذ الدكتور محمد المصالحة	
أستاذ دراسات برلمانية/قسم العلوم السياسية، مشرفاً	
الأستاذ الدكتور سعد أبو ديه،عضواً	
أستاذ علاقات دولية	
الدكتور غازي ربابعة ،عضواً	د. غازي ربابعة
أستاذ مشارك- علاقات دولية	
الأستاذ الدكتور محمود علي، عضواً	د. محمود علي
أستاذ مشارك -علوم سياسية	
(جامعة العلوم التطبيقية)	



إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح

إلى الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى......

والدي الحبيب

إلى من يناديها فؤادي قبل لساني .... إلى ينبوع الحب والتضحية والصبر والحنان

إلى كل دمعة ترقرقت على خدها .... إلى كل خفقة خفقها قلبها

إلى من أعشق عمري لأجلها...................... لأني إذا مت أخشى على دمعها .....إلى **والدتي الحبيبة**

إلى إخواني الأعزاء

الشكر والتقدير

فالحمـد والـشكر لله أتقـدم بالـشكر والتقـدير إلـى أسـتاذي الدكتور محمد المصالحة عرفاناً لما قدمه لي من عون ومساعدة في إنجاز هذه الرسالة.

وإلى أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بقبول مناقشة الرسالة. لهم مني خالص محبتي وتقديري واحترامي.

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الدور السياسي للشباب في عهد جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين 1999-2008

إعداد
أماني أحمد اللواما

المشرف
الأستاذ الدكتور محمد مصالحة

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع المشاركة السياسية لفئة الشباب لما تتمتع به هذه الفئة من وزن ديموغرافي في المجتمع الأردني، وعدم إقبال الكثير من هذه الفئة على المشاركة السياسية مما يثير العديد من التساؤلات التي ستحاول الدراسة الإجابة عليها. إن مقاربة موضوع المشاركة السياسية في العمل السياسي، ومن خلال الأطر المفاهيمية: الدولة، السلطة، مؤسسات المجتمع المدني... إلخ، تشير إلى هشاشة وضعف الدور الشبابي، وتمحوره حول النخبة السياسية المتعلمة أو المثقفة التي ساهمت بواسطة الرجل وتحت مظلته في القيام ببعض الأدوار التي إشترطها بنفسه. لقد تناول العديد من كتاب وفقهاء علم السياسة أشكال المشاركة السياسية بالبحث والتحليل، وعلى الرغم من إتفاقهم على أشكال محددة إلا أنهم إختلفوا حول أشكال آخرى يستطيع المواطن من خلالها المشاركة.

وقد استندت على بعض الفرضيات من أهمها أثر التوجهات الملكية في مجال رعاية الشباب على أطر عمل المؤسسات والجهات التي تنظم العمل الشبابي في الأردن. وقد أثرت طبيعة وتوجهات الشباب عن واقع العمل السياسي في الأردن على مستوى انخراطهم في هذا العمل وزيادة نسب العزوف عن المشاركة في العمل السياسي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها أن رؤية الملك عبدالله الثاني تنطلق من إيمانه الراسخ بأن مستقبل الأردن يعتمد إلى حد كبير على دور محوري وأساسي لشباب الوطن، ولذلك على مدى عشر سنوات من عهده حيث أطلق الملك حفظه الله العديد من المبادرات التي نادت بإطلاق كافة المجالات لتعزيز مشاركة الشباب في جميع مفاصل الحياة العامة سياسياً وإجتماعياً وإقتصادياً، وقد بادرت عدد من المؤسسات تلبية الرغبة الملكية بإطلاق عدد من البرامج الرامية إلى تفعيل المشاركة الشبابية، فقد قام صندوق الملك عبدالله الثاني

للتنمية بعمل ملتقى سنوي للشباب، انبثق عنه العديد من البرامج التي ساهمت نسبياً بتعزيز البيئة اللازمة لدعم الإبداع والتميز لدى الشباب وتوفير المنح الدراسية للمبدعين داخلياً وخارجياً وفي الملقتى الشبابي الذي نظمه الصندوق في عام 2006 أطلق الملك مبادرة هيئة شباب كلنا الأردن، لتكون الذراع الشبابية لصندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية وآليته للتواصل مع الشباب الأردنـــي بهدف رفع درجة الوعي لديهم بمختلف القضايا والتحديات الوطنية.

وإن المشاركة الشبابية تعتبر فاعلة في المجالات التنموية والإقتصادية والإجتماعية إلا أن هذه الفاعلية، وبالرغم مما تم تجاوزه من قبل مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، لـــم تمتد إلى مشاركة فاعلة في المجال السياسي، فلذلك لا يزال هناك الكثير من الجهود الذي يجـــب على جميع مؤسسات الدولة بذلها ومن خلال الإعتراف بدور كل مؤسسة من هـــذه المؤســـسات وبإعتماد مبادئ التكامل والتعاون بعيداً عن التنافس السلبي وبما يؤدي إلى الارتقـــاء لمـــستوى الرؤية الملكية حول الشباب.

وقد أوصت الباحثة بضرورة التوسع في بناء مراكز نموذجية شاملة مع مراعاة تـــوافر البنية التحتية لهذه المراكز للإسهام في إنجاح الأنشطة المختلفة سواء كانت متعلقة بالإستراتيجية الوطنية للشباب أم بغيرها من الأنشطة. كذلك إعادة تأهيل القائمين في المراكز الشبابية وعقـــد دورات تدريبية للمشرفين تتعلق ببرامج الإستراتيجية الوطنية للشباب. وإيجاد كادر متخـــصص في المجلس الأعلى للشباب ومديريات الشباب التابعة له لمتابعة أنشطة الإســـتراتيجية الوطنيـــة للشباب والأنشطة الآخرى التي تقيمها المديريات والمراكز الشبابية وأن ترفع تقارير خاضـــعة للتقويم العلمي لهذه الأنشطة للوقوف على أوجه القوة والضعف.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

تناول العديد من الكتاب والباحثين في علم السياسة أشكال المشاركة السياسية بالبحث والتحليل، وعلى الرغم من إتفاقهم على أشكال محددة إلا أنهم إختلفوا حول أشكال أخرى يستطيع المواطن من خلالها المشاركة.

وبسبب إختلاف الأنشطة السياسية وما تتطلبه من المواطن نلاحظ أن بعض هذه الأنشطة تتطلب مستوى عالٍ من الحنكة والمعرفة السياسية والبعض الآخر من المعتاد الذي لا يتطلب حنكة ومعرفة، وتختلف أيضاً أشكال المشاركة في أهدافها فبعضها ما يمكن الشعب من إمتلاك سلطة سياسية تزيد من قدرته على إختيار القادة السياسيين، فيقول كلمته في إختيار ممثليه عن طريق الإنتخابات، والبعض الآخر يمكن المواطن من التأثير على القرارات السياسية، أو إطلاع الجمهور والنخبة على بعض القضايا السياسية.

رغم أن الأردن من بين أوائل الدول العربية التي أولت الشباب إهتماماً متزايداً في العقد الأخير، إلا أن الدراسات والإحصائيات تشير إلى ضعف مشاركة الشباب وبالتالي الدور الذي يلعبونه في بناء مجتمعاتهم وقد بين المسح الوطني للشباب (الشباب الأردنيون/ حياتهم وأراؤهم) الذي أعدته وزارة الشباب أن أقل من (10%) من الشباب الأردني يشاركون في مؤسسات المجتمع المدني، ومن جهة أخرى اشار المسح إلى أن (3) من كل (10) شباب ليس لديهم من يلجأون إليه في حالة تعرضهم للمشاكل في مختلف مجالات حياتهم، في حين أن أكثر من ثلاثة أرباع الشباب يعتقدون أنهم بحاجة للمساهمة بشكل أكثر فاعلية في عملية إتخاذ القرار في البيت والمدرسة والكلية والجامعة والمجتمع المدني.

يتبين مما تقدم حجم الأزمة التي يعيشها الشباب في المجتمع، واهمية الدور الذي يجب أن تلعبه مؤسسات المجتمع المدني بكافة أطيافها للعمل على تهيئة البيئة الداعمة والآمنة لمشاركة الشباب وضرورة الإنصات إليهم، إن حقوق الشباب في أي مجتمع تنبع من فهمه لإحتياجاتهم ولصفات هذه الفئة العمرية مثل النمو الجسدي والعاطفي والعقلي والإجتماعي، والشباب في الأردن هم مشروع وطني للوطن وبهم ومن خلالهم تتحدد ملامح الحاضر والمستقبل لاسيما وإنهم شركاء الحاضر وكل المستقبل، ورعاية الشباب على هذا الأساس تعتبر عملة إستثمارية على المدى البعيد فبقدر ما يعطى الشباب وتتم رعايتهم وإعدادهم الإعداد السليم بقدر ما يزيد عائد هذا العطاء على شكل خبرات بشرية والتي أصبحت بحق هي ثروة العصر وعدة الأمة في حاضرها ومستقبلها، لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

جاءت الإستراتيجية الوطنية للشباب إستجابة لتوجيهات الملك عبد الله الثاني بن الحسين بضرورة وضع الشباب على سلم الأولويات الوطنية وتنشئة جيل من الشباب المؤمن بعقيدته والمنتمي لوطنه مع الولاء لقيادته. ولم تأل الحكومة جهداً في دعمها، حيث رصدت موازنة المجلس الأعلى للشباب، وتمت الإستراتيجية من خلال عمل دؤوب وجهد كبير من جميع العاملين في المجلس الأعلى للشباب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والشركاء الحقيقيين من الوزارات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية الذين

تعاضدوا لإنجاز هذا الجهد المميز الذي يأتي في مقدمة المشاريع الـ (21) التي تتضمنها إتفاقية تطوير القطاع الشبابي في المملكة المبرمة بين الحكومة الأردنية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتم الانتهاء من هذه الوثيقة عام 2004م وأقرت في مجلس الوزراء عام 2005.

تحاول هذه الدراسة تحليل واقع المشاركة السياسية لفئة الشباب لما تتمتع به هذه الفئة من وزن ديموغرافي في المجتمع الأردني، وعدم الإقبال الكبير من هذه الفئة على المشاركة السياسية مما يثير العديد من التساؤلات التي ستحاول الدراسة الحالية الإجابة عليها.

أهمية الدراسة:

لقد أولى الملك عبد الله الثاني أهمية كبيرة لقطاع الشباب من خلال تأطير العمل الشبابي وتأسيس هيئات شبابية متعددة، بالإضافة إلى تشكيل المجلس الأعلى للشباب واللقاءات الداخلية والخارجية مع الشباب، مما يشكل بداية مرحلة جديدة لتنمية الشباب وتأهيليهم سياسياً ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع.

تكمن أهمية الدراسة من الناحية العلمية في تحليلها للرؤية الملكية التي وضعت حداً لعدم وجود دور سياسي فعال للشباب الأردني، فثمة عزوف من الشباب عن المشاركة في الحياة العامة، وربما يعزى ذلك لأسباب متنوعة قد ترتبط بغياب الوعي السياسي وبطرق التنشئة السياسية أو بهيمنة كبار السن على مؤسسات الدولة، وعليه فقد رأى الملك عبد الله الثاني ضرورة تذليل كافة العقبات التي تعترض سبيل الممارسة السياسية للشباب بالطرق السياسية والإدارية.

أما الأهمية العملية لهذه الدراسة فإنها تتمثل في كونها أداة مساعدة لرسم السياسات والخطط الوطنية للنهوض بدور الشباب الأردني وبما يتفق وتوجهات الرؤية الملكية لجيل الشباب في الأردن.

وعليه فإن الدراسة ترمي إلى تحليل الدور السياسي للشباب ولا سيما بعد مرور عشرة أعوام على استلام الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية، ولا يخفى أن نسبة الشباب تشكل ثلثي المجتمع الأردني وهو ما يعني أن تقدم الوطن ونهضته تعتمد على مشاركة الشباب في كافة نواحي الحياة الإقتصادية والسياسية والعلمية، كما أن تعزيز مسيرة الديمقراطية والإصلاح الشامل يعتمد إعتماداً كبيراً على تفعيل دور الشباب السياسي.

مشكلة الدراسة:

تظهر مراجعة أدبيات المشاركة السياسية في الوطن العربي وفي الأردن علـــى وجـــه الخصوص أن مجال المشاركة السياسية للشباب لا يزال ضعيفاً كما أشارت نتـــائج درســـات المجلس الأعلى للشباب، يعزى ذلك إلى إنخفاض درجة الوعي بآليات ومجـــالات المـــشاركة السياسية من قبل الشباب أنفسهم، ويتطلب الأمر ضرورة التعامل مع قضايا الـــوعي والثقافـــة السياسية ورسم الخطط والبرامج الوطنية لحث الشباب على ممارسة دورهم الوطني.

وقد شهد الأردن منذ عام 1999 وحتى عام 2008 درجة عالية من الإهتمـــام الملكـــي بالشباب وحثهم على المشاركة السياسية وتوعيتهم وتثقيفهم سياسياً، حيث هدفت الرؤية الملكية إلى إنهاء حالة عزوف الشباب، وحثهم على المشاركة المسؤولة من خلال إفساح المجال واسعاً أمامهم في كافة مؤسسات ومرافق الدولة وكذلك مؤسسات المجتمع الأهلي.

من هنا ستحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هو واقع المشاركة السياسية للشباب فـــي العمـــل الـــسياسي فـــي الأردن؟ وهـــل إستطاعت الجهات العاملة في مجال رعاية الشباب التكيف مع متطلبات رؤية الملك وترجمتها إلى قرارات وسياسات بما يؤدي في النهاية إلى زيـــادة مـــساحة هـــامش المشاركة السياسية للشباب؟

وللإجابة على هذين التساؤلين الرئيسيين، فإن الدراسة تطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هو الدور الذي قامت به الجهات الراعية للشباب في مجال تنمية الوعي لـــديهم بأهمية المشاركة السياسية؟

2- هل تعد المشاركة السياسية الحالية مشاركة فاعلة وذات أهمية؟ وإلى أي مدى يتقبل المجتمع الأردني الدور السياسي الشبابي؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولـــى: يوجد إتجاهات إيجابية نحو مشاركة الشباب في العملية السياسية في الأردن من وجهة نظرهم.

الفرضية الثانية: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإتجاهات نحو مشاركة الـــشباب فـــي العملية السياسية في الأردن تعود الى إختلاف الجنس.

الفرضية الثالثة: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإتجاهات نحو مشاركة الـــشباب فـــي العملية السياسية في الأردن تعود الى إختلاف المستوى التعليمي.

الفرضية الرابعة: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإتجاهات نحو مشاركة الـــشباب فـــي العملية السياسية في الأردن تعود الى إختلاف الحالة العملية.

الفرضية الخامسة: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإتجاهات نحو مشاركة الشباب فـــي العملية السياسية في الأردن تعـــود الـــى إخـــتلاف تقيـــيم مـــستوى الأســـرة الإقتصادي.

الفترة الزمنية: تتناول الدراسة الزمنية الممتدة من عام 1999 – 2008، وذلك لأن الملك استلم سلطاته الدستورية بعد وفاة الملك حسين رحمه الله، وحتى عام 2008.

منهجية البحث:

تستدعي المشكلات البحثية المناهج الملائمة التي تساعد على كشف حقائقها وسبر أغوارها، والباحثة هنا تستخدم منهجية تكاملية لاستيعاب ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية وتتكون هذه المنهجية من المناهج التالية:

1- منهج دراسة الحالة:

تستخدم الباحثة هذا المنهج لاستيعاب ظاهرة ضعف المشاركة السياسية للشباب في العملية السياسية من خلال دراسة أسباب عدم إقبال فئة الشباب على المشاركة السياسية، حيث تقتضي هذه الدراسة جمع المزيد من البيانات العملية والمعطيات المتعلقة بالوحدة المدروسة والتعمق بدراستها بقصد الوصول إلى تعميمات علمية خاصة بتلك الوحدة والوحدات المشابهة لها.

2- المنهج الإحصائي:

وهو أحد أساليب وصف الظواهر ومقارنتها وإثبات الحقائق العلمية المتصلة بها، فعن طريق المنهج الإحصائي نستطيع جمع البيانات الإحصائية عن واقع المشاركة السياسية للشباب والتعبير عنها رقمياً، فالمنهج الإحصائي يستخدم البيانات الرقمية والكمية لأجل الاستدلال بها على وجود العلاقات بين الظواهر أو عدم وجود علاقة.

3- المنهج التاريخي:

لا نبتغي من هذا المنهج سرد الوقائع التاريخية ورصها إلى بعضها البعض لنكون ركاماً من المعلومات، ولكن ما نركز عليه هنا هو الجانب التفسيري التحليلي الذي يمكن أن يمدنا به المنهج التاريخي في دراسة هذه الظاهرة التي تمتد جذورها إلى الماضي والتطورات التي لحقتها والعوامل التي يمكن افتراضها خلف تلك التطورات.

4- المنهج التحليلي:

وذلك من أجل تحليل الظاهرة ولدراسة المدخلات والمخرجات المؤثرة على دور الشباب في المجتمع الأردني.

أدوات جمع البيانات:

أ- **الاستبيان:** وذلك من أجل التعرف على آراء الطلاب والوقوف على الأسباب التي تعوق المشاركة الحزبية.

ب- **المقابلة:** وتساعد هذه الوسيلة على التعرف على إتجاهات بعض القيادات التي تعمل في مراكز إتخاذ القرار للتعرف على آرائهم وإتجاهاتهم نحو واقع المشاركة السياسية للشباب الأردني.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من طلاب الجامعة الأردنية من الجنسين الذكور والإناث، وقد تم إختبار عينة من طلبة الجامعة الأردنية مرحلة البكالوريوس الدارسين في الجامعة الفصل الثاني 2008-2009 حيث تم توزيع الاستمارة عليهم وقد تكونت عينة الدراسة من (200) طالب وطالبة .

الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات التي تناولت موضوع الشباب والمشاركة السياسية :

*دراسة التل، نانسي (2007)، بعنوان: " معوقات الإستراتيجية الوطنية للشباب من وجهة نظر المشرفين في المراكز الشبابية في الأردن"[1].

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على بعض المعوقات التي تحد من تطبيق محاور الإستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن، وهل تختلف هذه المعوقات بإختلاف متغيرات الجنس والمنطقة الجغرافية، والخبرة، والمؤهل العلمي، وتكونت عينة الدراسة من (98) مشرف ومشرفة من مشرفي المراكز الشبابية، تم إختيارهم بالطريقة العشوائية، وطورت الباحثة استبانة تكونت من (38) فقرة موزعة على (4) مجالات هي (التخطيط الإداري والتنظيمي، الإمكانات، والتقويم)، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- جاءت تقديرات أفراد عينة الدراسة للمعوقات التي تحد من تطبيق الإستراتيجية الوطنية للشباب في مجال الإمكانات بدرجة كبيرة.
- إن تقديرات أفراد عينة الدراسة حول المعوقات التي تحد من تطبيق الإستراتيجية الوطنية للشباب في مجالات (التقويم الإداري والتنظيمي، والتخطيط) جاءت بدرجة متوسطة.

---

[1] التل، نانسي (2007). **معوقات الإستراتيجية الوطنية للشباب من وجهة نظر المشرفين في المراكز الشبابية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشرة، جامعة اليرموك.

*** عاشور، إياس (2003)، بعنوان :"المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (1989 – 2001)"**[1].

تناولت هذه الدراسة موضوع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية خلال الفترة الواقعة ما بين عامي (1989 – 2001) وقد اقتصرت هذه الدراسة على تناول أحد أشكال المشاركة السياسية للمرأة الأردنية وهو مشاركتها في الإنتخابات النيابية كناخبة وكمرشحة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

1- أن معظم أفراد عينة الدراسة من القيادات النسائية قد مارسن حقهن في التصويت وأنهن على إستعداد لدعم المرأة ذات الكفاءة.

2- أظهرت الدراسة أن قانون الإنتخابات ذي الصوت الواحد هو معوق رئيسي لوصول المرأة إلى البرلمان، وأن معظم القيادات النسائية يؤيدن فكرة الكوتا النسائية.

3- أظهرت الدراسة أن العشائرية ونظرة المجتمع لدور المرأة وعدم توفر الخبرة السياسية للمرأة وعدم وجود حياة حزبية قوية، وعدم إهتمام المرأة بالسياسة هي من أهم العوامل المعوقة لوصولها إلى مجلس النواب.

---

[1] عاشور، إياس (2003). **المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (1989 – 2001)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

***دراسة المحاميد، محمد صالح (2001). بعنوان: "دوافع السلوك التطوعي النسوي المنظم في الأردن وعلاقته ببعض المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والتعليمية"[1].**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة دوافع السلوك التطوعي النسوي المنظم في الأردن وعلاقة هذه الدوافع ببعض المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والتعليمية واختارت هذه الدراسة عينة عشوائية من الجمعيات الخيرية النسوية المسجلة لدى وزارة التنمية الإجتماعية بواقع (28) جمعية من أصل (109) جمعيات مسجلة.

من النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة:

1. أن النساء صغيرات العمر أكثر إقبالاً على التطوع من النساء الكبيرات.
2. أن النساء اللواتي يعشن في الأسرة النواة أكثر تطوعاً من النساء اللواتي يعشن في الأسرة الممتدة.
3. أن النساء الأردنيات المولودات في الأردن أكثر تطوعاً من النساء الأردنيات المولودات خارج الأردن.

***دراسة الشرعة، محمد، (1999)، بعنوان :"المشاركة السياسية في الريف الأردني: دراسة ميدانية في قرى لواء بني عبيد"[2].**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على توجهات سكان الريف الأردني نحو المشاركة السياسية وإلى معرفة أثر بعض المتغيرات الشخصية والإجتماعية والإقتصادية، كالجنس والعمر والمستوى التعليمي، والحالة الإجتماعية، وحجم الأسرة، والمهنة ومتوسط الدخل الشهري على تلك المشاركة.

وقد اختارت هذه الدراسة عينة عشوائية من أربع قرى من قرى لواء بني عبيد (النعيمية، كتم، شطنا، عالية) وشملت الدراسة (1084) شخصاً أي ما يعادل (15%) تقريباً من مجتمع الدراسة البالغ (7227) شخصاً.

---

(1) المحاميد، محمد صالح (2001). **دوافع السلوك التطوعي النسوي المنظم في الأردن وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

(2) الشرعة، محمد (1999). **المشاركة السياسية في الريف الأردني: دراسة ميدانية في قرى لواء بني عبيد**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1- أظهرت النتائج وجود بعض الفروق الإحصائية بين توجهات الذكور والإناث نحو المشاركة السياسية وكانت هذه التوجهات لصالح الذكور، حيث بلغ المتوسط الحسابي لذكور (14.175%) في حين بلغ المتوسط الحسابي عند الإناث (12.928%) في إشارة إلى وجود علاقة بين متغير الجنس ومدى المشاركة السياسية.

2- هنالك علاقة بين مستوى التعليم ومستوى المشاركة السياسية، فالذين يحملون مؤهل علمي هم أكثر مشاركة سياسية من الأوائل الذين يحملون مستوى أقل من الثانوية العامة.

3- أن المشاركة السياسية تتأثر بمتغير مستوى الدخل الشهري إذ أن هنالك علاقة إيجابية بين متغير متوسط الدخل الشهري والمشاركة السياسية.

***دراسة مرعي، جمال (1996) بعنوان: "الشباب والمشاركة السياسية في المجتمع الأردني"[(1)].**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المشاركة السياسية للشباب وتأثرها بالظروف الأسرية المختلفة سواء أكانت إقتصادية أم إجتماعية ومعرفة إذا ما كان هنالك علاقة ما بين الظروف الإجتماعية والإقتصادية للشباب ومستوى مشاركتهم السياسية وكذلك مدى تأثر المشاركة السياسية للشباب بالمناخ السياسي المتاح في الأردن، وقد اختارت هذه الدراسة عينة عشوائية بالقرعة من طلبة الجامعات الأردنية الحكومية الأربعة في ذلك الحين.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة:

1. بلغت نسبة من يخافون من المشاركة السياسية (50.5%) من أفراد العينة حيث يرون أن الأجواء العامة لا تساعد على المشاركة.

2. هنالك علاقة بين الوضع الإقتصادي للطالب ومستوى مشاركته السياسية فأصحاب المستوى الإقتصادي المتدني والمتوسط يشاركون أكثر من مرتفعي المستوى الإقتصادي.

3. أشارت الدراسة إلى أن (6.6%) من أفراد العينة لا يشاركون بسبب عدم إيمانهم بالسياسة و(49.81%) لا يقتنعون بالأحزاب السياسية و(9.1%) لأسباب تتعلق بمعارضة الأسرة.

4. بخصوص العقبات أمام المشاركة السياسية للشباب فإن (56%) من المستجيبين يرون العقبة في المناخ السياسي المتاح و(16%) يرون أن الأسرة هي السبب و(21.2%) توصلوا لقناعة بعدم جدوى العمل السياسي.

---

(1) مرعي، جمال (1996). **الشباب والمشاركة السياسية في المجتمع الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

*** دراسة حماد، وليد (1995) بعنوان: "أثر بعض المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية على مستوى مشاركة الشباب في العمل الإجتماعي التطوعي في الأردن) [(1)].**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر بعض المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية على مستوى مشاركة الشباب في العمل الإجتماعي التطوعي الأردني حيث قامت الفرضية الرئيسية على أن العمل التطوعي عمل مقصود يهدف المتطوع من ورائه تحقيق غاية خاصة به لأسباب ودوافع تشكلت بفعل ظروفه الإجتماعية والإقتصادية والثقافية ولقياس هذا الفرق تمت دراسة عينة مكونة من (202) شاباً وشابة من المتطوعين في الجمعيات الخيرية و(77) آخرين من المتطوعين في جائزة سمو ولي العهد.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة:

2. تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الجنس والدين والعمر ومكان الإقامة ومفاهيم العمل التطوعي لدى أفراد العينة.
3. ليس هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الحالة الزواجية والتعليم والدخل الشهري للأسرة والمهنة، ومفاهيم العمل التطوعي لدى أفراد العينة.
4. لم تشكل المهنة عاملاً إقتصادياً بقدر ما شكلت ظرفاً إجتماعياً يفتح المجال للاشتراك بالخدمات العامة عند أفراد العينة.
5. عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين آراء الأهل والأصدقاء حول العمل التطوعي وإختلاف متغيرات الجنس والدين لأفراد العينة.

وقد أوردت الدراسة في النهاية بعض المقترحات والملاحظات من المتطوعين أنفسهم حول إزالة التعقيد الإداري والتنسيق والجدية في التخطيط والتنفيذ والرقابة والحوافز، فضلاً من ضرورة إجراء دراسات أخرى في مجال قياس أنماط الشخصية والقيم والمكانة الإجتماعية وأثرها على مشاركة الشباب أو المجتمعات المحلية في العمل التطوعي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

كونها من أولى الدراسات الأردنية التي تبحث في تحليل دور المؤسسات العاملة في مجال رعاية الشباب وتوجيههم نحو تفعيل مشاركتهم في المؤسسات الوطنية وفي مجال العمل السياسي نظراً لضعف مستوى مشاركتهم في هذا العمل وعدم إقبالهم على المشاركة في منظمات المجتمع المدني وكذلك إعتمادها المنهج الميداني في تحليل إتجاهات الشباب نحو المشاركة في العمل السياسي من خلال المسح لعينة من طلبة الجامعة الأردنية، إلى جانب أن الدراسة تناولت حقبة زمنية محدودة بين عامي 1999–2008.

[(1)] حماد، وليد (1995). **أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى مشاركة الشباب في العمل الاجتماعي التطوعي الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، الجامعة الأردنية.

الفصل الثاني

المدخل المفاهيمي للدراسة

تُعتبر مسألة تحديد المفاهيم الأساسية المستخدمة في أية دراسة علمية، مـن الأمـور الهامة التي تدعو إليها مجموعة الإعتبارات التي من أهمها الإعتبار النظري للدراسة، في ظل عدم الإتفاق العام على مفهوم محدد، فضلاً عن تأثر المفهوم بالظروف المحيطة، وذلك لتـأثره بالميول السياسية العقائدية والفكرية التي يعيش فيها.

إلا أنه يُستخدم في فروع معرفية مختلفة، حيث يُستخدم في علـم الاجتمـاع، وعلـم الاقتصاد، وعلم النفس، وغير ذلك، مما يجعل للمفهوم معانٍ متعددة، وهنا تكمن مشكلة التعقيد التي تحيط بالمفهوم خاصة عندما يتعلق الأمر بدراسة دور من نوع معين، لذلك توجد صعوبة في الحديث عن تعريف الدور، خصوصاً إذا تعلق الأمر بالدور السياسي، في ظل نشأة وتطور نظرية الدور في إطار علم الاجتماع، ولأن الأدوار غالباً ما ترتبط بالأفراد الذين يمارسـونها، فإنها تميزهم عن غيرهم من خلال أنماط السلوك التي تعد صفة مميزة للأفراد الذين يعملـون في مجال معين لذلك يُنظر للأدوار على أنها تستمر جزئياً بسبب النتائج التي تترتـب عليهـا وهي وظيفة الدور من ناحية، ولأنها تكون داخل نظم إجتماعية أكثر إتساعاً من ناحية أخرى.

يتناول الفصل الثاني اطار نظري لمفهوم الدور والمشاركة السياسية ومفهوم الـشباب كمدخل مفاهيمي للدراسة.

المبحث الأول: مفهوم الدور والمشاركة السياسية:

أولاً: نظرية الدور في الإطار السياسي

لا بد من معرفة مفهوم الدور السياسي لمعرفة توقعات الـدور، وتوجهـات الـدور، وسلوك الدور، وإنعكاس ذلك على عملية صنع القرار، وعلى البناء النفسي لمن يمارس هـذا الدور.

برزت أهمية الشخصية وأثرها في النظام الدولي، بعد الحرب العالمية الأولى، وذلـك من خلال ظهور قيادات وزعامات أنتجت تغييرات هيكلية في حياة الشعوب، سواء كان ذلـك سلباً أو إيجاباً، وقد إتجهت أدبيات علم السياسة المعاصر إلى دراسة أهمية الشخصية وأثرهـا في السياسة على الصعيد العالمي، ثم الأقليمي، ثم المحلي، ومن هنا، برزت نظرية الدور فـي مجال دراسة الشخصية وعلم النفس الإجتماعي، حيث أثرت تلك الإثراءات فـي التطـورات السياسية للبشرية جمعاء، لذا كان وازع تنمية الأنساق السياسية وتطورها، هو الدافع الأساسي لعلماء السياسة المعاصرين في وضع بنية نظرية لمفهوم الدور السياسي، فالدور يمثل المجـال العام الذي يجمع بين علماء الاجتماع، وعلماء السياسة، وعلماء النفس[1].

---

[1] ربيع، ماجدة علي (1992). **الدور السياسي للأزهر 1952-1982**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الـسياسية، ط2، ص ص2-8.

وعليه، فإن مجالات إستخدام نظرية الدور في علم السياسة المعاصر تتضح من خلال مستويين من التحليل [1]:

المستوى الأول: يبحث الأدوار السياسية في إطار الأنساق السياسية في داخل الوحـــدة السياسية (الدولة)، وذلك عبر ثلاثة محاور، وهي: محور تحليل أدوار صانع القرار السياسي، وعلاقته وتفاعلاته مع بنية النسق وهيكل علاقات أدوارها، ومحور دراسة علاقات وتوزيعات الأدوار وتفاعلاتها بين بنية النسق السياسي، وأنظمته الفرعية مع بعضها الــبعض، ومحــور دراسة أثر التركيب الإجتماعي وإنعكاساته على أداء الأدوار السياسية، بمعنى بحـــث هيكـــل الأدوار السياسية للمؤسسات الإجتماعية وتفاعلاتها مع مؤسسات النــسق الــسياسي وهيكـــل أدوارها.

المستوى الثاني: يبحث خلاله الأدوار السياسية في إطار النــسق الــسياسي الــدولي، خصوصاً أدوار الشخصيات المؤثرة في السياسة العالمية [2].

وقد بدأ التنظير لهذين المستويين في حقبة الستينيات من القرن العشرين عبر علم النفس السياسي، وإهتماماته الرئيسية بنظرية الدور. في حين جاء مجال نظريـــة الـــدور والـــسياسة العالمية متأخراً وبصورة بطيئة في حقبة الثمانينات من القرن العشرين، حيث ركزت إهتمامات (ألموندو باول –Almond Paul) على دراسة علاقات وتوزيعات الأدوار وتفاعلاتهـــا فـــي العملية السياسية، ودراسة أثر التركيب الإجتماعي على حركة العملية السياسية، وبحث كيفيـــة تمايز البنية والأدوار السياسية بهدف رفع أداء النسق السياسي إلى أقصى درجة، فـــي حـــين ركز(آلان إسحق– Alan Isaac) على أثر شخصية صانع القرار السياسي في أدائـــه لأدواره داخل النسق السياسي.

وعندما أصبح مفهوم الدور السياسي في مجال دراسة الأنساق السياسية مـــن الـــداخل حقيقة واقعة بفضل مجهودات "ألموندو باول وآلان إسحق"، بدأ التنظير نحو بناء نظرية للدور السياسي، حيث ما كُتب عن مفهوم الدور السياسي كان قبل ذلك عبارة عن مقالات أو إشارات في بعض الدراسات السياسية، ثم ظهرت أوائل السبعينات مقـــالات مـــستقلة لتحليـــل الأدوار السياسية حيث قدم "فريمون هوبكنز" دراسة متكاملة في تحليل مفهوم الدور السياسي، وتنـــاول (جيمس روزناو – J. Rozano) في دراسة له سيناريوهات الدور في الـــسياسة الخارجيـــة، وهي أدق في تحليلاتها من نظرية المباريات [3].

---

[1] عتريسي، طلال (1994). **الشباب العربي: أزمة الدور والتباس المفهوم**، شؤون عربية، عدد77، ص185.

[2] عتريسي، طلال (1994). مرجع سابق، ص186.

[3] أحمد، محمد أحمد (1997). **النشاط الثقافي الحر: واقعه ومعوقات تحقيقه بالتعليم الثانوي**، مجلة كلية التربية بأســيوط، العــدد (13). ص14.

ويؤكد عالم الاجتماع (جورج ميد – G Mied) في نظريته عن الــدور أن الــدور لا يوجد من دون الأدوار الأخرى، لأن مفهوم الدور أساساً لا يتحقق إلا في إطار جماعة، وشرح الدور والتعريف به يتم ضمن "النظام الثقافي" السائد.وبالرغم من إختلاف العلماء المختــصين في دراسة سلوك الدور، إلا أنه يوجد إتفاق عام حول الإفتراضات الأساسية التي تقوم عليهــا النظرية، وهي[1]:

- أن بعض أنماط السلوك هي صفة مميزة تميز الأفراد الذين يعملون داخل إطار معين.
- أن الأدوار ترتبط بعدد من الأفراد الذين يشتركون في هوية واحدة.
- أن الأفراد يجب أن يكونوا مدركين للدور الذين يقومون به بعد تأهيلهم للدور الذي يعهد إليهم.
- أن النتائج التي تترتب على الأدوار غالباً ما تكون جزئية بحسب وظيفة الدور المحــددة داخل النظم الإجتماعية الأكثر إتساعاً.

تقوم الفكرة الأساسية على دراسة سلوك القائم بالدور نظراً لكونها تهتم أساساً بدراســة السلوكيات، إلا أن الدراسة تفقد أهميتها لتجاوزها وعدم مراعاتها للقيم، التي تُعد من المصادر الأصلية التي تشكل الدور، وتستقل في الوقت ذاته عن القائم بالدور، تطبيق نظرية الدور على أحدى المؤسسات أو البنية السياسية، لن تكون نتائجها وتحليلاتها عميقة كما أنها ستحتاج إلــى مجهود ميداني كبير وبصورة معقدة للغاية ومضيعة للوقت[2].

وبالنسبة لإمكانية تطبيق هذه النظرية على دراسة الدور السياسي للجمعيات الأهليــة، فالواقع أن تطبيقها على الجمعيات أمر فيه إجحاف بحق معرفة الموقع الحقيقي لها في العملية السياسية، كما أنها لن تقود إلى تحليل وافٍ لأفعال الجمعيات السياسية خاصة وإذا ما التزمنــا بمنهج النظرية التزاماً دقيقاً، فهي تفرض دراسة الجمعيات من منظور هيكل الأدوار التي يقوم بها القائمون بالدور، ومن ثم تُشكِل هذه الأدوار في مجملها الفعــل الــسياسي للجمعيــات، إن تصور الدور السياسي للجمعيات على أنه مجرد بحث أدوار هؤلاء الأفراد إنما هو أمر يــرد عليه الكثير من التحفظات، لذلك فإن التطبيق المنهجي السليم للنظرية سيستبعد موضوع إرتباط الجمعيات بالقيم ، أو مراعاة قواعد الشرع على وجه العموم [2].

وعليه، فإن مضمون النظرية الذي أعطى أهمية أكبر للفرد فقط، لأن إعــادة التنظيــر والبناء لهذه النظرية من منظور توظيف مفهوم الفعل، يعتبر أمراً ضرورياً وحيوياً متلائماً مع طبيعة الرؤية للمفاهيم، وأقصد بمفهوم الفعل هنا، هو الذي يشتمل على مجموعة الأعمال التي يقوم بها الفرد، أو تقوم بها الجماعة، أو المؤسسة، بحيث لا تتعــارض مــع قواعــد الــشرع وأحكامه، وإلا تصبح أفعالاً مخالفة للشرع، يتوجب إقصاؤها.

---

[1] ربيع، ماجدة علي، المرجع السابق، ص9

[2] أحمد، محمد أحمد (1997). مرجع سابق، ص29.

[2] بسيوني، محمود (1989). **مبادئ التربية الفنية**، دار المعارف: القاهرة، ص16.

*** مفاهيم الدور السياسي:**

يمكن الوصول إلى تعريف إجرائي لمفهوم الدور السياسي من خلال تعريف الدور، ثم تعريف المشاركة السياسية والخروج بمجموعة من المؤشـرات للـدور الـسياسي للنقابـات المهنية[1].

يعرف الدور بأنه "موقف أو وظيفة أو سلوك شخص داخل مجموعة، وهو نموذج من نماذج السلوك الإجتماعي الخاصة بالفرد في علاقته مع البيئة الإجتماعية والثقافيـة الخاصـة بالمجموعة، بالإضافة إلى كونه شكلاً من أشكال الإجابة على ما ينتظره الآخرون أو يتوقعونه من الفرد ويشمل الفرد الدور المواقف والقيم والسلوك"، ويعرف محمد السيد سليم الدور بأنـه: "مجموعة السلوكيات المتوقعة إجتماعياً المرتبطة بوظيفة معينـة"[2]. كـذلك يعـرف محمـد الظاهري الدور السياسي للقبيلة بأنه "مجموعة من الأفعال والإجراءات التي تمارسها القبليـة عبر ممثليها ومشايخها للوصول إلى السلطة السياسية، أو التأثير على صانعيها بغيـة تحقيـق أهداف ومصالح القبيلة وزعمائها"[3].

* هناك عدد كبير من التعريفات لمفهوم الدور يمكن استعراض بعضها كما يلي:

يعرف قاموس المصطلحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية الدور بأنه "موقـف أو سلوك أو وظيفة لشخص داخل مجموعة ويمكن وصف الدور في الوقت نفسه بأنه نموذج من نماذج السلوك الإجتماعي الخاص بالفرد في علاقته مع البيئة الإجتماعية والثقافيـة الخاصـة بالمجموعة بالإضافة إلى كونه شكلاً من أشكال الاستجابة على ما ينتظره الآخرون ويتوقعونه من الفرد"[4].

كما يعرف الدور بأنه "نظام قواعد إجتماعية تتوجه نحو الفرد وحده ولذاتـه بـصفته عضواً في جماعة أو ممثلاً لطائفة من الأفراد متميزين نفسياً"، وتعرف الموسـوعة الدوليـة للعلوم الإجتماعية الدور بأنه "السلوك المتوقع لأي شخص يمتلك منصباً أو مكانة معينة، ويقوم هذا التعريف على جانبين هما: التوقعات التي لـدى بعـض الأشـخاص حـول التـصرفات والسلوكيات المناسبة التي يجب أن يتحلى بها من سيقوم بالدور أو يحتل مكانة ما، والسلوكيات والأداء الفعلي للشخص الذي يقوم بالدور"[5].

ويعرف الدور على أنه مجموعة السلوكات والاتجاهات التي تتكون لدى الفرد والتـي تكون نتيجة قيام مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية بغرس مواقف وآراء سياسية تـنعكس على شخصية الفرد وسلوكياته.

---

(1) الأسود، صادق. **علم الاجتماع السياسي**، ص120.

(2) الأسود، صادق. مرجع سابق، ص 121.

(3) سليم، محمد سيد (1989). **تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية**، القاهرة: جامعـة القـاهرة، ص378.

(4) ذنيبات، سامي (وآخرون). قاموس المصطلحات السياسية، ص6.

(5) Sills, Daivd, "The International Encyclopedia",P.54.

ثانياً : المشاركة السياسية

– تعريف المشاركة السياسية:

تسلم الأدبيات السياسية بالمردود الإيجابي للمشاركة على صعيد الأفراد والمجتمع ككل، فالمشاركة تغذي لدى الفرد معاني الكرامة والإنتماء والاقتدار، وترتقي بمستوى وعيه السياسي، وتنبه كلا من الحاكم والمحكوم إلى واجباته ومسؤولياته، وبفضلها يصبح الحكام أكثر تجاوباً وأشد حساسية لإحتياجات ومصالح المحكومين، ويتوزع الناتج القومي بصورة أكثر عدالة(1).

يأخذ مدلول المشاركة معنى إيجابياً قيمياً بالنسبة للنظم السياسية المعاصرة وغالباً ما يشير اصطلاح المشاركة إلى المساندة الشعبية للقيادات الحكومية المؤثرة في مجال قيادتها وإداراتها للعمل السياسي، وإذا كانت هناك معاني متعددة للمشاركة، إلا أنه يمكن اختصارها في المعنى التالي:

المشاركة تعني: "إعطاء المواطنين الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم والإسهام في تقرير مصير دولتهم على النحو الذي يريدونه، وبحيث يكون بإمكانهم صياغة الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية على النحو الذي يرغبون الحياة في ظله"(2).

*** وأياً ما كان الأمر في تحديد مدلول المشاركة، فإنه يمكن القول بوجود خصائص ثلاثة للمشاركة هي:**

أ– **الفعل:** ويقصد به الحركة الفعالة، والأنشطة الإيجابية للجماهير لتحقيق هدف أو عدة أهداف معينة.

ب– **التطوع:** ويقصد به أن يقوم المواطنون بعملية المشاركة طوعاً وإختياراً منهم، تقديراً منهم للمسؤولية التي يجب أن يتحملوها إزاء قضايا المجتمع – ويتنافى مع هذا التحديد كل لون من ألوان الحشد أو التعبئة الذي يسوق الجماهير إلى المشاركة تحت ضغط أو إكراه(3).

ومعنى ذلك أنه إذا كانت العادة قد جرت على إعتبار أن المشاركة تتم بطريقة سليمة فإن هذا الإعتبار يتجاهل نظرية الصراع وحقيقة الحياة الإنسانية، التي لا تقصر المشاركة على الطواعية بل قد تتم قسراً.

جـ– **الإختيار:** ويعني به إعطاء الحق للمشاركين بتقديم المساندة والدعم للعمل السياسي والقادة السياسيين في حالة تعارض العمل السياسي والجهود الحكومية مع مصالحهم وأهدافهم المشروعة(4).

---

(1) Samuel, Huntington, (1976), Participation in Developing Countries, (Cambridge, Massachusetts, Harvard U.P. 115.

(2) جمعة، سعد إبراهيم، (1984). **الشباب والمشاركة السياسية**، مصر: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص 31.

(3) غانم، سيد عبد المطلب (د،ت). **المشاركة السياسية في مصر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، ص 14.

(4) المصدر نفسه، ص14.

والمشاركة لا تعني مشاركة كل المواطنين في كل الأنشطة والمجالات السياسية المختلفة وفي كل الأوقات، بقدر ما تعني مشاركة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في أكبر عدد ممكن من هذه الأنشطة والمجالات بقدر ما تسمح به إستعدادات وقدرات وميول هؤلاء الأفراد، والمشاركة السياسية من العناصر الأساسية التي تخلق التفافاً حول أي نسق سياسي، على تعدد أساليبها وإختلاف مستوياتها[1].

المشاركة السياسية هي الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية، بل إن نمو وتطور الديمقراطية إنما يتوقف على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات الشعب وطبقاته، وجعلها حقوقاً يتمتع بها كل إنسان في المجتمع، كما أن المشاركة السياسية الجادة الهادفة هي التي تخلق معارضة قوية، وبالتالي تساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها وتحولها إلى ممارسة يومية.

إن إتساع فرص المشاركة السياسية تؤدي إلى الحد من عمليات استغلال السلطة والشعور بالإغتراب لدى الجماهير، وكلما تحققت قيم المساواة والحرية فإن هذا يؤدي إلى الإستقرار العام للمجتمع، وبالتالي يساعد على تحقيق الشروط الإجتماعية والثقافية والسياسية لنجاح خطط التنمية المختلفة[2].

تعرف دائرة العلوم الإجتماعية المشاركة السياسية على أنها:" الأنشطة التطوعية التي يشارك بها الفرد بقية مجتمعه في إختيار الحكام، وصياغة السياسة العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتتمثل هذه الأنشطة في التصويت، البحث عن المعلومات، والمناقشات والجدل، وحضور الاجتماعات، والمساهمة بالمال، والاتصال بالشخصيات الرسمية، والعضوية في الأحزاب، وكتابة الخطب وإلقائها، والمشاركة في الحملات الإنتخابية، والدعاية والمنافسة لصالح حزب، أو لصالح المجتمع عامة"[3].

ويعرف علي جلبي المشاركة السياسية على أنها:"العملية التي يلعب من خلالها الفرد دوراً في الحياة السياسية والمجتمعية، وتكون لديه الفرصة لأن يسهم في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها، وقد تتم من خلال الأنشطة المباشرة أو غير المباشرة"[4].

أما (هنتيجتون) Hintigton فيعتبر إتساع نطاق المشاركة من أهم مميزات الدولة الحديثة إنطلاقاً من أن أهم نواحي التحديث السياسي تتمثل في المشاركة السياسية للجماعات الإجتماعية المختلفة إنطلاقاً من مبدأ حق المواطنة، وهو حق الأفراد في التعبير عن آرائهم ومواقفهم، وموافقتهم على أنظمة الحكم التي يعيشون في ظلها[5].

---

(1) OECD: Organization for Economic Cooperation and Development., (1999), **The Changing Role of Vocational and Technical Education and Traning Information Report Presented at A meeting of the Organization for economic Cooperation and Development**, Paris: France.

(2) عبد الوهاب، طارق محمد، (1999). **سيكولوجية المشاركة السياسية**، القاهرة: دار غريب للنشر والتوزيع، ص ص 14-16.

(2) Sills, L.D., (1968). International Encyclopedia of Social Sciences, Vol.11, 12, The Macmillan Co., The Free Press, N.Y. P.30.

(4) جلبي، علي عبد الرازق (1982). **الشباب والمشاركة السياسية، مجال علم الاجتماع المعاصر**، مصر: دار المعارف، ص 30.

(1) Samuel, Huntington, P., (1968). **Political Order in Changing Societies**, N.Haven Yale Uni. Press, P. 31.

يرتبط موضوع المشاركة السياسية بشكل مباشر بعملية التنشئة السياسية في المجتمعات ويستخدم مصطلح التنشئة للإشارة إلى تلك العملية السياسية والتربوية والإجتماعية المتجددة والتي يكتسب من خلالها الأفراد مجموعة المعارف السياسية والتوجهات السياسية والسلوك السياسي بشكل عام. وتبرز المعارف السياسية مجموعة ما يكتسبه المواطن من معرفة بالنظام السياسي ومؤسساته وممارسته وسلطاته وكافة القضايا التي تتعلق بشؤون العامة بشكل عام ولقد إهتم الفكر السياسي منذ أقدم العصور بعملية المشاركة السياسية لإرتباطها بشكل مباشر بالإنتماء السياسي، وقد أشار إلى ذلك (هربرت هايمن) عن التنشئة السياسية حيث اعتبر أن الفلسفة الإغريقية قد إهتمت بموضوع التنشئة السياسية، وقد أرجع الفيلسوف الصيني كونفوشيوس فساد نظام الحكم إلى غياب المواطنة الصالحة بسبب عدم قدرة الأسرة على تعليم الأبناء بقيم الفضيلة، من هنا فقد جاءت دعوته إلى تعليم الناشئة بشكل صحيح وسليم لتنشئتهم بما يساعد على خلق المواطنة الصالحة[1].

وفي وقتنا الحاضر فإننا نلاحظ أن هناك إهتمام متزايد بموضوع التنشئة السياسية في المجتمعات على إختلاف مستوياتها بهدف الوصول إلى تنشئة سياسية تخلق إنتماء حقيقي للمواطنين.

أن المشاركة السياسية ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالتنشئة السياسية، وأن الفروق بين الأفراد في عمليات المشاركة والتصويت ترجع إلى عملية التنشئة السياسية، ذلك على الرغم من أن المشاركة ليست مجرد امتداد ولا مجرد نتاج للتنشئة.

وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت موضوع التنشئة السياسية، فإن الأمر لا يزال يحتاج إلى جهود مكثفة من الباحثين، ذلك لأن التغير الإجتماعي يسير بخطى حثيثة في مختلف المجتمعات المتقدمة والنامية، الأمر الذي يتطلب متابعة هذا التغير وأثره على مشكلات التنشئة السياسية والشخصية، وعلاقة ذلك بالبناء الإجتماعي.

تعرف المشاركة السياسية بأنها الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف إختيار حكامهم وممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر. هذه الأنشطة يمكن تصنيفها في مجموعتين[2]:

1- **أنشطة تقليدية عادية:** مثل التصويت، متابعة الأمور السياسية، الدخول مع الغير في مناقشات سياسية، وحضور الندوات والمؤتمرات والاجتماعات العامة، المشاركة في الحملات الإنتخابية بالمال أو الدعاية أو كليهما، الإنضمام إلى جماعات المصلحة، الإنخراط في عضوية الأحزاب السياسية، الاتصال بالمسؤولين والترشيح للمناصب العامة، وتقلد المناصب السياسية [3].

ويعد التصويت أكثر صور المشاركة شيوعاً حيث تعرفه الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية، وإن اختلفت دلالته ودرجة تأثيره، فهو في الأولى آلية للمفاضلة بين المرشحين

---

[1] ظاهر، أحمد جمال (1986). **اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني**، دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن، مجلة العلوم الاجتماعية،الكويت، مجلد 14، العدد 3، ص ص 43-46.

[2] Herbert, Maclosky, (1968), **Political Participation, In: International Encyclopedia of the Science**, Vol12 .

[3] بسيوني، محمود (1989). مرجع سابق، ص26.

بدرجة كبيرة من الحرية، وهو في الثانية أداة للدعاية وكسب الشرعية. أكثر منه أداة للإختيار الواعي والتأثير في شؤون الحكم والسياسة.

أما الأنماط الكلاسيكية الأخرى فينخرط فيها عدد محدود من الأفراد يتساوى في ذلك النظام الديمقراطي وغير الديمقراطي، إذ تتطلب في العادة وقتاً أطول ومالاً أكثر وجهداً أكبر مما يتطلبه التصويت، و هذا أمر يتجاوز قدرات وإمكانات معظم المواطنين[1].

إن بعض صور المشاركة قد تغيب في بعض النظم، كما تتفاوت أهمية نفس نمط المشاركة من بلد إلى آخر، وفي نفس البلد من فترة إلى أخرى، كما أن المشاركة عند مستوى معين لا تقضي بالضرورة إلى المشاركة عند مستوى أعلى ولكن العكس متوقع بدرجة كبيرة[2].

وتتأثر مشاركة الفرد في الحياة العامة بمتغيرات كثيرة منها كمية ونوعية المثيرات السياسية التي يتعرض لها، وخصائص خلفيته الإجتماعية من حيث الطبقة والدخل والتعليم والمهنة والديانة ومحل الإقامة، ثم مدى توفر وفاعلية القنوات المؤسسية للتعبير والعمل السياسي. فتعرض المرء للمثيرات السياسية يقترن بازدياد إحتمال مشاركته في النشاط السياسي حيث يؤدي هذا التعرض إلى رفد المواطن بالمعارف السياسية وينمي إهتماماته العامة، كما أن بناء الطبقة العليا أكثر مشاركة بالقياس إلى بناء الطبقة الدنيا، كما يرتفع مستوى المشاركة بإرتفاع مستوى التعليم، ويميل الأشخاص ذوو المركز المهني المرتفع إلى المشاركة بدرجة أكبر من ذوي المكانة المهنية المنخفضة، وتتوقف المشاركة على مدى توفر وحيوية التنظيمات الحزبية والشعبية والمجالس النيابية[3].

2- **أنشطة غير تقليدية:** بعضها قانوني مثل الشكوى والإضراب في بعض النظم، وبعضها غير قانوني كالتظاهر ونهب أو تخريب الممتلكات العامة والاغتيال والخطف والحرب الأهلية والتمرد والثورة ويباشر المواطنون هذه الأعمال للتعبير عن مطالبهم أو الاحتجاج على سياسة أو قرار ما حينما تنعدم المسالك الشرعية أو يكون اللجوء إليها غير ذي جدوى.

*** وسائل المشاركة السياسية للشباب في العمل السياسي:**

تتعدد وسائل المشاركة السياسية للشباب في الحياة السياسية، ويذكر أساتذة علم الاجتماع السياسي والعلوم السياسية مستويات متباينة للمشاركة تتفاوت في ترتيبها حسب آراء كل منهم، ولكن يلاحظ بصفة عامة أن أهم وسائل المشاركة السياسية هي :

- **التصويت :** يمكن إعتبار التصويت أدنى درجات سلم وسائل المشاركة، والبعض يصوغ نماذج المشاركة في شكل هرمي يجعل على قمته تقلد منصب سياسي أو إداري كأهم وسيلة للمشاركة ويجعل التصويت في أسفل ذلك الهرم, وقد انتقد البعض إهتمام علم الاجتماع السياسي بتقلد المنصب السياسي والإداري كأهم وسيلة للمشاركة بإعتبار أنه ليس دليلاً على إيجابية الفرد في الحياة السياسية، فكم من مسؤول سياسي تقلد منصباً رسمياً ولم يزد دوره عن

---

(1) كامل، نبيله عبد الحليم (1980). **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، بيروت: دار الفكر العربي، ص97.

(2) Meibraath, Lester, (1965), **Political Participation, How and why do people get involved in Politics?** (Chicago, Rand McNally & Comp, p.351,

(3) مقلد، إسماعيل صبري (1994)، **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت، جامعة الكويت، ص453-456 .

دور الموظف العام, حيث يرى طه بدوي "أن إدلاء المواطن بصوته في الإنتخاب لا يمثل البتة أسلوباً من أساليب المشاركة"[1]، ويعلل ذلك بأن الناخب إذ يدلي بصوته فإنه يؤدي عملاً يتصل مباشرة بالسلطة الرسمية، من خلال إختياره لممثليه في السلطة التشريعية وتشكيل القوى الشعبية التي تؤثر في العملية السياسية[2].

ولكن هذا القول يرد عليه بأنه إذا كان يرتبط بمفهوم الحياة السياسية للإسهام في خلق طاقات القوى الشعبية، فإن هذه القوى غاية ما تصبو إليه هو تشكيل السلطات، ولا يتأتى ذلك إلا بالمنافسة فيما بينها من أجل كسب أصوات الناخبين من خلال التصويت الذي يعد أساس النظام الديمقراطي من كافة الوجوه المختلفة التي تشمل تشكيل السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويربط الكثيرون بين المبدأ الديمقراطي والتصويت كوسيلة لإسناد السلطة، ويقولون: "أنه لا قيام للديمقراطية ما لم يكن التصويت هو وسيلة إختيار الحكام وأساس عملهم، حيث يعد هو الوسيلة الأساسية الأولية التي يتم بها التعبير عن علو إرادة الشعب، وضرورة إحترام حقوقه وحرياته" [3].

ويلي حق التصويت وسائل أخرى من وسائل المشاركة مثل عضوية الأحزاب السياسية، والنقابات ونشاط الجمعيات الأهلية.

* **الإنتماء للأحزاب السياسية:** بإعتبارها وعاء للمشاركة المستمرة تعمل على توسيع النشاط السياسي والمشاركة الجماهيرية، كما تعد بمثابة حلقة وصل بين الحاكمين والمحكومين، ومن خلالها تتم الممارسة العادية اليومية لحرية الرأي، وبدون الأحزاب لا يمكن لرغبات الجماهير أن تصل إلى آذان السلطات الحاكمة، ولا يستطيع المواطن أن يؤثر في الحياة السياسية معزولاً عن أقرانه، فالعمل الفردي لا يؤدي إلاّ إلى ضياع الجهود وتشتيت القوى[4].

ومن هنا تظهر أهمية الحزب حيث يعمل على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة، ويقوم بدور التثقيف السياسي الذي يمكنها من المشاركة[5]، بإعتبارها تعبيراً عن الرأي العام، فالرأي العام والنظام الإنتخابي، ونظام الأحزاب تشكل جميعها ثلاثة أبعاد متداخلة بعضها ببعض، فكل طارئ على النظام الإنتخابي

---

(1) بدوي، طه (1963). **الحياة السياسية في مفاهيمنا الثورية**، القاهرة: المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد 28، ص 313.

(2) تتدرج مستويات المشاركة لدى علماء الاجتماع السياسي تدرجاً تنازلياً على النحو التالي:

1- تقلد منصب سياسي أو إداري 2- السعي نحو منصب سياسي أو إداري

3- العضوية النشطة في التنظيمات السياسية 4- العضوية العادية في التنظيمات السياسية

5- العضوية النشطة في التنظيمات شبه السياسية 6- العضوية العادية في التنظيمات شبه السياسية

7- المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة 8- المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية

9- الاهتمام العام بالسياسة 10- التصويت في الانتخابات

(3) الدرديري، هاني أحمد (1990). **نظام الشورى الإسلامي مقارناً بالديمقراطية النيابية المعاصرة**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ص ص 427 – 428.

(4) المصدر نفسه، ص 430.

(5) الخطيب، نعمان أحمد (1983). **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ص91.

يؤدي إلى أحداث تغيير مقابل في نظام الأحزاب، وبدوره ينعكس هـذا التغييـر فـي نظـام الأحزاب مباشرة على التعبير عن الرأي العام[1].

***العضوية في النقابات:** تعد إحدى القوى المؤثرة في معظم المجتمعات فهي تؤثر فيهـا وتتأثر بها، وبحلول القرن العشرين تقرر حق الاقتراع العام للعاملين بالنسبة لتشكيل نقاباتهم بإعتبار أن هذا الحق يعتبر وسيلة هامة لتدعيم الديمقراطية، واستغلت النقابات العمل السياسي لتحقيق أهدافها المهمة بإعتبارها وسيلة لا غاية.

هذه النقابات تعد من أبرز قنوات المشاركة في العملية السياسية، حيـث تقـوم بـدور جماعات الضغط المدافعة عن المصالح المباشرة لأعضائها بما يفعّل دورهـا عينيـاً بالنـسبة للإحتياجات المعيشية لأعضائها، الأمر الذي يوفر لها قاعدة حقيقية تسمح لها بلعب دور فـي الحياة العامة.

***الجمعيات الأهلية:** وبالأخص الجمعيات التي تعكس فعلياً مصالح قوى بذاتها حيث تقوم هذه النوادي بلعب دور أساسي في الحياة العامة، وإشتغال هذه النوادي بالعمل السياسي لـيس جديداً أو مستحدثاً، فالجامعات في كل بقاع الأرض تتشارك في صنع الحياة السياسية، فلم تعُد السياسة ترسم داخل دائرة مغلقة كما كان الحال في النظام البرلماني وإنما أصـبحت الـسياسة ترسم على أرض واسعة تساهم فيها قوى عديدة، فبدلاً من الأحزاب والبرلمانات وجدت نـواد ترسم البرامج السياسية[2].

أن التطبيق العملي لعملية التصويت في الأنظمة السياسية ظهر منه عيب في الديمقراطية النيابية يتمثل في إستقلال البرلمان تماماً عن الشعب والناخبين بعد إنتخابـه، ولـذا ظهـرت الديمقراطية شبه المباشرة كتطور للنظام النيابي، يتيح لجمهور الناخبين حق مشاركة النواب في مهمتهم الموضوعية بوسائل تختلف في ثقلها وقوتها، وتتباين في مظاهرها، ويبقى الاسـتفتاء الشعبي أهم مظهر من هذه المظاهر السياسية للشباب[3].

وفي النهاية يجب الإشارة إلى أن الديمقراطية ليست مجرد كفالة للحريات الفردية، إنمـا أسلوب للتنظيم السياسي، يكفل حكم الشعب نفسه بنفسه والحريات الفردية وضـماناتها تمثـل مناخاً يكفل للتنظيم الديمقراطي فاعليته، فليست هذه الحريات هبة يمنحها الحاكم لشعبه، بل هي حق لكل امرئ يجب أن يحرص عليها، فهي أحد شروط البناء الديمقراطي، وليست البناء ذاته، كما أن ضمانها معلق ومرتبط وجوداً وعدماً بقيام هذا البناء[4].

فالديمقراطية هي وحدها التي تمكن الشعب من امتلاك قوته وقدراته، وتمكنه من شـحذ إرادته نحو المشاركة، في إطار المناخ الذي يموج بالحرية، وبما أن الديمقراطية تعنـي حكـم الشعب، فإنها والمشاركة السياسية وجهان لعملة واحدة، لا بد من السعي لتوفيرهما في نفـس الوقت، فكل منهما ينتفي وجوده في غياب الآخر، والمشاركة السياسية للمواطنين تجعل مـن الصعب على أية سلطة أو قوة أن تتجاهلها مهما طال الأمد.

---

(1) المصدر نفسه، ص 92.

(2) الشرقاوي، سعاد (1971). **علم الاجتماع السياسي**، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، ص 112.

(3) البشري، طارق (1987). **دراسات في الديمقراطية المصرية**، ط1، القاهرة: دار الشروق، ص 143.

(4) الشرقاوي، سعاد، مرجع سابق، 114.

أن جوهر الديمقراطية هو مشاركة الشعب في الحياة السياسية، وأي ديمقراطية لا توفر المشاركة، ولا تستجيب لها استعلاء أو عناداً أو إستكباراً هي طبعة مغشوشة من الأصل، وأن أقامت كل ما يخطر على البال من مؤسسات وأحزاب ولافتات تدعى الإنتساب إلى الديمقراطية أو تؤكده بألف لغة وعنوان، وأي ديمقراطية تعتمد على رحابة الصدر، وما يسمى بالتسامح السياسي من جانب ولي الأمر هي ديمقراطية منقوصة، لأنها تعلق مصير الممارسة في النهاية على إعتبارات شخصية بحتة قد تحكمها الأهواء والأمزجة، وأي ديمقراطية تتعامل مع قضية المشاركة، أو مع المؤسسات المنوط بها الأمر بإعتبارها عناصر مساعدة على إصدار القرار، قد يؤخذ بكلامها إن وافق الهوى أو يضرب به عرض الحائط إذا تعارض معه، وهذا لا يؤدي بالنهاية إلى مشاركة حقيقية وإنما إلى مشاركة صورية. يضاف إلى ذلك وعلى الرغم من الجدل الكبير الذي أثاره موضوع المشاركة السياسية للمرأة على مختلف المستويات سواءً على الصعيد الدولي والأقليمي أو على مستوى الدول، وعلى الرغم من إهتمام الباحثين إلى أنه لا يزال هنا ضعف كبير على مستوى التعريف وصور المشاركة[1].

المبحث الثاني: مفهوم الشباب

تعني كلمة الشباب في اللغة العربية "القوة والفتاء" وذلك كما ورد في لسان العرب لإبن منظور، أي بمعنى الحيوية والقوة المؤثرة، وفي اللغة الإنجليزية تعني كلمة (youth) "أول الشيء" أي بمعنى الطازج الحيوي [2].

واصطلاحاً هناك أكثر من تعريف للشباب أهمها الإتجاه البيولوجي الذي يرى أن مرحلة الشباب تتحدد زمنياً وعمرياً في الفئة العمرية (15–24) سنة. ويقدم تقرير "التنمية البشرية 2000م" تعريفاً لمصطلح "الشباب" بصورة عامة بأنه يعني الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين (15–29) سنة، ولأغراض الإستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن فقد تم تحديد العمر بين (12–30) سنة للذكور والإناث في جميع مناطق المملكة، وبإختلاف مستوياتهم التعليمية والمعيشية[3].

إعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1985 تعريفاً لفئة الشباب لا يزال يستخدم الى الآن كمعيار معتمد دولياً في غالبية الدراسات والإحصائيات، وهو: "بأنهم الأفراد الذين تقع أعمارهم ما بين 15 الى 24 سنة". وقد أثار هذا التعريف، ولا يزال، نقاشاً واسع النطاق حول مدى ملائمته للواقع العملي المتنوع في مختلف دول العالم، وإتساقه مع نصوص الإتفاقيات الدولية.

فطبقاً لهذا التعريف فان الأطفال هم من تكون أعمارهم أقل من 14 سنة، بينما تحدد المادة (1) من إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الأطفال لعام 1979، الأطفال بأنهم جميع من تكون أعمارهم من الثامنة عشرة سنة فأقل. كما أن نقاشاً قد جرى خلال عامي 1997–1998 أعداد نص الإتفاقية رقم (182) الخاصة بمنع كافة أشكال عمل الأطفال، حول الفرق في تعريف "الطفل" و"الشاب". وقد تم خلال منتدى الشباب الدولي في "داكار"، السنغال، في

---

(1) البنا، جمال (1988). **الحرية النقابية**، ج2، الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، جنيف، ص 125.

(2) ابن منظور، لسان العرب.

(3) المجلس الأعلى للشباب، **الإستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن، 2005–2006م**، عمان ، ص 7.

أغسطس 2001 الطلب من الأمم المتحدة إعادة النظر في تعريف الشباب، وبرفع الحد الأقصى للسن ليصل إلى (30) عاماً، حتى يفي بمتطلبات تعريف الشباب خاصة في البلدان النامية[1].

وقد كان الهدف من مرونة "التعريف" توسيع نطاق الحماية الإجتماعية خاصة في المراحل الانتقالية للفرد من عالم الطفولة إلى عالم البالغين. بالإضافة إلى ذلك فإن عوامل ذات صلة مباشرة بعناصر سوسيولوجية وإقتصادية وسياسية في مختلف المجتمعات تلعب دوراً أساسياً في تعاملها المعياري والفعلي مع فئة الشباب[2].

إن النقاش والجدل حول تحديد النطاق "العمري" لفئة الشباب، يعكس بالفعل ديناميكية وحركية هذه الفئة الإجتماعية، ويدفعنا إلى تجنب النظرة الجامدة لها بوصفها قالب "عمري" منسجم وموحد يمكن التعامل معه وفق أسلوب واحد فقط، هناك "فئات مختلفة" داخل "فئة" الشباب، و"مراحل تحول" ضمن "المرحلة" المسماة بالشباب تجعل من حجم التحديات وتنوع المسئوليات التي تواجهنا ذات طبيعة مركبة وشاملة (Comprehensive & Complex).

تعرف مشاركة الشباب، بأنها "مساهمتهم في العمليات والقرارات والأنشطة والتأثير فيها، وبهذا المعنى تكون المشاركة مرتبطة أساساً بممارسة السلطة"، وتتميز بالجوانب التالية[3]:

- المشاركة حق للجميع وليست خياراً يمكن حجبه عن الشباب.
- المشاركة ليست "ملحقاً" أو أحد المكونات التي يمكن إضافتها إلى الحراك الإجتماعي.
- تتباين المشاركة حسب إمكانيات الشخص المتنامية.
- بإمكان الشباب جميعهم المشاركة بأساليب مختلفة منذ المراحل المبكرة من أعمارهم.
- المشاركة تكون ذات هدف لليافعين إذا كانوا قادرين على العمل في مجالات تهمهم[4].
- مشاركة اليافعين تتحدى واقع الحال لكنها لا تنفي الدور المهم للبالغين.

وعرف الشباب المشاركة بأنها: [5]

- إتاحة الفرصة لهم للاستفادة من الآخرين.
- إشراكهم فكرياً وعملياً في جميع الميادين المتاحة.
- ممارستهم لحقوقهم وواجباتهم التي منحهم إياها الدستور والقوانين.
- تعريف الكبار بأنهم (أي الشباب) أدرى بمصالحهم.

---

[1] دائرة السكان بالأمم المتحدة (2000) World Population Prospects: The 2000 Revision, United Nation Population Division.

[2] كامل، نبيله عبد الحليم (1980). مرجع سابق، ص98.

[3] الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن 2005-2009، المجلس الأعلى للشباب والرياضة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، عمان في 15-9/2004م.

[4] الشرقاوي، سعاد، مرجع سابق، 115.

[5] الاستراتيجية الوطنية للشباب. مرجع سابق.

*** تمكين الشباب والمشاركة السياسية:**

تشير الدراسات إلى تواضع مستوى التمكين السياسي للشباب في الدول العربية وهو ما إنعكس بشكل مباشر على مستوى مشاركتهم في الحياة السياسية، ومن ثم على نوعية الديمقراطية ومدى رسوخها[1]، حيث يمكن الحديث عن "التمكين" كمكون بنائي في عملية الحكم الجيد، أو كمنتج مصاحب لها، وفي الحالتين يصبح لدينا عدة مؤشرات أساسية لقياس "نوعية" الحكم، أهمها درجة إحترام سيادة القانون، والشفافية في صنع القرار، وآليات المحاسبة، وتشجيع المشاركة في الحياة العامة[2].

وتستند الحكمة الأخلاقية التي تقضي بإعتبار مشاركة الشباب هدفاً رئيسياً في إستراتيجيات وسياسات الإصلاح، وطنياً وعالمياً إن تمكين الشباب يتطلب إعادة النظر في التشريعات والسياسات والممارسات من منظور الجيل، ما دمنا إعتبرنا تمكين الشباب هدفاً- ووسيلة- للإصلاح والتنمية. فكيف كان التمكين السياسي للشباب؟ يمكن ملاحظة ثلاث مدارس في النظر إلى موضوع تمكين الشباب أولاها المدرسة المثالية التي ترى أن مشاكل الشباب هي مشاكل المجتمع، ومن ثم فإن تمكين الشباب يأتي في إطار تمكين المجتمع. وفي نظر هذه المدرسة فإن إنخفاض مستوى المشاركة بين الشباب هو مجرد عرض، أما المرض فهو تآخر مستوى تطور المؤسسات السياسية وهشاشة مؤسسات صنع وإنفاذ "سيادة القانون"، أي تدني مستوى الحكمانية في بناء السلطة وعملية صنع السياسة وإتخاذ القرار. وحسب هذه النظرية، فإن قدرة الشباب العربي لم تكتشف جيداً، وأن الشباب قادر على الإنطلاق وريادة النهضة إذا ما تغيرت البيئة الحاكمة لسلوكه وتفعيل قدراته، أي المناخ المحيط بالشباب[3].

وثانيهما المدرسة النفعية التي ترى أن مشاكل الشباب تختلف عن مشاكل المجتمع، وأنها لا ترتبط مباشرة بمستوى الحكم الجيد. ويترتب على تلك النظرة إعطاء الأولوية للخدمات الموجهة للشباب، مثل الأنشطة الترفيهية والرياضية أو بناء مساكن الشباب، والقول بأن الشباب يريد الإنضمام إلى سوق العمل وليس الإنضمام إلى الأحزاب[4].

وثالثهما المدرسة النخبوية والتي ترى أن هناك ما يكفي من الديمقراطية و"التغيير قبل التمكين"، لأننا نحتاج أولاً تغيير ثقافة الشباب حتى يستوعب زيادة مساحة الديمقراطية والحريات لكي تتاح له فرصة الوصول إلى مواقع القيادة. وهذه النظرة النخبوية غالباً ما تكون تكنوقراطية أيضاً، لأنها ترادف بين "التمكين والتعيين"، فتقوم بإعادة تعريف مفهوم تمكين

---

[1] مسعود، أماني (2001). **الدور التنموي للشباب في العالم الثالث بالتطبيق على مصر: قضايا نظرية**، بحث مقدم إلى الحلقة النقاشية "أحوال الشباب والتحولات الاجتماعية والاقتصادية" التي نظمتها اللجنة المصرية للتربية والثقافة والعلوم، ص1 .

[2] بدوي، طه، مرجع سابق، ص 313.

[3] سراج الدين، إسماعيل (2008)، **الشباب وثقافة الإصلاح**، الإسكندرية :مكتبة الإسكندرية، ، ص56.

[4] سراج الدين، إسماعيل مرجع سابق، ص58.

الشباب إلى مؤشرات كمية – غير دالة غالباً– على الحالة النوعية مثل الزعم بأن تعيين بضعة وزراء من الشباب هو دلالة كافية وقاطع على تحقيق التمكين السياسي للشباب[1].

*** أزمة المشاركة السياسية بين الشباب:**

لقد عبرت حوارات الشباب ضمن البرنامج الوطني الذي نفذه المجلس الأعلى للشباب حول تعزيز مشاركة الشباب في الإنتخابات البرلمانية (2007م) وآراؤهم عن إحساس واضح بالتهميش السياسي الذي أجمعوا أسبابه الرئيسية إلى أن السلطة السياسية في المجتمعات العربية لا تتبنى موقفاً أصيلاً وحقيقياً من مشاركة الشباب في عملية صنع القرار، بل تلجأ في الغالب إلى سياسات الجبر والإلزام، وأحياناً تستخدم تواجد الشباب كنوع من الديكور لعملية المشاركة، مما أفقد الشباب الثقة في الحديث عن قضية المشاركة السياسية [2]، هذا فضلاً عن اختلاط أدوار المؤسسات المجتمعية فمنظمات المجتمع المدني تهتم أحياناً بلعب دور سياسي في الوقت الذي قد تقوم فيه الأحزاب السياسية بدور منظمات المجتمع المدني في مجال الإغاثة والرعاية، وكذلك الخوف من بطش الأجهزة الأمنية ونمط التنشئة الإجتماعية على ثقافة الطاعة والانصياع سبب آخر من أسباب عزوف الشباب عن المشاركة، إن واقع الحال في الدول العربية إجمالاً يوضح قدراً من التعثر في مجال تمكين الشباب وهو ما إعتبرته تقارير التنمية الإنسانية تحدياً جوهرياً يرقى إلى مستوى الأزمة.

مؤشرات على أزمة التمكين السياسي للشباب في الدول العربية:

يمكن الإشارة إلى أن خمسة مؤشرات أساسية تعبر عن أزمة التمكين السياسي للشباب في الدول العربية، يلاحظ معها حالة من الإستقطاب بين أطروحات وسياسات التعامل مع تمكين الشباب في كل مؤشر منها بين ما يجب أن يكون وما هو متحقق بالفعل. وربما تصلح هذه المؤشرات أيضاً كمدخل للإصلاح ضمن أهداف الألفية بشأن الشباب، ولا تقوم هذه المؤشرات على مقياس كمية، وإنما تتبنى فكرة المتغيرات الكيفية[3].

– **طبيعة العلاقة بين جيل الشباب والأجيال الأخرى:**

يبدأ الشباب العربي حياته متأخراً ربما على المستوى الخاص والسياسي ايضاً، ويؤدي الفقر وإهتزاز تكافؤ الفرص إلى الانكفاء على الخلاص الفردي فيستغرق الشاب طويلاً حتى يصل إلى نقطة إشباع معقولة له، ثم ينتبه إلى تعرضه للشيخوخة المبكرة بعد فتور حماس الشباب وجرأته، ثم تأتي عوامل خارجية وتتفاعل مع درجات الإحباط فتولد وهجاً من نوع آخر[4]، ولكنه يأتي متأخراً هنا، يحدث الالتباس بين الجيل بالمعنى الفكري والفكر داخل الجيل، وتظهر ثقافة الأزمة، وما تحمله من إستقطاب في الحراك الإجتماعي بين الأجيال وكذلك

---

(1) عبد الجواد، ليلى، محمد، سعد محمد (2002). **تصورات الشباب لواقع ومستقبل العنف في المجتمع المصري**، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الرابع للبحوث الاجتماعية "الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري" الذي نظمه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة في الفترة 20–42 أبريل 2002، ص3.

(2) سراج الدين، إسماعيل، مرجع سابق، ص58.

(3) سراج الدين، إسماعيل، مرجع سابق، ص59.

(4) ليلة، علي (2001). **تآكل الرفض الشبابي: تأملات مع بداية الفية جديدة** في : د. محمود الكردي (محرراً)، **الشباب ومستقبل مصر**، القاهرة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية – كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص47.

الأنساق الفكرية الطبيعية لكل جيل، فيشعر الكبار ممن فاتهم القطار بخيبة الأمـــل، ويتـــشكك الشباب الجدد في قدرتهم على الانفكاك من هذا المصير.

- **بساطة المطالب ورفض النخبة:**

الحديث إلى الشباب وفحص تطلعاتهم يصل بنا إلى جانب آخر في مؤشر الحيرة لـــدى الشباب، فعلى الرغم من بساطة هذه المطالب (مثلاً حرية التعبير السلمي، الاستماع إلـــى آراء الشباب، التدريب على التجريب والتعلم الذاتي) إلا أنها تواجه تعنتاً فعلياً، لا لفظياً، من جانـــب النخبة الحاكمة[1].

ولنأخذ مثلاً النظرة إلى حال الجامعات الحكومية، بين دورها فـــي تنميـــة الشخـــصية المتكاملة بما تعنيه من تنمية مهارات العمل المؤسسي المدني والحوار الحر من ناحية، وغزو التفكير البيروقراطي والأمني للجامعات وحجبها عن القيام بهذا الدور من ناحية أخرى، ومن ثم تحويل الجامعات العربية إلى ماكينة لتخريج أرقام قد لا تشكل معادلة حسابية سليمة، وفـــضلاً عن بساطة هذه المطالب، وأهميتها كإستثمار في المستقبل، فإنها تصبح ضرورة لتعزيـــز دور الشباب في التنمية والديمقراطية وإعدادهم لتحمل المسؤولية، وإلا ظل القول بأن "الشباب هـــو محور التنمية وأداتها" مجرد شعار لا يصدقه كثيرون[2].

- **صورة الإعلام لدى الشباب وصورة الشباب في الإعلام:**

والمقصود هنا هو الإعلام الرسمي، حين يضيف متغيراً جديداً إلى مؤشر الحيرة، من خلال احتكار وسائل الاتصال الإعلامي واسع النطاق (إعلام الدولة) ثم تقـــديم صـــورة عـــن الشباب لا تقنع أغلب الشباب، وتتجلى هذه الحيرة لتغير النمط الاستهلاكي الإعلامي للـــشباب بإتجاه الإعلام الفضائي أو غير الحكومي عندما يتيح منبراً للشباب للتعبير الحر وإستخدام اللغة التي يريدها ويقدم نفسه بالصورة التي هو عليها، ثم يستقي من نفس المصدر معلوماته ويتأثر بالمصدر في فهم هذه المعلومات والتعامل معها، فسحب الإعلام الفضائي البساط من الإعـــلام الرسمي، حتى لو كان المالك واحداً؟

العزلة:

إذا كان المؤشر الأول مليئاً بالتساؤلات تعبيراً عن الحيرة والارتباك، فالمؤشر الثاني يأتي مصاحباً له، فالعزلة التي يجنح إليها الشباب قد تكون خياراً يسلكه البعض بسبب الحيـــرة وفي نفس الوقت لغياب قنوات التعبير، فيضعف الحافز نحو المشاركة فـــي عمليـــة التنميـــة، ويبحث عن أطر بديلة، وعندما يتم تكريس العزلة من أجل كبح جماح وطموح الشباب (مثلاً: البعد عن إعلام الحوار السياسي والإغراق في إعلام الترفيه) فإنها قد تتحـــول إلـــى ظـــاهرة مرضية،وقد تخرج في قنوات "غير مشروعة أو غير محسوبة تارة أخرى، وتؤدي إلى ارتباك المعادلة السياسية ولو لفترة ما[3].

يمكن التعرف على العزلة وما تسببه من الإستقطاب بين أطر رسمية قديمـــة وأطـــر سرية جديدة، لأن العزلة قد لا تعني السكون وإنما الحركة في أطر منعزلة، فربما تكون النتيجة

---

[1] بدوي، طه (1963). مرجع سابق، ص 313.

[2] ليلة، علي، مصدر سابق، ص48.

[3] لبيب، الطاهر (1992). **هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟ علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي**، مقال ورد فـــي كتاب المجتمع المدني العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص340.

هي علاقة عكسية مطردة بين الجمود في الأطر الرسمية لمشاركة الشباب والتغير المتسارع في الأطر غير الرسمية التي تستوعب الشباب (المنعزل) [1]، ويصبح من الصعب معرفة ماذا يحدث بين أوساط الشباب في الباطن أو في السر، وقد لا يتم اكتشافها إلا بعد أن تكون سببت بعض الخسائر (ولنأخذ أمثلة ما تسببه العزلة والإدمان وإساءة استعمال المخدرات، وظهور جماعات متطرفة سياسياً وتحبذ العنف أو شاذة أخلاقياً مثل "عبدة الشيطان" وكلها أفعال تتم في الخفاء وداخل أطر منعزلة ولكنها استطاعت جذب الشباب من خلال الاستيعاب وليس الطرد، كذلك تباين الأولويات، تتباين الأولويات لدى الشباب من فترة في العمر لفترة أخرى، وهذا طبيعي لكافة الشباب في العالم، ولكن العزلة بين الشباب والأطر الرسمية للمشاركة قد ترجع إلى تباين أولويات النخبة للشباب وأولويات الشباب لأنفسهم، ومن ثم اعتزال الأولويات المفروضة عليهم إلى أخرى يضعونها بأنفسهم (ولنتذكر مثلاً أن بعض الإعلام غير الرسمي هو الذي بادر بإنتاج ثقافة الاستغراق في برامج المسابقات والكسب السريع والتنافس في لا شيء تقريباً واستوعب قسماً من الشباب الذي اعتزل الإعلام الرسمي، وفرض نفسه كواقع جديد، مما اضطر الإعلام الرسمي إلى مجاراته، وأصبح يلهث في التنافس معه لإستقطاب هذا الجمهور). كما يُقال نسمع طحناً ولا نرى طحيناً، لأنه من أسباب العزلة بين الشباب عن الأطر الرسمية للمشاركة تلك الهوة البنائية بين المبالغة فيما تحقق له من ناحية، وضآلة المحسوس من هذه الإنجازات من ناحية أخرى. واللافت للانتباه كذلك هو ضخامة الحديث الرسمي عن الإصلاح وتمكين الشباب في العالم العربي وفي نفس الوقت محدودية الإصلاح وتواضع كفاءة هذه الأطر الرسمية لمشاركة الشباب [2].

وعندما يتم استبقاء الشباب خارج عملية صنع وإتخاذ القرار يصبح الحديث عن ثقافة العزلة يين الشباب أمراً وارداً. فمن خلال قراءة المنظومة القانونية العربية، يتضح أن (14) دولة لم يشر دستورها إلى كلمة الشباب، أما الدول التي أشار دستورها إلى الشباب فأغلبها ركزت على حماية ورعاية النشء. كذلك نلاحظ أنه حتى في التنظيم الهيكلي للبرلمانات العربية، بإختلاف مسمياتها ورغم الإهتمام الرسمي لكافة الحكومات العربية بتمكين الشباب وزيادة المساحة المخصصة لهم في المؤسسات السياسية، ومنها البرلمان، نجد أن أغلب هذه المجالس العربية لا تخصص لجنة ذات دور فعال لأعداد سياسة متكاملة للشباب، ففي رصد للجان بالمجالس العربية، كان بعضها يخصص لجاناً بإسم الشباب، والأكثر يدرج قضايا الشباب في اختصاصات لجان أخرى دون تخصيص لجنة للشباب، مثل: المجلس الشعبي الوطني بالجزائر، والمجلس الوطني السوداني، ومجلس الشورى السعودي، ومجلس الأمة الكويتي، ومجلس الشعب السوري، وفي الأردن لا توجد لجنة مختصة بالشباب داخل مجلس الأعيان، أما مجلس النواب ففيه لجنة التربية والثقافة والشباب. وفي اليمن هناك لجنة التعليم العالي والشباب والرياضة.. [3]. ويظهر ذلك في ثقافة عزلة قوية أمام آليات تمكين ضعيفة حيث تنمو الإتجاهات "الاستثنائية" والتيارات المحظورة في متوالية هندسية أمام ضعف الآليات "المشرعة" في مجال تمكين الشباب. وهذا النوع من العزلة بين الشباب وآليات الحكم يحتاج إلى تدخل مباشر وهادف ربما يؤدي تراكمه إلى نتائج غير محمودة. فالعزلة– بمفهوم المخالفة– هي عدم المشاركة في الحياة السياسية من منطلق الإحباط والشعور بعدم القدرة على التأثير، ومن ثم فالتمكين من المشاركة يضعف قدرة ثقافة العزلة على الحياة.

---

(1) عبد الجواد، ليلى، مرجع سابق، ص4.

(2) بدوي، طه (1963). مرجع سابق، ص 315.

(3) ليلة، علي، مرجع سابق، ص32.

- **الإنقسام:**

يؤدي استمرار العزلة إلى ترسيخ الإنقسام سواء بين النخبة والمجتمع، أو بين الشباب والسياسة وقد يعمد النظام السياسي والنخبة الحاكمة إلى إبعاد الآخرين عن المشاركة في السلطة، إلا أن ثقافة الإنقسام قد تتطور بشكل غير متوقع وتكون في غير صالح النظام القائم ذاته. وكثيرة هي الدراسات التي تشير إلى ظاهرة الاغتراب الإجتماعي والنفسي وخصوصاً لدى الشباب مما نتج عنه افتقاد الأمن والتواصل مع الآخرين وما يرتبط بذلك من شعور بالوحدة أو الخوف، وعدم الإحساس بتكامل الشخصية، وشعور الشاب بأنه ضحية ضغوط غامضة ومتصارعة يعيشها المجتمع، ويشعر بعدم القدرة على ضبط الأحداث والتحكم فيها، ومن ثم يفقد الثقة في نفسه وتترسخ لديه قيم السلبية والقلق والرفض. وقد يحاول البعض التعبير عن أزمته بأشكال عنيفة أو ينسحب من الواقع ويهجر المجتمع إلى الخارج أو إلى الماضي[1].

ويبدو مؤشر الإنقسام في زيادة حدة الإستقطاب وتعدد مجالاته بين الشباب أنفسهم مثل الإنقسام على المحور "الديني" و "العلماني"، الإنقسام على الصعيد الديني هو الأخطر، ربما لأن المرجعية فيه ذاتية وتختص بكل فريق، فالمتشددون في التيارات الدينية لهم حجتهم وقد يكون أي منهما عنيفاً أو لا يكون، ولكن الإنقسام بينهما دائماً ما يكرس العزلة ويتغذى عليها. فربما أصبح الإنقسام على أساس "التدين" أكثر بروزاً بين الشباب حتى داخل الجماعات والمؤسسات المتجانسة في مصالحها الإقتصادية والإجتماعية، وأكثر تفوقاً على الإنقسام بسبب الثروة أو الطبقة أو المهنة. ولنأخذ مثلاً: الجامعات الخاصة والجامعات الحكومية، فنجد أن شباب هذه وشباب تلك يختلفون في أشياء عديدة وجوهرية مثل نظام الدراسة ونوعية التعليم ومستوى الخدمات والمرافق والفرصة التنافسية في سوق العمل، لكن هناك شيئاً متشابهاً بين طلاب هذه وطلاب تلك، هو تزايد الإنقسام بين "متدينين" و "علمانيين" بالمعنى السياسي وليس الفقهي. بهذا المعنى يصبح فتح قنوات المشاركة لدى الشباب مطلباً ضرورياً من الناحية الإجتماعية والوطنية[2].

- **تعارض المصالح:**

عندما تتغير أوزان التيارات المنقسمة بين الشباب وتتوفر عوامل مهيئة ومحفزة، يتحول الإنقسام إلى تعارض في المصالح. وقد يكون داخلياً (بين تيارات الشباب، كما سبق) أو إجتماعياً بين الشباب والنخبة كما قد يكون مكشوفاً أو يكون مخفياً، ولعل التجسيد الأكثر

---

(1) فيرلونج، ندى (2000). **مقدمة: الشباب في عالم متغير**، ترجمة: بهجت عبد الفتاح، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، عدد 164، ص7.

(2) محمد، علي محمد (1980). **الشباب والمجتمع: دراسة نظرية وميدانية**، الاسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، ص15.

إنتشاراً لتعارض المصالح بين الأجيال في المجتمعات العربية يتعلق بنظرتنا تجاه العلاقة بين الفرد والجماعة، حين تكرس النخبة أولوية الجماعة على الفرد (وبالتالي تكون "الحكمة" لـدى النخبة التي تتحدث بإسم الجماعة) في مقابل تغليب رأي الفرد على مصالح الجماعة(1).

ثم يأتي دور العولمة "الاتصالية" وتباغت ثقافة الوصاية والحكم الأبوي التـي بـررت تجاهل "مطالب الشباب" طويلاً، ووفرت للشباب فرصاً للمقارنة وأدوات حركة أكثـر شـفافية وحرية وساعدته على اكتشاف أنه مستقل ويمكن أن يعزز إستقلاليته، بالمعنى النـسبي علـى الأقل، لأنه أصبح قادراً على تحقيق الكثير مما عجز عنه من خلال الأطر الرسمية للمشاركة وذلك من خلال التقنيات الاتصالية الحديثة، وهو ما فجر مـستويات متعـددة مـن تعـارض المصالح أبرزها حول تمثيل الشباب والخلاف حول من يتحدث بإسـم الـشباب: الـشباب أم الحكومة؟ تساؤل يجد صداه في مناسبات متنوعة، منها مثلاً كيفية ترشيح "شباب: في الأنشطة والمسابقات أو برامج المنح الدولية، حيث قد تلجأ الحكومات إلى معايير سياسية تـؤدي إلـى "تصفية" عملية الإختيار من طابعها الشفاف. ويزداد الأمر وضوحاً عندما يجد "أغلبية" الشباب أن "قلة" مختارة من الشباب هي التي تتمتع بالوصول إلى هذه البرامج والمساعدات وما تحمله من فرص وخبرات تجعلهم بالضرورة متفوقين على الأغلبية ويستمرون كـذلك فـي تـولي المناصب والمواقع، وكأن النخبة تتجدد ذاتياً (2).

وقد يدفع ما سبق جهات دولية كثيرة إلى البحث بنفسها عن الشباب المناسـبين لهـذه البرامج، وربما تنزلق هي الأخرى في ذات الجرف حين تقتصر على مجموعة زبائن وتستبعد آخرين وفق أجندتها (مثلاً استبعاد من لا يتحدث لغة أجنبية معينة، أو تفضيل عرقية أو ديانـة أكثر من الأخرى) (3)، حينئذ تثور مسألة السياسة ورفض التـدخل الخـارجي فـي الـشؤون الداخلية. كذلك تعارض المصالح حول جاهزية الشباب، وربما يكون هذا التعبير عن تعارض المصالح بين النخبة والشباب الأكثر إنتشاراً وتعقيداً، حيث لا يكاد يستقر عند نقطة مـشتركة، ولا يزال هناك جدل حول هذا السؤال الأولي: هل الشباب جاهز للديمقراطيـة وقـادر علـى توظيف آليات المشاركة والحكم الجيد؟(4)

وتخلص الباحثة إلى أن المجتمع الأردني فتي حيث تتجاوز نسبة من تقل أعمارهم عن الثلاثين عاماً فأكثر من ثلثي عدد السكان، وقد أعطى الملك عبدالله الثاني الشباب قدراً كبيـراً من إهتمامه وشكلوا لديه أولية متقدمة يجب أن تأخذ دورها، وأن تعطي ما تستحق من رعاية وإهتمام فيكاد لا يخلو خطاب تكليف سامٍ للحكومات المتعاقبة من إشـارة صـريحة لإعطـاء الشباب الإهتمام والرعاية الكافيين، وبما يضمن تحقيق الأهداف الإستراتيجية لوضع الـشباب على الطريق الصحيح، فهم الطاقة المنتجة، والأمل المشرق، وهم قادة المستقبل، ومما يترتب على جميع متخذي القرار في الحكومة العمل على استغلال امكانات هذه الشريحة الواسعة من المجتمع الأردني بعين الرعاية والإهتمام، وتخطيط البرامج ووضع السياسات الكفيلة بالاستفادة من امكانياتها فكان الملك أول المبادرين والمنبهين إلى ضـرورة إعطـاء الـشباب الإهتمـام والرعاية اللازمين، وتسليحهم بالعلم والمعرفة ليكونوا قادرين على مواجهة المستقبل بما يحمله من مستجدات.

---

(1) ليلة، علي، مرجع سابق، ص33.

(2) لبيب، الطاهر، مرجع سابق، ص342.

(3) لجنة التنمية الاجتماعية (2003). الدورة الحادية والأربعون -10-21 شباط/فبراير، ص 13

(4) عبد القادر، محمد علاء الدين (1998). **دور الشباب في التنمية**، الاسكندرية، منشأة المعارف، ص31.

الفصل الثالث

واقع الشباب الأردني في محاور التنمية السياسية في الأردن

تنبع أهمية الشباب الأردني من الناحية البشرية لأن هذه الفئة تشكل نسبة مرتفعة من المجتمع حيث شكل الشباب الأردني دون سن الثلاثين عام (2001) نسبة (74%) من المجتمع الأردني، وهذا مؤشر بأن المجتمع الأردني مجتمعاً فتياً ويتمتع بالطاقات والإمكانات البشرية المتميزة، ومن الناحية الإقتصادية يعتبر الشباب عصب العملية التنموية لذلك فإن الإستثمار في الشباب يعتبر من أهم مجالات الإستثمار، وبقدر ما يهيأ الشباب بالخبرات اللازمة بقدر ما يشكل الثروة الحقيقية للمجتمع، ومن الناحية العسكرية يعتبر الشباب الشريان النابض للقوة العسكرية، فحماية الوطن والدفاع عنه والسهر على أمنه وإستقراره لا يمكن أن يتم إلا من خلال الشباب الواثق والمؤمن بقيادته وأمته، وفكرياً تنبع أهمية الشباب من الإيمان الراسخ بمبادئ الدين الإسلامي الحنيف والإعتزاز بالرموز الوطنية والعادات والتقاليد والقيم وإثراء القول بالعمل من خلال البرامج والإستراتيجيات والنشاطات التي تعزز مدارك وأفكار الشباب بما ينعكس على عطائهم وبنائهم لوطنهم ومجتمعاتهم [1].

ومن الناحية السياسية هنالك علاقة قوية بين الشباب والسياسة فمثلما يكون إعداد الشباب عملية سياسية، فإن الديمقراطية والتنمية السياسية والمشاركة ليست وقفاً على النخبة فقط بل هي للجميع وفي المقدمة للشباب، وأوضحت العديد من الدراسات أن أهم المشروعات التي يساهم فيها الشباب مشروعات التعمير وخدمة البيئة وتنظيم الأسرة[2]، وأن هذه المشروعات تساهم في إكساب الشباب مهارات متنوعة إجتماعية وفنية وحرفية وبالتالي تسهم في تنمية شخصية الشباب وتدعم مشاركتهم الإيجابية في مشروعات تنمية المجتمع المحلي، وقد طالبت بعض الدراسات بضرورة توجيه عنصر الشباب ودفعهم ودعم مشاركتهم في كافة مجالات التنمية داخل المجتمع عن طريق برامج تنظم جهودهم وتشبع حاجاتهم، وتعمل على إستثمار كافة الطاقات الهامة للإستفادة منها في مشروعات تنمية المجتمع.

المبحث الاول: القوانين التي تكفل الحقوق السياسية للشباب

لما كان هدف التنمية السياسية تطوير وإستحداث نظام سياسي عصري يمثل الغالبية العظمى من الشعب ويعكس مصالحه ويلبي إحتياجاته ويسمح له بالمشاركة السياسية بطريقة جديدة وفي كافة المجالات وتتحدد الأدوار على أساس الكفاءة والقدرة على الإنجاز مما يخلق أوضاع متوازنة ومواتية تساهم في تحقيق التكامل والإستقرار السياسي في الدولة، وتهدف إلى تعظيم دور الفرد وقيمته، ولما كانت فئة الشباب تشكل الغالبية العظمى من مجمل عدد السكان في الأردن فإن الخطاب السياسي الأردني متمثلاً بخطب الملك عبدالله الثاني والتي أولى أهمية قصوى في التركيز على هذه الفئة [3].

وجاء التركيز من خلال الإشارة في وثيقة الأردن أولاً، من خلال المقدمة التي جاء فيها "أن الأردن أولاً" نداء هاشمي بناء ونهج يبنى على ما سبق ويسعى إلى فتح الأبواب

---

[1] الحضرمي، عمر، ومصطفى العدوان (2003). **التربية الوطنية**، ط1، عمان: دار مجدلاوي ، ص259.

[2] الطراونة، غيث (2007). **الرؤية الملكية – آفاق المستقبل**، عمان: مطابع الرأي، ص189.

[3] الطراونة، غيث، مرجع سابق، ص190.

لسياسات وبرامج في التنمية والتربية والثقافة والإعلام لجيل من الشباب الأردني يكون معتزاً بوطنه فخوراً بعرش ملكه مزهواً بديمقراطيته وبمشاركته ومسؤوليته في بلورة المجالس النيابية الملتزمة والمنتمية للأردن" [1].

وبتركيز وثيقة الأردن أولاً، على مفهوم الشباب بدأت القطاعات المختلفة في الدولة بوضع ما جاء في هذه الوثيقة على أرض الواقع وكان أهم إنجاز عمل الإستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن (2005- 2009) [2]، التي أصدرها المجلس الأعلى للشباب والرياضة، ولقد شكلت هذه الإستراتيجية خطة عمل للسنوات القادمة لبناء على ما تم إنجازه في تنمية الشباب من منطلق إشارة الملك عبدالله الثاني عندما قال: "الشباب الأردني أعظم مواطن القوة لدينا وأملنا للمستقبل، علينا أن نستغل إمكانيات شبابنا الفكرية والإبداعية والإنتاجية من أجل أن يواكب الأردن المستجدات العالمية في القطاعات العلمية والإقتصادية والإجتماعية"[3].

وتأكيداً على ذلك تم تأسيس برلمان الطفل كوسيلة للتدريب والتربية على السلوك الديمقراطي لتصبح الثقافة الديمقراطية متجذرة منذ الصغر كمفاهيم أساسية وكثقافة مجتمعية لكل جيل الأطفال في الأردن [4]، وقد أنشأ هذا البرلمان في الأردن خلال انعقاد مؤتمر أطفال الأردن (97) الذي يعتبر كأحد الهيئات المنبثقة عن اتحاد المرأة الأردنية ولجنة حقوق الطفل التابعة للاتحاد، حيث أشارت أهداف هذا البرلمان إلى تعزيز السلوك والأداء الديمقراطي المدني ونشر الثقافة المدنية الديمقراطية على أساس الإحترام التام لحقوق الإنسان بين الأطفال وكذلك تدريب الأطفال على حمل مسؤوليات المواطنة والمشاركة الفعالة المسؤولة في الحياة العامة ودفاعاً عن حقوقهم [5].

ومن أجل متابعة الطفل في مرحلة الشباب فقد تم إنشاء عدد من المؤسسات الشبابية التي تسعى إلى الرقي بمفهوم الممارسة السياسية للشباب ومن هذه المؤسسات برلمان الشباب والذي يعد كحلقة راسخة تسعى إلى إثراء مشاركة الشباب في رسم الحياة المستقبلية لهم وفق مفهوم يحترم توجهاتهم وآرائهم وهذه البرلمانات الشبابية لها نظام وتعليمات صدرت عن المجلس الأعلى للشباب [6].

حيث يُصار إلى إنشاء برلمان مُصغر في كل محافظة ويتم إنتخاب أعضائه إنتخاباً سرياً وكذلك فإن كل جامعة من الجامعات الأردنية لها برلماناً خاصاً بها إلى جانب مجالس الطلبة في تلك الجامعات، ويمكن القول أن قضية التنمية الشاملة في الأردن في عهد الملك عبدالله الثاني بن الحسين قد أعطت مساحة كبيرة للتركيز على الشباب وتمثل ذلك في إشراك بعض فئات الشباب في حضور جلسات بعض المؤتمرات الدولية سواء في الأردن أو في الخارج وجاء ذلك بمبادرة ملكية سامية حيث اصطحب بعضاً من الشباب إلى مؤتمرات دولية في دافوس وواشنطن وكذلك حضر بعضاً منهم مؤتمر البحر الميت الإقتصادي وإن دل ذلك

---

(1) الحضرمي، عمر، ومصطفى العدوان، مرجع سابق، ص259.

(2) الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن 2005-2009، المجلس الأعلى للشباب والرياضة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، عمان في 15-2004/9م، مرجع سابق.

(3) الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن 2005-2009، ص3، مرجع سابق.

(4) برلمان الطفل، مجلة رسالة مجلس الأمة، العدد 47 آذار 2003، ص 35.

(5) نفس المصدر، ص36.

(6) الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن، مرجع سابق، ص42.

فإنما يدل على أن هذه الفئة من القطاعات الشعبية تحظى بإهتمام الملك لكونها هي الفئة التـــي سيدخل بها الأردن إلى عصر الحداثة لتصبح التنمية الشاملة المستدامة مرتكزة على هذه الفئة من المجتمع[1].

ولأن الحريات الأساسية حق للفرد وحق للجماعة، فإن الحاجة تدعو لأن تعمل الحكومة على مراجعة التشريعات بين حين وآخر من أجل تحقيق توافقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان[2]، ومع النصوص الدستورية التي ترعى هذه الحقوق، وكذلك يترتب على الحكومة إطلاق حريات التعبير والتنظيم، وفتح حوار مباشر مع القوى الفاعلة في المجتمع والمحافظة على إستقلالية مؤسسات الحكم وسلامتها، كما يترتب على نخب المجتمع السياسي أن تسعى لتطوير خطاب بناء غير إقصائي، والإجتهاد في إيجاد القواسم المشتركة بين جميع القوى السياسية للخروج من حالة الإستقطاب والتشرذم التي تعيق حركة التطور الديمقراطي[3].

محاور التنمية السياسية الأردنية في المرحلة الحالية:

ضمان الحريات الأساسية:

يوفر الدستور الأردني الإطار الرئيسي لضمان الحريات الأساسية للمواطنين، فهو يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات وإستقلال القضاء، ومساءلة السلطة التنفيذية، ويحقق فرص تداول السلطة، حيث نص الدستور الأردني على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وحماية الحرية الشخصية، وكفل حرية التعبير عن الرأي بجميع الوسائل السلمية، وحق الاجتماع وتأليف الجمعيات والأحزاب السياسية وحق المواطنين في مخاطبة السلطات، ومنع التوقيف والحبس خلافاً لأحكام القانون، ونص على حماية الملكية الخاصة وحرمة المساكن، كما نص على تنظيم ممارسة بعض هذه الحريات بقوانين تصدر عن السلطة التشريعية لضمان ممارستها دون الاعتداء على حقوق الآخرين الأساسية أو تعريض كرامتهم وأمنهم وحريتهم للانتهاك[4].

وقد قامت المملكة الأردنية الهاشمية بالمصادقة على معظم الإتفاقيات الدولية التي تعنى بالحريات وحقوق الإنسان والمحافظة على البيئة والسلم العالمي وحرية التجارة، وأدخلت مضامين تلك الإتفاقيات في صلب تشريعها الداخلي، كما بادرت الى وضع العديد من الخطط والبرامج والدراسات الرامية الى تحقيق التنمية الشاملة، وترشيد الإدارة وحماية حقوق الطفل وتمكين المرأة وتحقيق الرفاه الإجتماعي[5].

ولأن الحريات الأساسية حق للفرد وحق للجماعة، فان الحاجة تدعو لأن تعمل الحكومة على مراجعة التشريعات العادية بين حين وآخر من اجل تحقيق توافقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومع النصوص الدستورية التي ترعى هذه الحقوق. وكذلك يترتب على الحكومة إطلاق حريات التعبير والتنظيم، وفتح حوار مباشر مع القوى الفاعلة في المجتمع

---

[1] السرحان، محمود قظام (2006). **كيف تساعد الشباب**، عمان: سلسلة التثقيف الشبابي، وزارة الثقافة والشباب، ص25.

[2] جرار، صلاح (2000)، **الثقافة والشباب في القرن الحادي والعشرين**، عمان، الأردن، مجلة الشباب..

[3] ربيع، ربى (2005). **لجنة الأجندة الوطنية تشكل فرق عمل لثمانية محاور تغطي الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعيـــة**، من موقع المركز الأردني للإعلام.

[4] السرحان، محمود قظام، مرجع سابق، ص26.

[5] اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، جلسة حوارية حول قانون الانتخابات الأردني وتمثيل المرأة، 2005.

والمحافظة على إستقلالية وسلامة مؤسسات الحكم، كما يترتب على نخب المجتمع السياسي أن تسعى لتطوير خطاب بناء غير القضائي والإجتهاد في إيجاد القواإسم المشتركة بين جميع القوى السياسية للخروج من حالة الإستقطاب والتشرذم التي تعيق حركة التطور الديمقراطي، وقد خرجت الأجندة الوطنية بمجموعة من التوصيات التي تساعد على دعم الحريات السياسية في المملكة وأبرز هذه التوصيات:

*** تعزيز البيئة القانونية والمؤسسية الداعمة للحرية من خلال:**

أ- حرية ممارسة العمل السياسي:

كفل الدستور الأردني للمواطنين حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير في حدود القانون، كما نص على حق الأردنيين في الاجتماع ضمن حدود القانون، وحقهم في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبهم من أمور شخصية أو فيما له صلة بالشؤون العامة بالكيفية والشروط التي يعينها القانون، وهذه الحريات هي جوهر العمل السياسي بالمعنى القانوني. وحتى لا تشكل القوانين المنظمة لممارسة هذه الحريات قيداً عليها، اللجنة أوصت بإصدار قانون عام ينظم العمل السياسي في الأردن مستنداً الى أحكام الدستور، والتي وردت في المواد (15، 17، 16) من الدستور[1] وبحيث يتضمن المبادئ التالية[2]:

- يسمى القانون «قانون ممارسة العمل السياسي».

- العمل السياسي هو أي نشاط يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد سواء أكانوا منتمين في حزب سياسي أو جمعية، أو نقابة أو ناد أو مؤسسة أهلية غير ربحية أو مجموعة من الأفراد العاديين بهدف مخاطبة سلطات الدولة بغرض تغيير أو إنشاء أو تعديل تشريع أو قرار سياسي أو إداري بالسبل الدستورية أو القانونية عن طريق التعبير عن الرأي من خلال وسائل الإعلام المرئية أو المسموعة أو المطبوعة أو الاجتماع أو التظاهر أو الاعتصام أو رفع عرائض أو إنشاء هيئات أهلية لتحقيق هذه الأهداف[3].

- حرية العمل السياسي مكفولة ومصونة، تلتزم كافة أجهزة الدولة بضمان حرية العمل السياسي عن طريق حماية حرية الأفراد والجماعات في العمل السياسي. وتنظيم النشاط السياسي بما يكفل حرية الأفراد والمؤسسات التي تقوم بنشاط سياسي بما لا يتعارض مع النظام العام.

- تلتزم الأحزاب بإعتماد الوسائل السلمية في العمل السياسي لتحقيق أهدافها.

- تلتزم الأحزاب بمبدأ التعددية الفكرية والسياسية في كل الأزمنة والظروف.

---

(1) الدستور الأردني، المواد (15، 16، 17).

(2) السرحان، محمود قظام، مرجع سابق، ص29.

(3) خليفات، عوض (1995)، **الميثاق الوطني: أمل وعمل**،عمان: الاردن، ص48..

- يحق للأفراد والجماعات التي تقوم بنشاط سياسي مقاضاة الدولة أمام القضاء، وتكون المصلحة هي النفع العام على ان توضع معايير في نظام خاص تحدد العدد اللازم للأفراد والمؤسسات الأهلية التي تستطيع مخاصمة الدولة بنظام خاص[1].

- تفسر أحكام هذا القانون بناء على قاعدة الأصل في الأمور الإباحة.

- تعدل كافة التشريعات المتعلقة بالعمل السياسي وفق أحكام القانون.

- تيسير عقد الاجتماعات العامة للأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني[2].

- وهذا يوجب إعادة النظر بقانون الاجتماعات العامة وإلغاء الموافقة المسبقة على عقد تلك الاجتماعات، مع كفالة حق السلطة التنفيذية في وضع الإجراءات اللازمة للقيام بواجبها في ضمان الأمن والسكينة في المجتمع .

ب- الحرية الإعلامية:

إنطلاقاً من نص المادة (15) من الدستور الأردني وروحها[3]، وإيماناً بدور الصحافة الحرة كسلطة رابعة في دعم أهداف التنمية الشاملة والحفاظ على مكتسباتها، وتأكيداً لأثرها الفاعل في نشر قيم التربية الوطنية وتعميم الشعور بالإنتماء وتعميق مفاهيم المواطنة وتعددية الآراء والوحدة الوطنية والتسامح، وإنطلاقاً من أن حق التعبير هو جزء لا يتجزأ من الحريات الأساسية كما انه ركن أساسي من أركان الدولة الديمقراطية الحديثة، ومع ملاحظة أن إصلاح التشريعات الإعلامية وحدها لا يضمن حرية وسائل الإعلام، وبالتالي فان هناك حاجة ماسة لإجراء مراجعة شاملة للتشريعات الإعلامية وتلك المرتبطة بها لوضعها في إطار المعايير الدولية لحقوق الإنسان والتي يلتزم بها الأردن، فانه ولضمان حرية الصحافة والتعبير من خلال وسائل الإعلام بأنواعها، إتفق على حزمة مبادئ عامة يجب أن يتضمنها أو يعبر عنها مشروع قانون «وسائل الإعلام»[4]:

تلتزم وسائل الإعلام في كافة الأوقات بتوضيح طبيعة ما ينشر أو يبث من مادة إعلانية مدفوعة الأجر وذلك بإعلام القارئ أو المشاهد أو المستمع بشكل لا يقبل اللبس بصفة هذه المادة الإعلانية، وتعدل كافة التشريعات المتعلقة بوسائل الإعلام بحيث تنسجم مع النصوص الواردة في قانون «وسائل الإعلام» والتي لا تتعارض في نصها وروحها مع جملة المبادئ الواردة في هذه الوثيقة[5].

---

(1) الخوالده، يحيى (1996)، **العوامل المؤثرة في عدم إقبال الشباب على المراكز الشبابية: دراسة مقدمة لــدورة الإدارة العليــا**، معهد الإدارة العامة، المملكة الأردنية الهاشمية.

(2) الأجندة الوطنية الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية، 2008.

(3) الدستور الأردني، المادة (15).

(4) الأجندة الوطنية الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية، 2008.

(5) الصباغ، رنا (2005). **ألغام «الأجندة الأردنية» وجاهزية التحديث**، من موقع دار الحياة.

- تعزيز المشاركة الشعبية

لتعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار ودمج المواطنين في عملية التنمية، لا بد من تأطير العمل الشعبي في مؤسسات ضمن منظمات المجتمع المدني فالمجتمع المدني يتكون من مجموعة التنظيمات التطوعية التي تسعى لتحقيق مصالح المجتمع أو مصالح أفرادها، وتكون ملتزمة بقيم ومعايير التآخي والتسامح والإدارة السليمة وتقبل التنوع والإختلاف، وتتلاقى طوعياً حول مجموعة قيم ومصالح مشتركة [1].

ولتطوير قدرات مؤسسات المجتمع المدني، خاصة في قطاعي المرأة والشباب، لا بد من تعزيز دوره وقدراته في النهوض بثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل على إعتماد مناهج تربوية حديثة وأساليب تثقيفية تقوم على إستلهام إشكالات الواقع، وإدخال مفاهيم الثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية والتنوع وضمان إختلاف وجهات النظر في المناهج التعليمية بصورة تطبيقية، ووضع برامج للحوار والتثقيف المجتمعي للنهوض بثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية والتسامح في قبول الآخر في دور العبادة ولدى المؤسسات الدينية والثقافية[2].

إن تعزيز قدرات وموارد المجتمع المدني هو شرط مسبق لزيادة المشاركة الشعبية في صنع القرار، ومن هنا فان هناك أهمية بالغة لتشجيع الحوار بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة على الصعيد الوطني، إن مؤسسات المجتمع المدني تستمد شرعية سلوكها مما تفعله وليس ممن تمثلهم أو من الجهات التي تساندها، كما أن قوة المجتمع المدني تتمثل في قدرته على الاقتراح والتجريب والاستنكار، وسلوك مسلك مثالي، فإذا كان المجتمع المدني حيوياً وقوياً فانه سيزيد من الموارد الوطنية المستثمرة في التنمية الإجتماعية ويعزز صوت الوطن في القضايا العالمية [3].

---

[1] السرحان، محمود قظام، مرجع سابق، ص35.

[2] الهتار، فهد، http://www.almotamar.net/26402.htm.

[3] الصباغ، رنا، مرجع سابق، ص55.

تقع على عاتق إدارة مؤسسة المجتمع المدني مسؤوليات هي: [1]

أ- **مسؤولية قانونية:** وتكمن في إحترام القوانين والأنظمة النافذة، وضمان عدم إنحراف المؤسسة عن رسالتها وأهدافها التي حددها قانونها الأساسي ونظامها الداخلي.

ب- **مسؤولية تمثيلية:** وتعني تمثيل تطلعات ورؤى فئات المجتمع والسعي لتحقيق رؤيتها هي ضمن غاياتها وأهدافها، وكذلك الدفاع عن القيم الأساسية التي تلتزم بها.

ج- **المسؤولية المالية:** تأمين الموارد المالية اللازمة لتسيير أعمالها مع حسن إستخدام تلك الموارد.

د- **مسؤولية التطوير الذاتي:** وذلك بالتقييم المستمر للأداء العام للمؤسسة وتطوير مهارات وقدرات أعضائها.

*** قانون الإنتخاب الأردني – قانون معدل لقانون الإنتخاب لمجلس النواب لسنة 2003:**

نصت المادة الثانية من قانون الإنتخابات لعام 2003 والمتعلقة بالمعاني المخصصة للكلمات والعبارات "أن الأردني هو كل شخص ذكر أو أنثى يحمل الجنسية الأردنية بمقتضى أحكام قانون الجنسية الأردني" ونصت المادة (3) أنه "لكل أردني أكمل ثمانية عشرة سنة شمسية من عمره في اليوم الأول من عام الإنتخاب الحق في إنتخاب أعضاء مجلس النواب إذا كان مسجلاً في الجداول الإنتخابية" أما المادة (8) والمتعلقة بطلب الترشيح لعضوية مجلس النواب فقد نصت "أن المرشح يجب أن يكون قد أتم ثلاثين سنة شمسية من عمره عند نهاية مدة الترشيح"[2]، وهذا يعطي لكل شاب أردني أتم الثامنة عشرة من عمره الحق في التصويت والمشاركة في العملية السياسية ، وإمكانية الترشيح في المجالس النيابية، مع إيجاد الوسائل الأزمة لدعم مشاركة الشباب في العمل السياسي.

قانون الأحزاب السياسية:

نصت المادة (5) من قانون الأحزاب الأردني "أن العضو المؤسس يجب أن يكون قد أكمل الخامسة والعشرين من عمره والمنتسب للحزب بعد الإعلان عن تأسيسه أن يكون قد أكمل الثامنة عشرة من عمره" حسب المادة (16) من القانون[3]، وهذا القانون يعطي الحق لكل شاب أردني أتم الخامسة والعشرين أن يكون عضو مؤسس في الحزب، وإمكانية ممارسته إنضمامه للحزب بعد سن الثامنة عشرة.

---

[1] السرحان، محمود قظام، مرجع سابق، ص35-38.

[2] قانون الانتخاب الأردني – قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة 2003، المواد 2-3-8.

[3] قانون الأحزاب الأردني، المادة 5 والمادة 6.

وثيقة "الأردن أولاً":

دعت الإجراءات المرفوعة إلى الملك عبدالله الثاني من قبل الهيئة الوطنية "للأردن أولاً" بتاريخ 2002/1/18 إلى السعي لتكريس مفهوم المواطنة وتعميق الهوية الوطنية وتكريس النهج الديمقراطي في إختيار مجالس بلدية كفؤة وضمان انسياب المعلومات من الحكومة بوزاراتها ودوائرها إلى جهات الرقابة المختصة، ومراجعة التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان وبمكانة المرأة والطفل والأسرة للتوافق مع الإتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة، كما دعت الإجراءات إلى القيام بحملات توعية لضمان أوسع مشاركة شعبية في الإنتخابات، وتخصيص قطاع الشباب والجامعات بإهتمام متميز في هذا المجال وإعداد مناهج مدرسية وجامعية تعرف الشباب بمبادئ الدستور وتاريخ الأردن ومرجعيتها الفكرية ونظامها الملكي الدستوري وقيم الديمقراطية والعدالة والمساواة ومفهوم المواطنة وحقوق المواطن وواجباته والوحدة الوطنية، وإعداد برامج مدرسية وجامعية لا منهجية من أجل تعميق هذه المفاهيم ونشرها على أوسع نطاق في صفوف الشباب لخدمة المجتمع، والإهتمام بالمجالس والاتحادات الطلابية والشبابية وتعميق الممارسة الديمقراطية في أوساطها والعمل على إيجاد الآلية المناسبة لضمان أوسع مشاركة فيها وتوجيه نشاطات الأندية الرياضية والملتقيات الثقافية لخدمة مفاهيم المشاركة والإندماج والوحدة الوطنية والتنمية وخدمة المجتمع[1].

وقد كشفت دراسة اليونيسيف بعدم وعي (80%) من الشباب بأية وسائل للتأثير على تطوير التشريعات وآليات إصدار التشريعات أو تعديلها، وفيما يتعلق بمفهوم المشاركة السياسية وأسباب عدم إقبال الشباب عليها[2]، فإن غالبية الشباب اعتقدوا أن المشاركة السياسية تعني المشاركة في إنتخاب المجالس النيابية والبلدية والمشاركة في الأحزاب، وحول عدم الرغبة بالمشاركة السياسية فقد تباينت الآراء حول عدم المشاركة في الأحزاب خوفاً من المساءلة وعدم الحصول على فرص عمل ولأن عدد كبير من الأحزاب ولأن عدد كبيير من الاحزاب لا يوجد لها برامج مقنعة[3].

أما فيما يتعلق بإنتخابات المجالس النيابية فإن عزوفهم عن المشاركة وحسب رأيهم يعود إلى عدم وجود القناعة لديهم إن مشاركتهم يمكن أن تحدث أي أثر أو تغيير لأن النواب ينفصلون عن قواعدهم الإنتخابية فور وصولهم إلى مجلس النواب، أو لأن النواب يصطدمون بواقع عدم قدرتهم على تحقيق مطالب قاعدتهم الإنتخابية، وأن هناك تركيز على التوعية بحقوق الإنسان بشكل عام لكن التوعية بالحقوق المدنية والسياسية لا ينفذان بشكل كاف يغطي جميع شرائح الشباب في كافة المناطق الجغرافية، وتبين أنه هناك نقصاً في إشراك الشباب في عملية تخطيط البرامج وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها، كما تبين أن هناك نقصاً في الموارد البشرية المدربة ونقصاً في الموازنات اللازمة، وقد تبين من الاستجابات المتحفظة لمجموعة الأحداث أن هناك ضعف في الوعي تجاه الحقوق والواجبات والمسؤوليات المترتبة على المواطنة، وأن هناك أيضاً حاجة قصوى أيضاً لتنفيذ برامج تطبيقية مكثفة ومعدة بعناية في مجال التوعية

---

(1) الحسنات، سالم (2006). **دور المجلس الأعلى للشباب في تعزيز مفهومي الولاء والانتماء لدى الشباب الأردني**، ص 47.

(2) الصباغ، رنا، مرجع سابق، ص56.

(3) المجلس الأعلى للشباب (2004). **الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن، 2005-2009**، عمان: منشورات المجلس الأعلى للشباب.

بالمواطنة والحقوق والواجبات والولاء والإنتماء والقيم الإنسانية والاستغلال الأمثل لفترة وجودهم في مراكز الأحداث. وتأهيل العاملين الإجتماعيين لتمكينهم من تنفيذ هذه البرامج وينطبق الأمر على الشباب المستضافين في قرى الأطفال والعاملين معهم، وقد أظهرت الدراسة أن أغلبية الشباب من كافة الفئات يتوقعون من الإستراتيجية الوطنية للشباب أن تحقق لهم زيادة في المشاركة السياسية من خلال الإنتماء للأحزاب[1].

وبالنسبة للقضايا ذات الأولوية والأكثر أهمية للشباب في مجال الحقوق المدنية والمواطنة، فقد تم تحديد القضايا ذات الأولوية والأكثر أهمية للشباب في النقاط التالية:

- مفاهيم وتطبيقات المواطنة والحقوق والواجبات والمسؤوليات المترتبة عليها كما وردت في الدستور وفي الميثاق الوطني وفي وثيقة "الأردن أولاً".
- مفاهيم وتطبيقات الولاء والإنتماء.
- حقوق وواجبات المواطنة للشباب من ذوي الإحتياجات الخاصة.
- الأغلبية الصامتة من الشباب والثقافة الديمقراطية والحزبية والقانونية.
- ثقافة حقوق الإنسان للشباب مع التركيز على الشابات.
- الحقوق المدنية للشباب مثل: حق تكوين الآراء والتعبير عن تلك الآراء بحرية وحرية طلب المعلومات والوصول إليها، وحق المشاركة في إدارة الشؤون العامة مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون بحرية، مشاركة الشباب في صنع القرار في المؤسسات الوطنية[2].

الأردن أولاً ليس شعاراً يرفع وإنما برنامج عمل لشباب وشابات الأردن يربط القول مع العمل وممارسة حياتية يومية دائمة ومستمرة لكل أردني وأردنية كما يقول الملك عبدالله الثاني "أمن هذا الوطن موئلاً ومستقراً واعداً وخيراً للجميع فضلاً عن كيفية كونه منهجاً وخطة عمل من شأنها أن تصهر الأردنيين في نسيج إجتماعي موحد يحفز حسهم بالإنتماء لوطنهم وإعتزازهم بأردنيتهم وعروبتهم وإسلامهم وإنسانيتهم في مناخ من الحرية والديمقراطية والتعددية والتسامح والعدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص وتعزيز الوسطية والإعتدال والعقلانية وواقعية العملية والتعايش مع الإختلاف في إطار التسامح والإقرار والإعتراف بشرعية الآخر ونبذ ثقافة العيب وثقافة الصمت عن السلبية والتهميش والإقصاء والإنسحابية والهروب من مواجهة إستحقاقات المرحلة والشعور الجمعي والمسؤولية الجماعية المشتركة تجسيداً لقول رسولنا الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم): "كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته". لذا يجب أن يكون هنالك تمسك واضح وصريح بثوابتنا الوطنية والقومية والحضارية والدينية ومشاركة فاعلة بكل ما يتعلق بحياتنا حاضراً ومستقبلاً وفوق هذا وذاك تغليب مصلحة الأردن على غيرها من الحسابات والمصالح الضيقة، فالوطن للجميع ولا فضل لأحد على الآخر بما يقدمه لوطنه والعطاء بالحدود وتحفيز الطاقات الخيرة للإنسان الأردني وإعادة النظر في سلم أولوياته كي يوقن أن سعيه وجهده وهمومه وقضاياه وطموحاته وآماله وأهدافه كلها تبدأ بالأردن وللأردن دائماً وأبداً[3]، وواجب الدولة تحقيق العدالة والمساواة وسيادة القانون وواجب المواطن

---

[1] المرجع السابق، ص29-35.

[2] الحسنات، سالم، مرجع سابق، ص48.

[3] مجلة الشباب، المجلس الأعلى للشباب، العدد 250، تموز 2007.

حيالها إحترام القوانين وهيبتها وصون ثوابتها وحماية مكتسباتها وإستقرارها وأمنها الـوطني والذود عن حياضها بكل إخلاص وتفان فضلاً عن استنهاض الطاقـات الـشبابية وتحريكهـا لإستكمال مسيرة العمل والبناء وتأسيس لمرحلة جديدة من التنمية الـشاملة المـستدامة بكافـة أبعادها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والتربوية والإدارية وهـي تنميـة تطلـق طاقات شباب وشابات الوطن وتحفز عملهم المبدع النابع من الإعتزاز بالإنتماء لوطنهم والولاء لقياداتهم الهاشمية الحكيمة التي تؤكد على أهمية الشباب فلا تنمية شاملة كما يقول الملك عبدالله الثاني دون إستثمار طاقات الشباب وتوظيفها في مسيرة البناء للأردن[1].

*** المحاور الرئيسة لمفهوم الأردن أولاً**

يمكن تلخيص المحاور الرئيسة للأردن أولاً بما يلي:

1- أنه منهج عمل يصهر الأردنيين في بوتقة واحدة هدفها أمن الأردن قبل كل شيء.

2- أنه خطة عمل وحافز للجميع في هذا الوطن المعطاء.

3- إشاعة مناخ الحرية والديمقراطية والتعددية والتسامح والعدالة الإجتماعية تكافؤ الفرص وتعزيز الوسطية والاعتدال.

4- نبذ ثقافة العيب وثقافة الصمت والابتعاد عن السلبية والتهميش والإقصاء.

5- تمسك واضح بثوابت الوحدة الوطنية والقومية والحضارية.

6- تغليب مصلحة الأردن على غيرها من الحسابات والمصالح الضيقة فالوطن للجميـع والجميع للوطن.

7- إعادة نظر كل مواطن ومؤسسة في أولوياته لكي يعرف أن سعيه وجهـده وهمومـه وقضاياه وطموحاته وآماله وأهدافه كلها تبدأ بالأردن وللأردن دائماً وأبداً.

8- واجب الدولة سيادة القانون وتحقيق الثقافة وواجب المواطن حيالها إحتـرام القـوانين وهيبتها وصون ثوابتها.

9- التأسيس لمرحلة جديدة من التنمية الـشاملة المـستدامة بكافـة أبعادهـا الإقتـصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والتربوية والإدارية.

10- الولاء للقيادة الهاشمية التي تؤكد على أهمية الشباب فلا تنمية شـاملة دون إسـتثمار طاقات الشباب[2].

---

[1] الحسنات، سالم، مرجع سابق، ص49.

[2] صحيفة الدستور: ملحق خاص بمناسبة عيد الاستقلال الحادي والستين، تاريخ 24 آيار 2007.

المبحث الثاني: التنظيم المؤسسي لقطاع الشباب في الأردن:

مرت عملية رعاية الشباب في الأردن بعدة مراحل منذ تأسيس الإمارة وحتى الآن، وقد تمثلت بما يلي:

- **مرحلة الرعاية الشبابية العفوية والتلقائية** المعتمدة على جهود رسمية وشعبية موسمية بين الحين والآخر وعلى ضوء الإمكانات المالية ولعل أبرز هذه المظاهر إعتمادها على النخوة والتطوع وإستنهاض الهمم وإيقاظ الحماس وتوزعت خلالها على أكثر من جهة رسمية[1].

فقد كانت رعاية الشباب في الأردن وحتى صدور قانون مؤسسة رعاية الشباب رقم (13) لسنة 1968 تعتمد على جهود المؤسسات الأهلية والخاصة كالنوادي الرياضية والإجتماعية وكانت محكومة بقانون الجمعيات الخيرية وبإشراف كلي من قبل وزارة الإنشاء والتعمير سابقاً والتي أصبحت فيما بعد وزارة التنمية الإجتماعية، حيث كانت الحكومة قد أعلنت عزمها على إقامة هذه المؤسسة في كانون الأول عام 1966 بناء على توجيهات المغفور له الملك الحسين في خطاب العرش الذي ألقاه في الدورة الرابعة لمجلس الأمة الأردني عام 1966[2].

ومنذ ذلك الحين أصبح أمر رعاية الشباب منوطاً بمؤسسة حكومية (مؤسسة رعاية الشباب) لها قانون وحدد أعمالها ومجالات نشاطاتها ومسؤولياتها ومن بينها المراكز الشبابية والمجموعات الكشفية والإرشادية والأندية الرياضية والمخيمات الشبابية والاتحادات الرياضية.

- **مرحلة الرعاية الشبابية المبلورة** المستندة إلى جهة رسمية محددة بقيت المؤسسة تابعة لرئاسة الوزراء حتى عام 1977 عندما أنشأت وزارة الثقافة والشباب وأصبحت تابعة لهذه الوزارة حتى عام 1984 حين أنشأت وزارة خاصة بالشباب وبقي قانون المؤسسة يحكم عمل الوزارة حتى عام 1987 بصدور قانون رعاية الشباب رقم (8) لسنة 1987 الذي انثبق عنه مجموعة من الأنظمة والتعليمات اللاحقة.

وقد شكل إنشاء وزارة الشباب مرحلة مهمة في الإهتمام بالشباب في شتى المواقع لخدمته وإعداده إعداداً سليماً بالتعاون والتنسيق مع كافة الجهات الرسمية والأهلية المعنية بالشباب وقد تم أخيراً فصل الرياضة عن العمل الشبابي بتشكيل المجلس الأعلى للشباب واللجنة الأولمبية الأردنية، جاءت التوجيهات الملكية بإنشاء مجلس أعلى للشباب وإعتماد اللجنة الأولمبية الأردنية مسؤولة عن الرياضة التنافسية فتشكل المجلس بموجب قانون مؤقت رقم

---

[1] العودات، موسى (2005). **وضع نموذج مقترح لمراكز الشباب في الأردن في ضوء تقييم الواقع الحالي من وجهة نظر المشرفين والأعضاء في المراكز الشبابية.**

[2] المجلس الأعلى للشباب (2004). **رعاية الشباب في الأردن: إنجاز عطاء ولاء وانتماء 2002-2004**، سلسلة التثقيف الشبابي (57) عمان: المجلس الأعلى للشباب، ص7.

(65) لسنة 2001، كما تشكلت اللجنة الأولمبية بموجب قانون مؤقت رقم (66) لسنة 2001، وقد تضمن المجلس أهداف رعاية الشباب الأردني وحددها بالآتية [1]:

(1) **تنشئة شباب متمسك بعقيدته.** منتمٍ لوطنه وأمته واعٍ لموروثها الحضاري وقيمها، متحلٍ بروح المسؤولية، قادر على تعزيز النهج الديمقراطي والتعددية الفكرية وإحترام حقوق الإنسان والتعامل مع معطيات العصر والتقنية الحديثة.

(2) تعميق إنتماء الشباب للوطن والولاء للقيادة الهاشمية، إحترام الدستور وسيادة القانون ومبادئ الثورة العربية الكبرى.

(3) تنظيم طاقات الشباب وإستثمارها بما يكفل مشاركتهم الفاعلة في التنمية البشرية المستدامة وترسيخ قيم العمل الجماعي والتطوعي.

(4) تشجيع الشباب على ممارسة الرياضة الترويحية بقصد تنمية اللياقة البدنية وتهذيب النفس[2].

(5) توفير النمو السوي المتوازن للشباب والعمل على إتاحة الفرص أمامه لتنمية مواهبه وقدراته وتشجيعه على إحترام الرأي والرأي الآخر في إطار من الحرية المسؤولة.

*** جاء الميثاق الوطني عام 1990 ليؤكد هذه المرتكزات عبر الإشارة الواضحة في الفصل الخامس – المجال الإجتماعي – إلى** [3]:

المثياق الوطني يؤكد على دور الشباب في التنمية الوطنية الشاملة بإعتبارهم هدف للتنمية وغايتهما معاً، وذلك بتمكينهم من المشاركة المجتمعية في كافة الجوانب سياسية، وإقتصادية وإجتماعية وتوفير المناخ المناسب لإطلاق طاقاتهم وإبداعاتهم ووضع البرامج الكفيلة بتحقيق ذلك مع التأكيد على مشاركة الشابات وإدماج الشباب من ذوي الإحتياجات الخاصة في المجتمع وضرورة السعي لحماية الشباب من الإنحراف ومعالجة أسبابه وتوجيه قدراتهم نحو البناء والتنمية.

كما أكد الميثاق على تعريف الشباب بحقوقهم وواجباتهم للتمسك بالحقوق وتحقيقها والتواصل مع الجهات ذات العلاقة للحصول عليها، وكذلك واجباتهم التي يجب أن يحرصوا على القيام بها كترجمة فعلية لإنتمائهم الوطني لثرى الأردن وولائهم لقيادته الهاشمية[4].

ظلت وزارة الشباب والرياضة ترعى القطاع الشبابي إلى حين تشكيل المجلس الأعلى للشباب بعد صدور القانون المؤقت رقم (65) لسنة (2001م) والذي جاء أثر قيام الحكومة بإلغاء الوزارة بهدف زيادة التركيز وتوجيه الإهتمام لقطاع الشباب في الجوانب الثقافية والإجتماعية وغيرها[5].

---

[1] السرحان، محمود، **مرجع سابق**، ص5.

[2] الحسنات، سالم، مرجع سابق، ص53.

[3] الميثاق الوطني الأردني لعام 1990، الفصل الخامس، تعريف بالميثاق الوطني.

[4] الشوابكة، حمزة (2003)، **الأردن: الإيمان بالله، الولاء للتاج، الانتماء للوطن، على قدر أهل العزم**، الطبعة الأولى، عمان: الأردن .

[5] المجلس الأعلى للشباب، القانون المؤقت رقم (65) لسنة (2001م)

*** تحددت أهداف المجلس بموجب المادة (3) من القانون المذكور، التي نصت على أن المجلس يتمتع بشخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري ويهدف إلى[1]:**

- تنشئة شباب متمسك بعقيدته. منتمٍ لوطنه وأمته واعٍ لموروثها الحضاري وقيمها، متحلٍ بروح المسؤولية، قادر على تعزيز النهج الديمقراطي والتعددية الفكرية وإحترام حقوق الإنسان والتعامل مع معطيات العصر والتقنية الحديثة.

- تعميق إنتماء الشباب للوطن والولاء للقيادة الهاشمية، إحترام الدستور وسيادة القانون ومبادئ الثورة العربية الكبرى[2].

- تنظيم طاقات الشباب وإستثمارها بما يكفل مشاركتهم الفاعلة في التنمية البشرية المستدامة وترسيخ قيم العمل الجماعي والتطوعي.

- تشجيع الشباب على ممارسة الرياضة الترويحية بقصد تنمية اللياقة البدنية وتهذيب النفس.

*** حددت المادة (5) من القانون مهمات المجلس حيث نصت على أنه يمارس في سبيل تحقيق أهدافه الصلاحيات التالية[3]:**

- رسم السياسات الوطنية لرعاية الناشئين والشباب ووضع البرامج والخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بقصد توحيد جهودها واستغلال إمكاناتها المتعددة.

- ترخيص الأندية والهيئات الشبابية وتسجيلها.

- إنشاء المراكز الشبابية والإشراف عليها ودعمها ووضع البرامج والخطط الكفيلة بتحقيق أهدافها وفقاً للتعليمات التي يضعها المجلس لهذه الغاية.

- رعاية الشباب ذوي الإحتياجات الخاصة وتنظيم إستثمار طاقاتهم وإتاحة الفرص لهم لممارسة الأنشطة الشبابية.

- ترسيخ قيم العمل الجماعي لدى الشباب وإكسابهم المهارات المعاصرة والإستفادة من التقنية الحديثة وتكنولوجيا المعلومات[4].

---

[1] نفس المصدر، المادة 3.

[2] طوقان، حنان (2003). **التفكير الديموقراطي والمشاركة المدنية في الأردن**، مركز الأميرة بسمة للشباب، كريستين سكويرز، دراسة الشباب والمشارة السياسية لمؤسسة كونراد أيدناور، عمان، ص55.

[3] المجلس الأعلى للشباب، القانون المؤقت رقم (65) لسنة 2001، المادة 5.

[4] الشيخلي، عبد القادر (1998)، **النشاطات وعلاقتها بتحصيل تلاميذ المرحلة الابتدائية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق: سوريا .

تبنى المجلس وسائل وآليات متنوعة لتحقيق الأهداف والمهمات المذكورة وتم إصدار نظام تنظيم المجلس الأعلى للشباب، ونظام مركز إعداد القيادات الشبابية، ونظام الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية والرياضية، لتنظيم عمله.

يعد المجلس الأعلى للشباب المظلة الرسمية للعمل الشبابي في الأردن، بحيث يشرف على جميع الهيئات والأندية التي يبلغ عددها (263) نادياً رياضياً، بالإضافة إلى (70) مركزاً للشباب والشابات. ويدير ويشرف على المدن والمجمعات الشبابية الرياضية ومعسكرات الشباب وبيوتهم المنتشرة في مناطق المملكة جميعها، فهناك (5) مدن شبابية و (13) مجمعاً شبابياً رياضياً و(15) معسكراً وبيتاً للشباب[1].

تشكل مراكز الشباب أهم أذرع تحقيق الرؤية الشبابية للمجلس وتخدم الفئة العمرية (12-24) من الإناث والذكور، وينفذ المجلس نشاطاته من خلال مديريته ومراكزه المنتشرة في جميع المحافظات والأقاليم، وقد شهدت السنوات الأخيرة قفزات نوعية في البرامج والأنشطة والمشاريع المنفذة، حيث أولى المجلس تطوير قدراته البشرية إهتماماً كبيراً من حيث عقد دورات تدريبية لهم لرفع مستوى أدائهم مما إنعكس إيجاباً على نوعية البرامج المقدمة. وتنفذ المراكز برامج تدريبية متنوعة للشباب الإجتماعية والثقافية والبيئية والترويحية وغيرها[2].

حرص المجلس على التعاون مع عدد من المنظمات الدولية في تحقيق أهدافه وتنفيذ برامجه وفعالياته، ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة اليونيسيف والمفوضية الأوروبية، والمجلس الثقافي البريطاني وغيرها، إضافة إلى عدد من الدول الشقيقة التي ترتبط معها الأردن في إتفاقيات وبرامج تبادل شبابية، وفيما يلي أبرز الإنجازات التي تحققت خلال السنتين الأخيرتين [3]:

- التوعية والتثقيف الشبابي من خلال إصدار سلسلة التثقيف الشبابي التي صدر منها (55) موجهاً للشباب ورعايتهم وتنميتهم، إضافة إلى إصدار مجلة شهرية تعني بالشباب وقضاياهم ونشاطاتهم.

- بناء واستكمال البنى التحتية للمنشآت الرياضية والشبابية التي تمثلت في المدن والمجمعات الرياضية ومراكز الشباب النموذجية والمعسكرات وبيوت الشباب.

- تطوير قدرات العاملين مع الشباب وتنمية ميولهم وإتجاهاتهم بما يمكنهم من العمل في رعاية الشباب وتنميتهم بكفاءة وفاعلية.

- تفعيل مشاركة الشباب في اللقاءات والأنشطة الشبابية، بحيث توزعت على مدار العام، وإرتفع عدد المشاركين فيها من ثلاثة آلاف شاب وشابة في عام (2003م) إلى خمسة

---

[1] المجلس الأعلى للشباب (2003). وزارة التخطيط والتعاون الدولي، استراتيجية وخطة عمل قاع الرعاية الشبابية والرياضة للأعوام 2004-2006، عمان – الأردن، ص25.

[2] المجلس الأعلى للشباب، مرجع سابق ص26.

[3] الخوالدة، يحيى (2009). **رعاية الشباب في الأردن**، عمان: المجلس الأعلى للشباب، ص44.

وسبعين ألف شاب وشابة شاركوا عام (2004م) في ورش العمل والمعسكرات الشبابية والأعمال التطوعية وبرامج التوجيه الوطني.

- توسيع قاعدة المشاركة والتفاعل مع الشباب، وذلك من خلال التنوع في الفئات المستهدفة وشمولها لطلبة الجامعات وكليات المجتمع الحكومية والأهلية.

- زيادة الإهتمام بالشباب الأردنيين في الخارج بعقد لقاءات سنوية لهم لتعريفهم بمنجزات الوطن ومحاورة المسؤولين فيه.

وبهدف الارتقاء بالقطاع الشبابي في الأردن، فقد وقعت الحكومة الأردنية ممثلة بوزارة التخطيط، إتفاقية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتضمنت التعاون في تنفيذ (21) مشروعاً. وقد تم البدء بتنفيذ ستة مشاريع منها وهي[1]:

1. الإستراتيجية الوطنية للشباب وخطة عمل المجلس الأعلى للشباب وصندوق دعم الحركة الشبابية والرياضية.
2. الترويج لرؤية المجلس الجديدة وللإستراتيجية الوطنية للشباب.
3. حوسبة عمل المجلس والصندوق.
4. إعادة هيكلة المجلس والصندوق.
5. بناء وتطوير قدرات العاملين مع الشباب.
6. وضع إستراتيجيات إستثمار قصيرة المدى وأخرى متوسطة وطويلة المدى للصندوق.

وكان لدعم الصندوق الوطني أبلغ الأثر في زيادة مخصصات المجلس، وتحسين وتوسيع الخدمات وتنويعها[2].

- **المنظمات العاملة في مجال رعاية الشباب:**

هناك الكثير من المؤسسات العاملة في مجال رعاية الشباب في الأردن، ويمكن تصنيفها حسب الجهة المشرفة على الفئات التالية[3]:

أ- **المؤسسات الوطنية الحكومية:** المجلس الأعلى للشباب، ووزارات الدولة المختلفة مثل وزارات التربية والتعليم والتعليم العالي والصحة والأوقاف والتنمية الإجتماعية والعمل.. وغيرها.

ب- **المؤسسات الوطنية غير الحكومية (الأهلية):** وقد تجاوز عددها (41) مؤسسة منها صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية، والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية بمراكزه المختلفة، مؤسسة نور الحسين، إتحاد المرأة الأردنية، ومركز هيا الثقافي

---

(1) الخوالدة، يحيى، مرجع سابق، ص45.

(2) العودات، موسى، مرجع سابق.

(3) المجلس الأعلى للشباب (2001)، مرجع سابق، ص15.

ومؤسسة نهر الأردن، قرى الأطفال SOS، وجائزة الحسن للشباب، وبرنامج إنجاز، وهذه المؤسسات لديها اهتمامات كبيرة بقطاع الشباب ضمن اهتمامها وأولويات عملها.

ج- **المنظمات الدولية:** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف.. وغيرها.

الفصل الرابع

الشباب الأردني والمشاركة في العمل السياسي

رغم أن الأردن كان من بين أوائل الدول التي أولت الشباب إهتماماً متزايداً وخاصة في السنوات الخمسة الأخيرة، إلا أن الدراسات والإحصائيات تشير إلى ضعف مشاركة الشباب وتراجع الدور الذي يقومون به في بناء مجتمعهم، وتبين دراسة المسح الوطني للشباب (الشباب الأردنيون/ حياتهم وأرائهم) التي أعدها المجلس الأعلى للشباب، أن أقل من (10%) من الشباب الأردني يشاركون في مؤسسات المجتمع المدني، في حين أن (91%) من الشباب أبدوا إستعداداً للمشاركة بفاعلية أكبر في صنع القرار في مؤسسات المجتمع المدني. ومن جهة أخرى اشار المسح إلى أن (3) من كل (10) شباب ليس لديهم من يلجأوون إليه في حالة تعرضهم للمشاكل في مختلف مجالات حياتهم، في حين أن أكثر من ثلاثة أرباع الشباب يعتقدون أنهم بحاجة للمساهمة بشكل أكثر فاعلية في عملية إتخاذ القرار في البيت والمدرسة والكلية والجامعة والمجتمع المدني[1].

يتبين مما تقدم حجم الأزمة التي يعيشها الشباب في المجتمع، وأهمية الدور الذي يجب أن تلعبه مؤسسات المجتمع المدني بكافة أطيافها للعمل على تهيئة البيئة الداعمة والآمن لمشاركة الشباب وضرورة الإنصات إليهم.

---

[1] **مجلة الشباب**، العدد (242)، أيار، (2005)، المجلس الأعلى للشباب: الأردن.

المبحث الأول: أهمية إدراك الشباب لحقوقهم الأساسية

تعتبر مشاركة الشباب حقاً لكل شاب وشابة، فهي ضرورية لتحويل الإنسان من حالة الإعتماد الكلي في طفولته المبكرة إلى الإستقلالية والإعتماد على الذات ثم إلى التعاون مع الآخرين، وهي حاجة وحق للمجتمع فقدرات هؤلاء الشباب جزء من قدرات المجتمع، وعدم إعطائهم الفرصة للمشاركة هو تعطيل لجزء من طاقات المجتمع وبالمقابل فإن مشاركتهم تعني إستثماراً أفضل لطاقات المجتمع الآن وإعداداً أفضل لمستقبلهم[1].

وإدراكاً من الأردن كغيره من الدول لأهمية مشاركة الشباب، فقد تم مشاركة الشباب كمحور مستقل بذاته، في الأجندة الوطنية لتنمية الشباب، إيماناً بأن هذه المشاركة إنما هي حق أساسي لنمائهم، وأنه يجب تسليط الضوء عليها كقيمة بحد ذاتها، وكهدف يجب العمل على تحقيقه وإحترامه، بالإضافة إلى التأكيد على أن المشاركة تساعد الشباب على تحقيق تطلعاتهم وإطلاق طاقاتهم وتزيد من مساحات الحرية الحقيقية التي يستحقونها.

ونظراً لطبيعة هذا المحور، فكان لا بد أن يتم العمل فيه بطريقة تشاركية تامة، وعليه فقد عقد فريق العمل العديد من الجلسات الحوارية والتشاورية، لمناقشة القضايا المتعلقة بالموضوع ووضع ما يتم التوصل إليه في قالب تنموي تشاركي يصب مباشرة في مصلحة المحور، وهذا ما أعطى المحور صفة النضوج والتكامل والشمولية[2].

ولكون هذا المحور يتقاطع مع باقي المحاور في الإستراتيجية الوطنية للشباب، فقد قام فريق العمل أيضاً بالتنسيق الكامل مع محاور أخرى من محاور الإستراتيجية وبخاصة محوري التعليم والتدريب، والحقوق المدنية والمواطنة، وتم عقد جلسات عمل حوارية ولقاءات مشتركة لهذه المحاور الثلاثة بالإضافة إلى مجموعات بؤرية، مما أغنى المحور وأكد مبدأ التشاركية فيه.

وكرؤيا عامة للمحور فقد تم التركيز على موضوع خلق بيئة داعمة وآمنة لمشاركة الشباب وتم تركيز كافة الجهود ومأسسة العمل على أساس هذه الرؤيا إنطلاقاً من مبدأ أن مشاركة الشباب لا تتحقق إلا من خلال خلق مناخ مواتٍ لهذه المشاركة لضمان مأسستها واستمراريتها وفاعليتها وحتى تكون مشاركة فعلية إيجابية وليس زائفة أو سلبية.

إن عمومية كلمة المشاركة ودخولها في كافة الميادين والقضايا التي تهم الشباب بخاصة والمجتمع بعامة قد جعل هذه المحاور من الرئيسة في الإستراتيجية. فكان لا بد من التوسع في البحث وتوخي الدقة وبذل الجهد الكبير للوصول إلى أهداف إستراتيجية وأهداف إجرائية وتدخلات تلائم إحتياجات الشباب[3].

في حين تعتبر نظرة الأردن على مستوى صناع القرار والعاملين مع الشباب للمشاركة نظرةً إيجابية ومتطورةً من وجهة نظرهم، فهم يعتبرون أن الشباب مشارك بنسبة جيدة، لكن واقع الحال غير ذلك، فمشاركة الشباب شكلية وليست واقعية وذلك لغياب الوعي حول هذا المفهوم، فالكبار يعتقدون أنهم أدرى بمصلحة الشباب وعليهم أن يخططوا لهم، أما موضوع

---

(1) الخوالدة، يحيى، مرجع سابق، ص45.

(2) العودات، موسى، مرجع سابق.

(3) طوقان، حنان، مرجع سابق، ص56.

وجودهم في البرامج فهو لإنجاح هذه البرامج من وجهة نظرهم كونها موجهة لهم دون الأخذ بعين الإعتبار حاجاتهم الأساسية وضرورة تملك الشباب لهذه البرامج [1]:

- إذا ما تساوى جميع المواطنين أمام القانون تصبح إمكانية التنمية الشاملة واردة نظراً لإرتباط التنمية المستدامة بأسس وقواسم مشتركة بين جميع المواطنين.
- الإحساس بالمساواة يعزز الإنتماء والولاء وهذا يرفع سوية الإنتاجية.
- إن استبعاد الشباب والأطفال يعني حرمان نصف سكان العالم من ممارسة المواطنة ويؤدي إلى إهمال مصالحهم[2].
- إن الفرص اليومية للمشاركة توفر لليافعين تعليماً غير رسمي للديمقراطية وتساعدهم على صنع القرار والاستماع إلى وجهات النظر المختلفة وتمييز الخيارات والنتائج وبناء تقدير نقدي للعملية الديمقراطية.
- أن التنمية السياسية التي تخدم مصلحة الشباب الأردني يجب أن تخطط بطريقة تضمن دمجهم في عملية التنمية السياسية وتوعيتهم بمفاهيمها ومفهوم المساواة وضمان حقوق الإنسان ومفهوم الولاء والإنتماء.
- يجب التركيز على إكساب الشباب المهارات الديمقراطية التي تساعدهم على الحوار والإتصال لا بد أن تتركز التنمية السياسية حول ثوابت الوطن الأساسية من حيث الانضباط والولاء والإنتماء، وحتى يتحقق ذلك نحتاج إلى حملة توعية وتثقيف واسعة للشباب حتى نستطيع استثارة الأغلبية الصامتة لتخرج عن صمتها.
- علينا أن نسعى إلى تعديل سبل التربية والتعليم والمناهج الدراسية، وأن نسعى في إغنائها عبر حوار معمق مع القائمين عليها، لضمان تخريج أجيال جديدة من المؤمنين بالمواطنة[3].
- إن مشاركة الشباب في إتخاذ القرار تعمل على تعزيز ثقتهم بأنفسهم والتقليل من الأنماط والممارسات السلبية وبالتالي تعزيز الممارسات الإيجابية للمواطنة، كما تساعد هذه المشاركة الشباب على تطوير مهاراتهم القيادية وإتخاذ قرارات ترتكز إلى حاجات الشباب وتطلعاتهم.

إن حقوق الشباب في أي مجتمع تنبع من الفهم لإحتياجاتهم ولصفات هذه الفئة العمرية مثل النمو الجسدي والعاطفي والعقلي والإجتماعي، فإذا أردنا إعطاء الشباب حقوقهم وخاصة حق المشاركة، فعلينا تحديد إحتياجاتهم والتعامل معهم على أساس فهمنا لها [4]:

أ- **من الناحية الجسدية:** يحتاج الشباب إلى كل ما يوفر لهم نمواً سليماً من تغذية وهواء وماء نقيين ومسكن صحي وعلاج عند المرض وممارسة للرياضة بتوفير الملاعب وبرامج التوعية الصحية والحماية من العقاب البدني...الخ[5].

---

[1] المجلس الأعلى للشباب (2001)، مرجع سابق، ص21.

[2] المقدادي، صالح (2000)، **المسرح التعليمي**، دار مكتبة الصلال: بيروت .

[3] المجلس الأعلى للشباب (2001)، مرجع سابق، ص21.

[4] المجلس الأعلى للشباب (2001)، مرجع سابق، ص21.

[5] طوقان، حنان، مرجع سابق، ص56.

ب- **من الناحية العاطفية** يحتاج الشباب إلى:

- الإحساس بالحب والقبول والأمان والتقدير.
- التعبير عن مشاعرهم.
- إكتساب مهارات التعامل مع الضغوط والمشاعر.
- الحماية من الاعتداءات والعنف.
- الحماية من التمييز ضدهم أو اضطهادهم.

ج- **من الناحية العقلية** يحتاج الشباب إلى المشاركة في بناء وتطوير نظام تعليمي يساعدهم على تطوير قدراتهم العقلية ومواهبهم، ويوفر لهم المعلومات اللازمة عن التغيرات التي يمرون بها وعن مجتمعهم وبيئتهم. كما يحتاجون إلى إكتساب مهارات تساعدهم على تحويل هذه المعلومات إلى معارف والاستفادة منها في تحسين واقعهم المعيشي وإلى فرص وتجارب تساعدهم على تطوير هذه المهارات.

د- **من الناحية الإجتماعية** يحتاج الشباب إلى:

- أسرة ترعاهم وتصغي لهم.
- مجموعة أصدقاء ينتمون إليها وعلاقات طيبة مع الآخرين.
- الشعور بالإحترام من كافة فئات المجتمع.
- مراعاة كرامتهم في كل ما يوجه إليهم من خدمات.
- تلقي المساعدة على بلورة هويتهم وتحديد دورهم والقيام به وتحمل المسؤوليات.

إن مشاركة الشباب الفاعلة في المجتمع ونشاطاته تعد ذات قيمة عالية جداً للأسباب التالية:

- المشاركة حاجة وحق لكل شاب وشابة، فهي ضرورية لتحويل الإنسان من حالة الإعتماد الكلي في طفولته المبكرة إلى الإستقلالية والإعتماد على الذات ثم إلى التعاون مع الآخرين.
- مشاركة الشباب في الأسرة تساعد على نمو وإزدهار كل أفرادها وإعادة توزيع المسؤوليات فيها بشكل عادل.
- مشاركة الشباب في شؤون مجتمعهم تنمي شعورهم بالإنتماء فيصبحون عوامل بناء لا هدم[1].
- مشاركة الشباب حاجة وحق للمجتمع، فقدرات هؤلاء الشباب جزء من قدرات المجتمع، وعدم إعطائهم الفرصة للمشاركة تعطيل لجزء من طاقات المجتمع وبالمقابل فإن مشاركتهم تعين إستثماراً أفضل لطاقات المجتمع الآن وإعداد أفضل لمستقبلهم.

---

[1] طوقان، حنان، مرجع سابق، ص57.

- مشاركة الشباب في صياغة حياتهم ومساهمتهم في الحياة العامة يعززان بناء صورة إيجابية عن أنفسهم.
- مشاركة الشباب تزيد معرفتهم بأنفسهم وبالآخرين وبالمجتمع بشكل عام، وتكسبهم مهارات التعامل مع الآخرين، وتزيدهم خبرة في الموضوع الذي يشاركون فيه.
- مشاركة الشباب تعني زيادة جرعة الديمقراطية وممارستها في المجتمع، وتقليل أعداد المهمشين وبناء علاقات إيجابية وبناءة بين فئاته المختلفة.
- مشاركة الشباب من الجنسين ومن كل الفئات الإجتماعية كفيلة بعدم التمييز.
- مشاركة الشباب في تخطيط البرامج المقدمة لهم تضمن:
  - تضمن البرامج للإحتياجات.
  - تصميماً أفضل وإختيار أنشطة أكثر ملاءمة.
  - تغطية أكبر لأنها تصل إلى الفئات المستهدفة.

يتبين مما تقدم أن هذا المحور مهم جداً، لأن المجتمع غير المشارك هو مجتمع غير فاعل وغير متماسك، ومن المهم جداً إدراك قيمة المشاركة حتى تتضافر كل الجهود على كافة المستويات للعمل سوياً من أجل خلق بيئة داعمة وآمنة لمشاركة الشباب [1].

* تطور دور منظمات المجتمع المدني في الأردن:

إرتبطت نشأة وفاعلية منظمات المجتمع المدني في الأردن بتطور الحياة السياسية وتطور دور الدولة في إدارة شؤون المجتمع، فكما هو معروف وجدت عدة صيغ من الهيئات والجهات والفئات التي مارست العمل التطوعي الإختياري في المجتمعات العربية الإسلامية تعبيراً عن الالتزام بتعاليم الدين الإسلامي، وانسجاماً مع التقاليد العربية المتوازنة، فلذلك كانت الهيئات الخيرية والجمعيات أو ما شاكلها من مظاهر التكامل الإجتماعي بداية لنمو مؤسسات أو منظمات المجتمع المدني. وقد إرتبط ذلك بضرورة توفير الحاجات أو تقديم المساعدات التي لم تكن "الدولة" معنية بها في العهد العثماني مثلاً، أو الأنشطة التي لم تكن الدولة الحديثة في الأردن بقادرة على ممارستها، سيما أنها

---

[1] الخوالدة، يحيى، مرجع سابق، ص ص45-47.

نشأت كمؤسسة جديدة في مجتمع كانت له ملامحه السابقة عليها.

فلذلك عكست الهيئات الإجتماعية الأولى من أحزاب ومن هيئات ومن تنظيمات بساطة تكوين الدولة وحداثتها. وكان من الطبيعي، أن تكون الأعمال الخيرية والتعاونية بوازع الدين أو بدوافع اقتصاد المعيشة، أو علاجاً للمشكلات الإجتماعية، بوادر نشاط هذه الهيئات الإجتماعية. مثل (جمعية دور الإحسان 1912، وجمعية النهضة الأرثوذكسية 1925). وبعد ان بدأت مؤسسات الدولة بالتشكل تنشطت الحركات السياسية سواء على شكل أحزاب شخصية بسيطة التكوين أو على شكل جمعيات مثل جمعية الحرية الحمراء 1937[1].

وعندما تعاظم دور الدولة وأصبح بمقدورها أن تتصدى للقيام بمهام الرعاية الإجتماعية والخدمات العامة، بدأت تفرض سيطرتها على مختلف قطاعات النشاط الإجتماعي، ولكن تلك التنظيمات الإجتماعية لم تتلاشى وإنما تزايدت وأصبحت خاضعة لهيمنة الدولة، وتدور في فلكها، الأمر الذي قلص من قدرتها على الإبداع والمبادرة ولكنه أكسبها دعماً حكومياً[2]، وبذلك انتقلت من مرحلة العمل العفوي التطوعي إلى مرحلة العمل الموجه، بل لقد صدرت قوانين تنظم عمل هذه المنظمات بإشراف حكومي، حيث صدر

---

(1) البطاينة، رافع، مرجع سابق، ص68.

(2) فرحان، محمد (2004). **الدولة والمجتمع المدني العربي: إشكالية العجز والهيمنة والتوجهات الليبرالية**، مجلة شؤون عربيــة، عدد 117، ص 23.

قانون الجمعيات الخيرية رقم (7) لسنة 1965 الذي فرض على الجمعيات الخضوع لصلاحيات واسعة تباشرها وزارة الشؤون الإجتماعية، كما خضعت نوادي الشباب لإشراف مؤسسة رعاية الشباب في عام 1966. وقانون رقم (33) لسنة 1966 الذي يحظر على أي جمعية ممارسة نشاطها قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة أو الجهات الإدارية المختصة.

وأكثر من ذلك يمكن القول أنه خلال عقدي الستينات والسبعينات تطورت سيطرة الدولة تدريجياً على مجمل منظمات المجتمع المدني، حيث تم حظر الأحزاب السياسية 1957، وتركزت وصاية الدولة على المنظمات الأهلية، وجرى تقييد نشاط النقابات المهنية والعمالية بصورة ملحوظة[1].

ولكن على الرغم من كل هذه القيود القانونية نشطت منظمات المجتمع المدني وتراكمت خبرتها في التكيّف مع الظروف الطارئة التي سادت معظم الوقت في النصف الثاني من القرن العشرين. كما زادت أعدادها بما يتجاوز الألف جمعية، ناهيك عن النقابات والاتحادات والنوادي.

إلا أن هذا التضخم في العدد والنشاط بقي محكوماً بإشراف الدولة وضبطها، الأمر الذي لم يمكنها من التمتع بالإستقلال الكافي، وبدل أن تقوم ركائز من حرية التعبير وضماناً للحقوق الأساسية للإنسان إعتمدت على تسامح الدولة معها كمؤسسات إجتماعية تعمل في ظل هيمنة ورقابة الدولة في المجالات والأساليب التي يقررها القانون، ولم

---

[1] فرحان، محمد، مرجع سابق، ص 24.

تكن في الواقع الفعلي منظمات غير حكومية Non Governmental Organization (NGOs)، بل كانت أقرب إلى ما يعرف بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية. أي أنها أصبحت بصورة من الصورة وكيلة عن الدولة في ممارسة بعض النشاطات[1].

أما على الصعيد السياسي الثقافي فيمكن الإشارة إلى الدور الذي لعبه "نادي الأردن" خلال فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات حيث كان ملتقى للنخبة السياسية ومنبراً للتعبير عن وجهات نظر متعددة، وترافق هذا النشاط مع إنتشار ظاهرة الصالونات السياسية التي كانت ملتقى لفئات معينة من النخب السياسية تتداعى لمناقشة الأمور المتعلقة بالشأن العام في الدولة وبصورة شبه منتظمة وتتألف نتيجة التفاف جمع من المثقفين أو المهتمين بالحياة السياسية والشأن العام حول رمز من رموز الحياة السياسية الأردنية، مثل الأستاذ حمد الفرحان ، الدكتور عبد السلام المجالي، الدكتور جمال الشاعر وغيرهم. ويمكن القول بأن بيوت كثير من رؤساء الحكومات الأردنية كانت منتديات للحوار السياسي وتقديم السياسيين [2].

وأما ما يلفت النظر أكثر فهو الدور الذي لعبته النقابات المهنية في الحياة العامة في الأردن، حيث لعبت دوراً بديلاً للأحزاب السياسية وثبتت خطاباً أيديولوجياً وسياسياً قوياً طغى على وظيفتها المهنية المتمثلة في العمل على تطوير المهنة والتعاون المهني على المستوى الأقليمي والدولي. وكان من أبرز النقابات في العمل السياسي نقابة المحامين

---

[1] البطاينة، رافع، مرجع سابق، ص72.

[2] البطاينة، رافع، مرجع سابق، ص 66.

ونقابة المهندسين. الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً حول مشروعية مثل هذا الدور وجدواه. ولربما كانت الأسباب في ذلك، سيطرة الإتجاه القومي على الأولى وسيطرة الإتجاه الإسلامي على الثانية. وقد إرتبط ذلك بظروف التأسيس التي واكبت مرحلة المد القومي في الخمسينات.

بالرغم من الأعداد الكبيرة نسبياً للهيئات العاملة في الأردن تحت مسمى مؤسسات المجتمع المدني، يجد المدقق في تفاصيلها أنه لا يوجد مقابل تلك الكثرة ما يناسبها من إهتمام لدى المواطن الأردني ورغبة منه في الإنخراط بتلك المؤسسات والمساهمة في برامجها ونشاطاتها أخذين بعين الإعتبار أن الأعداد الكبيرة لمنتسبي النقابات المهنية لا تمثل مشاركةً حقيقيةً لتلك الأعداد وإنما جاءت تلبية لإلزامية الإنتساب، وقد جاءت نتائج استطلاع الرأي حول الديمقراطية في الأردن عام 2004 والذي أجراه مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية مؤكدة لما أشير إليه أعلاه وكما يلي[1]:

- (0.7%) من أفراد العينة منتمين إلى أحزاب.
- (2.7%) من أفراد العينة مطلعون بدرجة كبيرة على خطة التنمية السياسية التي نشرتها الحكومة و (56.6%) غير مطلع إطلاقاً.
- (84.4%) من أفراد العينة لا يفكرون على الإطلاق بالمشاركة بمظاهرة تم الحصول لها على إذن مسبق.
- (96.6%) من أفراد العينة غير منتسبون لأي جمعية خيرية أو تعاونية.
- (98.9%) من الإناث في العينة غير منتسبات لأي جمعية أو اتحاد نسائي.
- (78.7%) من المنتسبين للنقابات المهنية من أفراد العينة ليسوا أعضاء في أي من لجانها.
- (60.7%) لا يشاركون في أي من نشاطات النقابة.
- (55%) لم يشاركوا في الإنتخابات الأخيرة للنقابة.
- (83.5%) من المنتسبين للنقابات العمالية من أفراد العينة ليسوا أعضاء في أي من لجانها.
- (94.3%) لا يشاركون في أي من نشاطاتها.
- (81.6%) لم يشاركوا في الإنتخابات الأخيرة للنقابة.

---

[1] مركز الدراسات الاستراتيجية (2004). **استطلاع حول الديمقراطية في الأردن**، الجامعة الأردنية، ص 13.

- (86.9%) من المنتسبين لغرفة تجارية من أفراد العينة ليسوا أعضاء في أي من لجانها.
- (89.7%) لا يشاركون في أي من نشاطات الغرفة.
- (68.6%) لم يشاركوا في الإنتخابات الأخيرة للغرفة(1).

وفي دراسة أخرى أجراها المجلس الوطني لشؤون الأسرة في الأردن لتحديد القضايا والمشكلات الأسرية ذات الأولوية، أكدت النتائج على عزوف الأسر الأردنية عن إبداء الإهتمام بالعمل التطوعي الإجتماعي والسياسي على حد سواء، وخلصت الدراسة إلى أن مفهوم وممارسة العمل العام يتمتع بدرجة متدنية من الإعتبار، ووجدت أنه حتى ممارسة حق التصويت سجلت درجات متدنية. وحسب الدراسة فإن الأسر نفسها ترى أن ذلك يعود عليها بالأثر السلبي، وتعترف كذلك بأهمية وتأثير عمل مؤسسات المجتمع المدني الإجتماعية والإقتصادية، وتتجاهل في الوقت نفسه كل من المؤسسات السياسية متمثلة بالأحزاب والمؤسسات المهنية متمثلة بالنقابات المهنية واتحادات العمال.

شهد عهد الملك عبدالله الثاني بن الحسين بعض الانفراج في العلاقة مع منظمات المجتمع المدني خاصة في عهد حكومة فيصل الفايز والذي انفتح على منظمات المجتمع المدني وبخاصة النقابات المهنية وعلى رأسها نقابة المهندسين التي تسيطر عليها الحركة الإسلامية ممثلة بجماعة الإخوان المسلمين بالإضافة إلى نقابتي المحامين والأطباء واللتان يسيطر عليهما التيار القومي، هذا الانفتاح الذي شهد الكثير من الاجتماعات بين الحكومة ممثلة برئيسها وبين رؤساء هذه النقابات وجاء ذلك تأكيداً من الحكومة أن من أسس التنمية السياسية الشاملة هو أن تصبح العلاقة بين الحكومة والنقابات علاقة تكاملية بعدما كانت علاقة تصادمية في كثير من الأحيان، ويعود السبب في هذا التصادم إلى أن النقابات المهنية في الأردن وبعض منظمات المجتمع المدني الأخرى قد أخذت دور الأحزاب السياسية بعد إعلان الأحكام العرفية عام1957 (2)، والذي تم بموجبه حل جميع الأحزاب مما اضطر هذه الأحزاب للتعبير عن نفسها من خلال منظمات المجتمع المدني وخاصة النقابات المهنية، وعند صدور قانون الأحزاب الأردني رقم 32 لسنة 1992 الذي سمح بعودة الحياة الحزبية في الأردن استناداً إلى المادة السادسة عشر من الدستور طالبت الحكومة أن يقتصر دور النقابات على تطوير العمل النقابي دونما العمل بالسياسة وترك السياسة للأحزاب.

إن الجامعات لا تلعب الدور المأمول منها في مجال إكساب الشباب الثقافة السياسية، فالمناهج لا تتضمن معلومات كافية تحقق ذلك، والأنشطة اللامنهجية لا تركز على ذلك بقدر تركيزها على الجوانب الرياضية والفنية منها، مؤكداً أن هذا الدور يجب أن يناط بمجالس الطلبة والأندية الطلابية، من خلال توسيع صلاحياتها، وإسهامها في صنع القرار، وهو ما لا يُسمَح لها بالقيام به على ما يرام(3).

ويرجع سبب عزوف بعض الجامعات عن الأنشطة الحزبية، لأنها مدعاة للخلاف والفرقة بين الطلبة، كما أنها تسهم في إبعاد الطلبة عن الهدف الأساسي من وجود الجامعات،

---

(1) المحاميد، محمد صالح، مرجع سابق، ص85.

(2) المصدر نفسه، ص98.

(3) المصدر نفسه، ص97.

وهو العملية التعليمية، إلا أنها تشدد على التقصير الحاصل من جانب الجامعات في مجال التثقيف السياسي بوسائل عدة، من شأنها أن تثري الطلبة في هذا الجانب. كما أن من الضرورة أن تسعى الجامعات لتثقيف طلبتها سياسياً لأنهم يمثلون الشريحة الأكبر والأهم من قطاع الشباب، ويأتي ذلك من خلال إضفاء الطابع الجديّ على مجالس الطلبة والأندية الطلابية، وإشراكها في صنع السياسات وإتخاذ القرارات التي تتعلق بمصير الطلبة، إلى جانب تضمين المناهج جزءاً من المعلومات السياسية المهمة التي يجب أن يعرفها الجميع، كمواد الدستور الأردني، وتاريخ الأردن السياسي[1].

تعد فلسفة الجامعات بأنها تقوم على التربية والتعليم والتدريب، وأن نشر الوعي السياسي والتثقيف في هذا الجانب يأتي من ضمن الدور التدريبي الذي هو جزء لا يتجزأ من فلسفة الجامعات[2].

جاء في الميثاق الوطني لعام 1990م، أن قطاع الطلبة له مهام محددة تخدم الوطن، وطموح الطلبة وآمالهم تنحصر باستكمال تعليمهم لرفد الوطن بحاجته من المتعلمين ولا يجوز إشغالهم بأية أمور أخرى، إلا أن الجامعات تقوم بإعدادهم للحياة العامة بتدريبهم وتأهيلهم من خلال مجالس الطلبة وإنتخاباتها ومن خلال أنشطة أخرى في مجال التثقيف السياسي، الذي لا يعني فقط ممارسة الحزبية. وبيّن الاحتجاج على أن الأنظمة والتعليمات تعاقب الممارسين للأنشطة الحزبية داخل الجامعات، لأن الترويج لفكر ما دون أخذ الإذن المسبق أمر قد يتسبب بإيذاء مشاعر الطلبة الذين لهم أفكار مغايرة، وبالتالي تتحول الجامعات إلى أماكن للتنافس السياسي بدلاً من التنافس العلمي، مشيراً إلى ما ورد في الدستور الأردني من حرية حزبية فإن قانون الأحزاب حدد ممارستها داخل الأحزاب وفي الأماكن التي يجب التعبير فيها لا داخل المؤسسات التعليمية، منوهاً بأن الجامعات في بعض الأحيان تغض الطرف عن بعض الممارسات إن لم تكن ضارة بمصلحة الجامعة والمجتمع [3].

خطت الجامعات خطوة جيدة بطرحها لمساق التربية الوطنية كجزء من تثقيف الطلبة سياسياً، إلا أن هذا المساق تجاوز الهدف الذي أوجد من أجله، وأضحى وسيلة نفعية لبعض أساتذة الجامعات، من خلال الدخل الذي يتقاضونه كأجر لتدريسه.

ورغم الإقرار بصعوبة تثقيف الطلبة سياسياً دون تدخُّل الأحزاب، فهناك ضرورة الجمع بين النقيضين، فالأصل أن جميع الأحزاب وطنية، وعندما ينحرف أحدها فإن القضاء يجب أن يكون الفيصل في ذلك. وأن تسعى الجامعات لإشراكهم في العمل السياسي، في الوقت الذي بدأ يظهر فيه وجود فراغ في النخب السياسية، وهذا ما قد تنتج عنه آثار سلبية مستقبلاً، مع العلم بأن الجامعات كانت وما زالت نقطة الإنطلاق الأولى لهذه النخب[4].

---

(1) مركز الأردن الجديد للدراسات (2000). **دليل منظمات المجتمع المدني في الأردن**. دار سندباد للنشر، عمان، ص 16.

(2) مركز الدراسات الاستراتيجية، المرجع السابق، ص 14.

(3) المصدر نفسه، ص 15.

(4) المصدر نفسه، ص 16.

المبحث الثاني: المبادرات الملكية الموجهة لشريحة الشباب:

إنطلاقاً من كون الشباب هم المستقبل، وأنهم يشكلون ثلثي عدد السكان، فقد حرص الملك عبدالله الثاني بن الحسين على توجيه الحكومة للعمل على الإهتمام بدورهم في البناء وتقدم المجتمع وإطلاق طاقاتهم وتوجيهها للخدمة الوطنية العامة وتنظيمها في أطر جماعية تشمل جميع أرجاء الوطن، واستغلال أوقات فراغهم فيما يفيدهم ويعود على الوطن بالنفع، كما أن الملك حرص على بذل الرعاية والمساعدة لهم من خلال البرامج والخطط التي يمكن أن تقدم لتأهيلهم وتدريبهم وتمكينهم من تحمل المسؤولية وتوجيه قدراتهم الخلاقة نحو البناء والتقدم، وإيجاد فرص العمل لهم من خلال تنظيم سوق العمل ومن خلال التوسع في مجالات التعليم والتجريب المهني، فالوطن لا يُبنى إلا بأيدي وسواعد بنائه، ويحرص الملك عبدالله الثاني على تنمية المؤسسات التي ترعى الشباب الأردني والتي تنمو كل يوم وتتوسع من قاعدة شمولها لكل الشباب لتتناسب مع تطبيق الخطط والإستراتيجيات الشبابية التي تستهدف دمجهم في التنمية المستدامة، كما يحرص الملك على المشاركة في مؤتمرات الشباب والإلتقاء بهم والوصول لهم في أماكنهم في المدرسة والجامعة ويفسح المجال أمامهم للمشاركة في اللقاءات العالمية، وقد قدم الملك في مجال الشباب العديد من المبادرات نذكر منها ما يأتي[1]:

أ- **المجلس الأعلى للشباب.** بناء على التوجيهات الملكية السامية بضرورة الإهتمام بالشباب وبدورهم المهم في التغيير والتحديث والإصلاح وجه الملك عبدالله الثاني بن الحسين حكومة رئيس الوزراء علي أبو الراغب إلى تشكيل المجلس الأعلى للشباب وقد نصت الرسالة الملكية على ما يلي: ((أما في قطاع الشباب والرياضة نرغب أن نرى سياسة وطنية تضمن وضع قضايا الشباب على سلم أولوياتنا، وتسمح بالإستثمار الخاص في النوادي الرياضية وتهدف إلى تشجيع الإحتراف، كما نرى أن تكون اللجنة الاولمبية هي الجهة المسئولة عن الرياضة، وأن يحل مجلس رعاية الشباب مكان الوزارة، وقد أشار رئيس المجلس الأعلى للشباب بأن "الإهتمام الملكي بالملف الشبابي قد ساهم بشكل مباشر في تحفيز الحكومات على التركيز على محور الشباب في النهوض الوطني الشامل ودورهم في التغيير والإصلاح وقد ترجم هذا الإهتمام إلى برامج وخطط عمل" [2].

الأهداف العامة للمجلس[3]:

يسعى المركز إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تنشئة شباب متمسك بعقيدته، منتم لوطنه وأمته، واع لموروثها الحضاري وقيمها متحل بروح المسؤولية قادر على تعزيز النهج الديمقراطي والتعددية الفكرية وإحترام حقوق الإنسان والتعامل مع معطيات العصر والتقنية الحديثة.
- تعميق إنتماء الشباب للوطن والولاء للقيادة الهاشمية، وإحترام الدستور وسيادة القانون، ومبادئ الثورة العربية الكبرى.
- تنظيم طاقات الشباب وإستثمارها بما يكفل مشاركتهم الفاعلة في التنمية البشرية المستدامة وترسيخ قيم العمل الجماعي والتطوعي.
- تشجيع الشباب على ممارسة الرياضة الترويحية بقصد تنمية اللياقة البدنية وتهذيب النفس.

([1]) مركز الدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق، ص19.

([2]) مقابلة مع الدكتور عاطف عضيبات، رئيس المجلس الأعلى للشباب.

([3]) نقلا عن الموقع الالكتروني , (2009) www.youth.jo

مهام المجلس وصلاحياته.

- رسم السياسة الوطنية لرعاية الناشئين والشباب، ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بقصد توحيد جهودها وإستثمار إمكانياتها المختلفة.
- ترخيص الأندية والهيئات الشبابية وتسجيلها.
- إنشاء المراكز الشبابية والإشراف عليها ووضع البرامج والخطط الكفيلة بتحقيق أهدافها وفقاً للتعليمات التي يضعها المجلس لهذه الغاية.
- رعاية الشباب من ذوي الإحتياجات الخاصة وتنظيم إستثمار طاقاتهم وإتاحة الفرص لهم لممارسة الأنشطة الشبابية.
- إبراز قدرات الشباب المبدعين والموهوبين وتبني الخطط والبرامج الكفيلة بتحقيقها.
- تمثيل المملكة لدى الجهات والمنظمات العربية والدولية ذات العلاقة الرسمية منها والأهلية، وتنظيم التبادل الشبابي، وتوقيع الإتفاقيات معها.
- إقتراح التشريعات المتعلقة برعاية الشباب.
- تحديد بدل الخدمات التي يقدمها المجلس بموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية.
- تشكيل اللجان التي يراها ضرورية لمساعدته على تنفيذ مهامه.

يتبنى المجس الأعلى للشباب لتحقيق أهدافه الوسائل والآليات التالية:

- إنشاء مراكز شباب نموذجية تلبي إحتياجات الشباب المتزايدة وتتوائم مع مختلف البيئات.
- تطوير وتحديث برامج المراكز الشبابية لتشمل برامج تدريبية وثقافية وإجتماعية.
- إدخال برامج الحاسوب والإنترنت والتدريب المهني للمراكز الشبابية.
- تدريب القيادات الشبابية المشرفة على هذه المراكز.
- وضع منهاج يعزز إنتماء الشباب للوطن وولائهم للقيادات الهاشمية.
- تنويع البرامج بحيث تشتمل على برامج تدريبية وحلقات نقاش وورش عمل وتفعيل برنامج (أعرف وطنك) [1].
- إعداد برنامج موحد بالتعاون مع كافة المؤسسات الوطنية المهتمة بالشأن الشبابي والإتفاق على أسلوب موحد لنشر هذه التوعية.
- تكثيف أعداد الملتحقين في معسكرات الحسين للشباب. بحيث تقام على فترتين (صيفية وشتوية).
- وضع الخطة والبرامج التنفيذية لإقامة المعسكرات على مدار العام في كافة المحافظات بالتعاون مع القطاعات الداعمة للعم الشبابي.
- تنفيذ خطة العمل السنوية لفرق شباب العزم للعمل التطوعي والخدمة العامة مع كافة الجهات ذات العلاقة في تحقيق تنمية وطنية مستدامة[2].
- الإستمرار في تطوير العمل في المعسكرات لإكساب الشباب مهارات فنية وتربية مهنية وكمبيوتر وحماية البيئة ومنهاج التربية الوطنية والخدمة العامة والتدريب على الحياة العسكرية والسياحة الشبابية.

([1]) نقلا عن الموقع الالكتروني , (2009) www.youth.jo

[(2)] المومني، زياد علي (2003) الكفايات الإدارية اللازمة لمشرفي مراكز الشباب ودرجة ممارستها من وجهة نظر المشرفين أنفسهم، **مجلة أبحاث اليرموك**، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.

- إعداد منهاج تعريفي بدور الأردن وطناً وقيادة وإظهار الدور الذي يقوم به الملك على المستويين العربي والدولي والإنجازات التي تحققت في عهده الميمون.
- تنويع البرامج المنوي تنفيذها في مراكز الشباب لتشمل برامج تربوية وإجتماعية وثقافية وعسكرية وبيئية وصحية وكشفية وإرشادية وفنية ورياضية وسياحية ومهارات الحياة العصرية.
- تطوير برامج تأهيل العمل في المراكز الشبابية لرفع مستوى الأداء لديهم.
- تنفيذ برنامج حوافز للشباب المتميزين في المعسكرات والمراكز الشبابية.
- وضع برنامج خاص لإعداد القيادات الشبابية.
- التواصل مع الشباب الأردني في الخارج من خلال إقامة التجمعات الشبابية السنوية وفتح قناة اتصال معهم عبرا لإنترنت وتزويدهم بما يحتاجونه من معلومات ومستجدات عن الوطن(1).
- دعم وتشجيع الهيئات الشبابية المسؤولة عن شبابنا في الخارج لتقوم بواجبها الوطني ليكونوا خير سفراء للأردن.

وقد صدر عن المجلس: (61) كتاباً من كتب سلسلة التثقيف الشبابي حول الثوابت الوطنية والقومية والحضارية ومهارات الحياة العصرية وسياسة المجلس الاستمرار في إصدار هذه السلسلة، كما ويصدر المجلس مجلة خاصة به (مجلة الشباب) وهي منبر للشباب تعنى بشؤونهم وتوزع على الشباب في الداخل والخارج، كذلك يقوم المجلس بتدريب وتأهيل فرق فنية للتراث الشعبي الأردني مثلت الأردن في أكثر من محفل شبابي خارجي وأحرزت نتائج متقدمة ومشرفة(2).

ب- **الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية والرياضة.** يعتبر الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية والرياضة مكرمة من الملك إلى الحركة الشبابية والرياضة، وقد تم إنشاؤه في عام (2001م) بهدف توفير الموارد المالية للحركة الشبابية والرياضة وتوزيعها وفق أسس محددة ومنظمة، ويقوم هذا الصندوق بدعم النشاطات الشبابية حيث يغطي نفقات أنشطة المراكز الشبابية، والاتصال الشبابي ومعسكرات الحسين للعمل والبناء، ويساهم في نفقات إنشاء بعض المراكز وبيوت الشباب وصيانة المرافق، ودعم المشاركات الشبابية العربية والدولية، ويغطي الصندوق نفقات أنشطة وبرامج الاتحادات الرياضية واللجنة الاولمبية والمشاركات الخارجية ورواتب المدربين، كما يدعم مركز إعداد القيادات الشبابية ومركز التدريب وتكنولوجيا المعلومات، وكذلك المنتخبات الوطنية وبرامج التوجيه الوطني وذوي الإحتياجات والأندية والكشافة والمرشدات وبرامج الرياضة للجميع ومنشآت المجمعات الرياضية وشراء أجهزة الحاسوب والبرمجيات، وإقامة ورش العمل التدريبية وعقد اللقاءات الشبابية الأردنية العربية والأردنية الأجنبية(3).

جـ- **المبادرة الملكية بإطلاق شعار فرسان التغيير على الشباب الأردني(4).** المبادرات الملكية نتائج ملكية أساسها المحبة والتواصل وعمادها الحاضر والمستقبل وهي تعبير عن مدى ما يحتله الشباب من أهمية خاصة في وجدان الملك الذي يصل الليل بالنهار للعمل على توفير بيئة خصبة تكون حاضنة لإبداعاتهم ويكونون فيها شركاء فاعلين في رسم ملامح الوطن

---

(1) مركز الدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق، ص 26.

(2) نقلا عن الموقع الالكتروني , (2009) www.youth.jo

(3) اليونيسيف (2003)، **الشباب الأردنيون حياتهم وآرائهم**، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مكتب الأردن.

(4) نقلا عن الموقع الالكتروني, (2009) www.youth.jo

المزدهر فهم مادة التغيير وفرسانه. لقد وجه الملك عبدالله الثاني بن الحسين رسالة ملكية إلى الشباب الأردني في يوم الشباب الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 12 آب 2007م أكد فيها على أهمية دور الشباب بإعتبارهم عصباً لتنمية الوطنية وأساس الحراك المجتمعي، وعلى أن مستقبل الوطن أمانة ووديعة في أعناق الشباب، وأنهم أبرز صناعة فهم نعم من يحمل المسؤولية.

وأكدت الرسالة الملكية كذلك على حاجة الوطن إلى شبابه المتسلح بأدوات العلم والمعرفة ليشق بهما طريقه نحو تحقيق نهضة الأردن ورفعته ليمارس كل واحد منهم دوره السياسي والإجتماعي والإقتصادي بأريحية فهم كما قال عنهم الملك (قوة مجتمعه حاضرة وفاعلة تترك بصمتها في حركة المجتمع وتوجهاته)، وخلال انعقاد الإجتماع الرسمي الأول لهيئة شباب الأردن في أيلول 2007م تم إطلاق مبادرة جائزة فرسان التغيير والتي ستتم من خلال التنسيق ما بين الهيئة ومركز الملك عبدالله للتمييز ولجنة المخزون الفكري، وقد تم خلال هذا الإجتماع إعلان إنشاء صندوق تمويل ودعم المنح التعليمية لطلبة الجامعات الأردنية بمبادرة ملكية سامية.

د- **اصطحاب الملك عبدالله الثاني بن الحسين للشباب الأردني في الجولات الداخلية والخارجية والمؤتمرات.** يحرص الملك على متابعة شؤون الشباب والإرتقاء بإبداعاتهم إلى فضاءات رحبة من خلال تدريبهم وتزويدهم بالمهارات القيادية اللازمة لإستقراء مستقبل أفضل يحقق إنجازات تنمية تعود عليهم بالنفع، ومن مظاهر هذا الحرص والرعاية الملكية اصطحاب الملك لهم في جولاته الخارجية والداخلية وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في مؤتمري دافوس والبتراء وذلك بهدف حث الشباب على الريادة وإتاحة المجال أمامهم لإطلاق الأفكار الخلاقة التي تقبل التطبيق على أرض الواقع بغية التأثير الإيجابي المحيط بالمجتمع[1].

هـ- **تأسيس برلمان الشباب الأردني.** ترجمة لرؤية الملك عبدالله الثاني بن الحسين في تأسيس برلمان للشباب الأردني يضم في تشكيلته أعضاء من جميع أنحاء الوطن وكافة شرائحه، فقد قامت وزارة التنمية السياسية بالتعاون مع المجلس الأعلى للشباب في العمل على التحفيز لإنشاء وتأسيس هذا البرلمان والذي يتشكل من (60) عضواً إلا أن نظام هذا البرلمان والذي تم إعداده ما يزال في ديوان التشريع في رئاسة الوزراء لتتم مناقشته وإجراء التعديلات القانونية عليه تمهيداً لإقراره[2].

و- **مركز الملك عبدالله الثاني للتميز.** تأسس مركز الملك عبدالله الثاني للتميز في كانون الثاني /2006م وعهد الملك عبدالله الثاني بن الحسين إلى الأمير فيصل بن الحسين رئاسة مجلس أمنائه، والهدف من إنشاء هذا المركز هو تحديد مرجعية وطنية للجودة والتميز في مؤسسات القطاع العام والخاص والأهلي من خلال قياس قدراتهم وفعاليتهم لتقديم الخدمة الأفضل لمتلقيها وبمساهمتهم في زيادة تنافسية الاقتصاد الأردني، بالإضافة إلى دوره في نشر ثقافة التميز في كافة القطاعات بهدف زيادة تنافسية الأردن عالمياً، وبهدف تأمين مستقبل زاهر للأردن ويمنح المركز جائزة سنوية لأي وزارة أو مؤسسة أو دائرة أو هيئة رسمية أو غير رسمية أو شركة أو شخص تسمى (جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز) وقد انطلقت هذه الجائزة

([1]) الوقفي، إياد، **الرسالة الملكية تتفاعل في وجدان الشباب**، ملحق صحيفة الرأي، 2007/8/16.

([2]) مركز الدراسات الاستراتيجية،(2004).**استطلاع حول الديمقراطية في الأردن**، الجامعة الأردنية. 2004/9/18.

عام 2002م استجابة لرؤية الملك عبدالله الثاني في تجذير ثقافة التميز لدى المؤسسات الحكومية بحيث تعمل على التميز في أدائها للوصول إلى الممارسات الدولية المثلى[1].

ز- **ملتقى الشباب.** تحقيقاً لرؤية الملك عبدالله الثاني في دعم التميز والإبداع لدى طلبة الجامعات وبالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نظم صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية ملتقى شباب الأردن خلال الفترة من 17-18 أيار 2003م والملتقى الثاني خلال الفترة 18-19 تموز 2004م وتحت الرعاية الملكية السامية في البحر الميت، وشارك في الملتقى مجموعة من طلبة الجامعات الأردنية المتفوقين وتضمن مشاركة عدد من المسؤولين والمختصين من القطاعين العام والخاص ليكونوا شركاء في دعم التميز والإبداع لدى الطلبة الأمر الذي يعزز مشاركتهم في رسم وصناعة المستقبل، وتعرض الملتقى لمناقشة موضوعات عديدة منها المشاركة في المجتمع المدني ومستقبل الطلبة بعد التخرج والقضايا التعليمية التي تواجه طلبة الجامعات والسلوك الإجتماعي والثقافي والسياسة في الجامعات والمشاركة في الحياة العامة، وقد تم التوصل إلى عدد من التوصيات وتشكلت لجنة متابعة تشمل الطلبة وممثلي المجتمع من القطاع العام والخاص والمؤسسات غير الحكومية مهمتها البحث في إيجاد الآلية المناسبة للتواصل مع قطاع الشباب الأوسع والذي يشمل الأندية والمؤسسات الشبابية الأخرى والتي ستوفر المظلة لترجمة هذه التوصيات إلى ارض الواقع لخدمة "الأردن أولاً".

*** تشكيل هيئة شباب كلنا الأردن:**

أوعز الملك عبدالله الثاني بتأسيس هيئة شباب كلنا الأردن تشرين الأول 2006 لتعمل تحت مظلة "مجلس التواصل لهيئة كلنا الأردن"، بهدف متابعة تنفيذ برنامج المعلم الذي توافق عليه الشباب الأردني، والإشراف على عقد ملتقى "شباب كلنا الأردن" دورياً، واعتبر الملك في رسالة وجهها إلى رئيس الوزراء السابق الدكتور معروف البخيت أن هذه الهيئة ستوفر المنبر المؤسسي للتواصل بحيث يتفاعل من خلاله شباب الجامعات وشباب الوطن من جميع مواقعهم مع السياسات والبرامج الموجهة لهم في مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية[2].

وفيما يلي نص الرسالة الملكية: "دولة الأخ الدكتور معروف البخيت حفظه الله رئيس الوزراء السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد، أبعث إليك بأطيب تحياتي وأمنياتي بالتوفيق وبعد، لما كان إيماننا راسخاً بأهمية مشاركة الشباب والتواصل معهم وتنمية وقدراتهم ورعايتهم وترسيخ جذور الثقة لديهم، وإنطلاقاً من قناعاتنا الثابتة في كون الشباب هم الركيزة الأساسية التي نعتز ونعتد بها ونعتمد عليها في سعينا لتحقيق رؤيتنا لبناء الأردن الحديث[3].

وتعمل الهيئة تحت مظلة صندوق الملك عبد الله الثاني وتمثل الذراع الشبابي للصندوق وخلاصة تجربته في مجال العمل الشابي على مدى السنوات السابقة بهدف ضمان توفير كفاءة البيئة الداخلية للهيئة وفاعلية التواصل مع الشباب في المحافظات بما يؤدي إلى تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية لشباب الهيئة.

---

(1) www.youth.gov.jo.

(2) مركز الدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق، ص22.

(3) طوقان، حنان، مرجع سابق، ص58-59.

*** المنطلقات الفكرية لهيئة شباب كلنا الأردن**

إيماناً من الملك عبد الله الثاني بضرورة الوقوف إلى جانبهم والتحيز إلى قضاياهم والعمل ضمن إطار مؤسسي يذلل جميع العقبات التي قد تعتري مسيرة الخير التي بدأها القائد منذ تسلمه سلطاته الدستورية، فالخطاب الملكي للشباب الأردني مليء بالدلالات العميقة والمعاني السامية التي تؤكد حرص القائد بعزيمة شديدة على ضرورة تأمين أفضل فرص للأجيال القادمة في إطار يحاكي الواقع.

لقد كان الملك حريصاً دائماً على تكافؤ الفرص بين الشباب فهو كما وصفه الملك من أهم المهمات فلا فرق بين شاب قادم من محافظة نائية أو من محافظة العاصمة فالإنسان ضمن المعادلة الهاشمية متساوون في كل المحافظات دون تمييز لأن من شأن ذلك بث روح التفاؤل بين الشباب وتحفيزهم على مزيد من الإبداع وقيم الإنتماء [1].

جدد الملك الدعم الملكي لمبادرة شباب كلنا الأردن التي ينظر الملك إليها على أنها مظلة العمل الشبابي وتهدف إلى إثراء قيم إيجابية لدى منتسبيها من الشباب إلى جانب صقل مهاراتهم وإعطائهم المزيد من فرص المشاركة الفعلية في بناء الوطن.

وإذ يعبر الملك عن مدى الرضا والشعور بالفخر والإعتزاز عن الإنجازات التي حققها الشباب في مرحلة تأسيس هيئة شباب كلنا الأردن فإن في ذلك رسالة قوية تستنفر طاقات الشباب المتراكمة على هذه الإنجازات، الذي تمكنت فيه قيادات الهيئة العمل على فتح قنوات إتصال فاعل بين شباب الوطن في مختلف مواقعهم وأماكنهم ليحين بعد ذلك إطلاق طاقات الشباب وتحويل المبادرات إلى منجزات عملية في قالب يؤسس لمنظومة قيم وسلوكيات عمادها الإنتماء للوطن[2].

بهذا الوضوح وهذا الأمل تحدث الملك عن هيئة شباب كلنا الأردن واعتبرها محط ثقته شخصياً واعتبر أن مظلة "كلنا الأردن" وشباب كلنا الأردن نظرة مستقبلية في غاية الأهمية والجدية وطالب الجميع بالتمسك بهذا الشعار وعدم الإستغناء عنه أو إستبداله بل يجب تطوير هذه المظلة بحيث يتفرع عنها أجهزة أخرى تتكامل مع الأجهزة الشبابية الأخرى [3].

هذا الفكر الهاشمي المستنير يبعث في روح الشباب الأردني كل معاني الأمل بالمستقبل القادم فجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين يقدم لهم كل أشكال الدعم المادي والمعنوي ويحفزهم للعمل تحت هذه المظلة، مظلة كلنا الأردن ليؤكد على أسمى المعاني فالجميع شركاء بالمسؤولية في هذا الوطن، الجميع سواسية في تحمل المسؤولية [4].

([1]) صحيفة الرأي، ملحق الشباب رقم 153، العدد 13488، تاريخ 2007/8/12.

([2]) القطاطشة، محمد (2004). **التنمية السياسية كأحد عوامل التنمية المستدامة، ورقة قدمت لمؤتمر التنمية السياسية والمرأة الأردنية: مرتكزات الخطاب وآليات المشاركة**، عمان، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ص2.

([3]) مجلة الشباب: **مجلة الشاب**، مجلة دورية تصدر عن المجلس الأعلى للشباب، العدد 250، تموز 2007.

([4]) صحيفة الدستور: ملحق خاص بمناسبة عيد الاستقلال الحادي والستين، تاريخ 24 آيار 2007.

لم ينطلق هذا البلد منذ أن كان إمارة وحتى أصبح دولة صغيرة الحجم لكنهـا كبيـرة المكانة والأهمية من أي منطلق أقليمي ويشهد على ذلك شعار جيشها "الجيش العربي" فالعربي في هذه الدولة حتى عندما كانت تأكل خبز الشعير لم يشعر بالغربة وكانوا مواطنين من الدرجة الأولى وقادة وزعماء. هذا هو الأردن الذي كلنا له وكلنا معه وكلنا تحت مظلته تحميه أربـع قلاع راسخة وحصينة، تحميه مما يثار حوله من عواصف هوجاء ومؤامرات وإرهاب ورمال متحركة، هذه القلاع هي[1]:

أولاً: نظام متسامح وسياسة معتدلة وقيادة تستمد شرعيتها من الإنجازات التي تتحقق بالإضافة إلى الشرعية الدينية والتاريخية فالقائد هو رائد والرائد لا يكذب أهله والقيادة هـي فـن استشراف المستقبل وهي معرفة الأحداث قبل وقوعها والقائد الذي يستحق هذه الصفة هو الذي دائرة أفقه أوسع من دوائر أفق الآخرين وهو القادر دائماً على تجنيب بلده المطبات والمآزق وتجنيب شعبه الويلات.

ثانياً: شعب يستحق مثل هذه القيادة التي هي تستحق مثل هذا الشعب ووحدة وطنية راسخة لم يستطع الذين تآمروا عليها اختراقها حتى عندما كانت الشعارات الثورية الصاخبة رائجة ولعل ما يميز هذا الشعب أنه عندما يرى أي خطر يهدد بلده ينسى تعارضاته الصغيرة ويتحول إلى بنيان مرصوص وهذا يتجلى حتى عندما يفوز فريق الأردن أو يخسر في أي مباراة عربية أو أقليمية.

ثالثاً: جيش مناضل أنشئ على القيم النبيلة وبقيت قيمه نبيلة وبقي جنوده يـشدون الأحزمـة ويسهرون على حدود الوطن[2].

رابعاً: هذه القلعة الرابعة من القلاع والشوامخ التي وفرت الصمود لهذا البلد الصامد في قلـب العواصف التي تضرب المنطقة والأقليم والعالم كله هي القبائل والعشائر الأردنية وكل أهل الأردن كلهم حتى سكان المدن منهم ينحدرون من قبائل وعشائر كريمة فالعـصبية الإيجابية التي تحدث عنها بن خلدون في مقدمته الشهيرة هي التي تحفظ الـدول مـن الإنهيار وهي التي تحمي الكيانات، والقبائل والعشائر الأردنية هي تكوينات إجتماعيـة متآخية ومتداخلة ولذلك فإنها أحدى أهم قلاع المملكة الأردنية الهاشمية[3].

*** المبادئ والمرتكزات التي قامت عليها هيئة شباب كلنا الأردن:**

"تأكيداً على أهمية دور الشباب في تحمل المسؤولية والمشاركة في مختلـف مراحـل العمل والبناء فقد بعث الملك عبدالله الثاني رسالة إلى رئيس الوزراء في الخامس من تـشرين أول عام 2006 طالب فيها تأسيس هيئة "شباب كلنا الأردن" لتكون هيئة شبابية تعمـل علـى متابعة تنفيذ برامج العمل الذي توافق عليه الشباب الأردني وتعمل على الإشراف علـى عقـد ملتقى شباب كلنا الأردن دورياً وبحيث توفر هذه الهيئة المنبر المؤسسي للتواصل ليتفاعل من خلاله شباب الجامعات وشباب الوطن من جميع مواقعهم مـع الـسياسات والتربيـة والثقافـة والإعلام، يشاركون في صياغتها، ويعملون على توفير الدعم للبرامج والمبـادرات الـشبابية الرامية لتعزيز مشاركتهم وتأهيلهم لتأدية الدور الريادي في الحياة العامة وترسيخ مبادئ حقوق

([1]) القطاطشة، محمد، مرجع سابق، ص4-5.

([2]) المصدر نفسه، ص10.

([3]) صحيفة الدستور: ملحق خاص بمناسبة عيد الاستقلال الحادي والستين، تاريخ 24 آيار 2007.

المشاركة الفاعلة الشابة المؤهلة للإنتقال في نهاية المطاف إلى مراحل متقدمة من الإزدهار والرقي والتطور".

المبادرات الصادرة عن هيئة شباب كلنا الأردن:

1- المجلس الوطني الشبابي للإبداع والتميز: جاءت مبادرة المجلس الوطني الشبابي للإبداع وفقاً لرؤية ملكية بإعتباره إطار فكري شبابي تتضمن إطلاق عدد من المشاريع والمبادرات الوطنية التي ستعمل على تنمية الشباب الأردني ومن جهات مختلفة وبشكل ناشر لهذه المبادرات على المستوى الوطني وفقاً لرؤية قوامها إيجاد مظلة وطنية مؤسسية (تتمثل في صندوق الملك عبدالله للتنمية) لرعاية ودعم الإبداع الشبابي وتهدف المبادرة إلى توفير الإطار المؤسسي لرعاية الشباب المبدع ويجمع جهود المؤسسات العاملة في مجال الرعاية الشبابية واكتشاف الشباب المتميز وتوفير الإحتياجات اللازمة لتفعيل المشاركة الشبابية في العملية التنموية الوطنية.

2- صندوق تمويل المشاريع الريادية للشباب: وتقوم فكرة هذا الصندوق على إنشاء صندوق لتمويل المشاريع الريادية الصغيرة للشباب بالتعاون مع صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية والبنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة ليتولى تقديم التمويل للمبادرات والأفكار الشبابية الريادية حيث تكون قيمة القروض من 200 إلى 1500 دينار بضمان نوعية وفكرة المشروع.

3- نادي الحوار الشبابي: إن فكرة النادي تكمن بإعتباره مشروعاً نوعياً يقوم على رفع مهارات الحوار لدى الشباب من خلال طرح موضوع بين يدي فريقين يتناول كل فريق وجهة نظر مختلفة أمام مجموعة من الحضور يتنافسان في إقناع الجمهور برأيهم ضمن بروتوكول محدد وتحويل فكرة إحترام الرأي والرأي الآخر إلى برنامج عمل بعيداً عن التنظير وبأسلوب يدفع الشباب إلى إعتماد المعلومة الموثوقة[1].

4- جائزة فرسان التغيير: جائزة للشباب الأردني لأفضل مشروع تنموي يحل قضية تفيد المجتمع المحيط به وحسب المبادرة فإن المتميز هو كل شخص يمتلك فكرة ريادية قابلة للتطبيق على أرض الواقع تؤثر في محيط بتغير إيجابي وسيتم التحدث عن ذلك بالتفصيل لاحقاً[2].

5- قاعدة البيانات الوطنية: وتقوم هذه المبادرة على بناء قاعدة شبابية تحتوي على كافة المعلومات الشخصية والمهارات والقدرات الموجودة لدى الشباب الأردني يستطيع من خلالها إدخال بياناتهم وتعديلها من خلال الموقع الإلكتروني المخصص لهذه الغاية وذلك للاستفادة والتواصل بين الشباب والمجتمع الأردني.

6- هوية الطالب الجامعي: تسعى هذه المبادرة إلى منح كل طلاب الجامعات وكليات المجتمع المدني بطاقات يمكنهم من خلالها الاستفادة من الخصومات والعروض التي تقدمها شركات القطاع الخاص لكل من يمتلك هذه البطاقة وذلك كدعم من القطاع الخاص لهذه الفئة من فئات المجتمع وخلق البيئة التشاركية بين بناء الوطن.

([1]) طوقان، حنان، مرجع سابق، ص58-59.

([2]) مجلة الشباب: مجلة الشاب، مجلة دورية تصدر عن المجلس الأعلى للشباب، العدد 250، تموز 2007.

إنجازات هيئة شباب كلنا الأردن على مستوى المحافظات:

- بلغ عدد المنتسبين في مختلف محافظات المملكة (32303) شاب وفتاة.

- قامت الهيئة بحملة تعريفية استهدفت فئة الشباب ما بين سن (18−30) سنة وقامت فرق عمل الهيئة بالمشاركة في النشاطات التي تنظمها مختلف المؤسسات والدوائر الحكومية في مختلف المحافظات وبلغ عدد المشاركين فيها (88658) شاب وفتاة.

- قامت الهيئة ومن خلال فرق العمل في المحافظات بعمل مسح ميداني لمناطق جيوب الفقر لتحديد إحتياجات المجتمع المحلي بالتعاون مع مختلف المؤسسات والدوائر الحكومية وبلغ عدد المشاركين في المسح من مختلف المحافظات (2935) شاب وفتاة.

- قامت الهيئة بتوقيعه إتفاقية مع شركة أمنية لتوزيع (3500) طرد خير تم توزيعها بالتعاون مع الحكام الإداريين في المحافظات على الأسر المحتاجة وبواقع (391) طرد لكل محافظة خلال شهر رمضان المبارك لعام 2006، وتقديم عرض خاص لمنتسبي الهيئة على خدمة الانترنت (U-MAX) وأجهزة الحاسوب المحمول والثابت.

- في مجال التدريب وبناء القدرات قامت الهيئة بعقد مجموعة من الدورات في مختلف المجالات مثل اللغة الإنجليزية والرخصة الدولية لقيادة الحاسوب وكتابة السيرة الذاتية، حيث استفاد منها (13235) شاب وفتاة في مختلف المحافظات.

- قامت الهيئة بتوقيع إتفاقية مع شركة شبكة الأردن (برنامج شبكة شباب) وبرنامج محطات المعرفة لتدريب (4500) شاب وفتاة سنوياً وعلى مدار ثلاث سنوات على برنامج مايكروسوفت لتطوير مهارات الحاسوب (Unlimited Potential).

- برنامج الشبكة لتأهيل وتمكين الشباب: ويشمل التدريب على المهارات التالية: إدارة المشاريع، والتيسير، والتعاون، والاتصال، والاستماع الفعال، ومخاطبة الجماهير، وإدارة الوقت، وإدارة الأزمات، وعقد الاجتماعات الفعالة، وإيجاد الحلول للمشكلات، وإجراء البحوث والدراسات الاستقصائية والمسوحات الميدانية.

- محوا الأمية المالية: الميزانيات، والبيانات والكشوف المالية.

- المائدة المستديرة للفرص: (الاستشارات الوظيفية، كتابة السيرة الذاتية، والتدريب على مهارات المقابلات) وتم الانتهاء من تدريب نحو (650) شاب وفتاة.

***"فرسان التغيير"**

فرسان التغيير مشروع أطلقه الملك عبدالله الثاني إعتزازاً وافتخاراً بالشباب الأردني بصيغته الفعالة عن ملتقى شباب كلنا الأردن الذي عقد تحت الرعاية الملكية السامية في البحر الميت بالفترة من 12-2006/9/13 بهدف متابعة تنفيذ توصيات الملتقى والعمل على التواصل مع الشباب الأردني في مختلف أماكن تواجدهم وعملهم والخروج بطريقة تشاركية بمبادرات وأفكار لمشاريع تهدف إلى خدمة المجتمعات المحلية إيماناً بأن الشباب الأردني الفعال هم أساس عملية التقدم والبناء، فالشباب كما أسماهم الملك "فرسان التغيير"[1].

الأهداف:

1. نقل الرؤية الملكية السامية حول القضايا المحلية والأقليمية للشباب الأردني في المحافظات.
2. تعزيز قيم الإنتماء لدى الشباب.
3. العمل على تعزيز وتفعيل مشاركة الشباب في الحياة العامة.
4. تفعيل دور الإعلام الذي يجب أن يعطي مساحات كبيرة للشباب من أجل أن يعبروا عن طموحاتهم وآراءهم بكل حرية. سيوفر هذا البرنامج الأمور التالية:
   - مهارات الحاسوب.
   - اللغة الإنجليزية.
   - مهارات القيادة.

*** ملخص للمبادرات الملكية للشباب الأردني "في نهاية المؤتمر السنوي لهيئة شباب كلنا الأردن"[2]:**

1- أطلق الملك عبدالله الثاني صندوقاً خاصاً للتمويل المنح الدراسية لطلبة الجامعات وتبرع بمليوني دينار للصندوق.

2- أكد الملك أن دعم الشباب هو "من ثوابت نهجنا السياسي وقناعتنا بأهمية دور الشباب في بناء وطنهم ومستقبلهم مضيفاً أن النقاشات التي سمعها وشاهدها في جلسات المؤتمر السنوي الأول لهيئة شباب الأردن في قصر الملك الحسين بن طلال للمؤتمرات تثبت أن الشباب الأردني غني بالقيادات الواعدة".

3- أكد الملك التزامه بدعم مبادرة شباب "كلنا الأردن" التي تهدف إلى تمكين الشباب من المشاركة الفعلية في بناء وطنهم وبلدهم.

4- أكد الملك خلال الإجتماعات هيئة "كلنا الأردن" في البحر الميت أنه حريص على متابعة النشاطات والمبادرات المتعلقة بدعم الإبداع والتميز الشبابي والشراكة مع المجتمعات

---

(1) صحيفة الرأي، ملحق الشباب رقم 153، العدد 13488، تاريخ 2007/8/12.

(2) صحيفة الدستور: ملحق خاص بمناسبة عيد الاستقلال الحادي والستين، تاريخ 24 آيار 2007.

المحلية وتوفير فرص التدريب للشباب في مختلف المحافظات وإنشاء النوافــذ التمويليــة لدعم الإبداع والتميز والمشاريع الريادية.

5- عبر الملك عن إعتزازه بإنجازات الهيئة خلال الفترة الماضية والمتمثلة في وضع الإطار العام لعملها بما فيه آليات التواصل مع الشباب من أجــل إطــلاق المبــادرات والأفكــار وتحويلها إلى منجزات علمية يلمس الشباب والمجتمع ثمارها على أرض الواقــع حيــث يستطيع الشباب التحاور بشأن قضايا تهمهم في نافذة مدونتي عبر موقع الهيئة الذي يشمل كذلك أخبار الهيئة وآلية الاشتراك بها[1].

6- طالب الملك عبد الله الثاني المنتسبين للهيئة بالإستمرار في عملهم بنفس الجديــة والعــزم الأردني الأصيل بالتركيز على الشباب في كل ميادين البناء والتطوير حتى يظــل الأردن مثالاً في القدرة على التميز والإبداع وتحقيق الإنجاز.

7- مأسسة دور الشباب في العديد من المجالات التي من أهمها بناء شراكة مع المؤســسات السياسية الأردنية مثل الحكومات والبرلمان ومؤسسات المجتمع المدني من أجــل صــقل مهارات الشباب وإعداد قيادات فاعلة وقادرة على المبادرة وصناعة الحاضر والمستقبل.

8- نوّه الملك إلى أن إشراكه الشباب في عدد من زياراته إلى الخارج وفي عدد من جولاتــه الميدانية المحلية تأتي في إطار إعداد القيادات الشابة مضيفاً أن هذه "تجربة" نريد تعميمها على أكبر عدد من الشباب[2].

9- يرى الملك أن هناك تحدياً يواجه الشباب والهيئة يتمثل في التغلب على الصعوبات وترسيخ ثقافة العمل التطوعي لدى الشباب الأردني من خلال تحديد "أيام للعمل التطوعي الشبابي" في المؤسسات الخدمية التي تحتاج إلى الدعم وذلك مــن أجــل ترســيخ روح المبــادرة والتطوع بين الشباب وتعزيز علاقاتهم بمجتمعهم وتفاعلهم المباشر مع حاجاته ومشكلاته[3].

*** الدور التكاملي للشعارات الثلاث: "كلنا الأردن – الأردن أولاً – فرسان التغيير"**

وضع الملك وبتوجيهات ملكية ملزمة وبمبادرة "كلنا الأردن وضع لبنة متينــة للبنــاء الوطني الأردني من خلال المشاركة الشمولية من قطاعات كافة المجتمع وعدم قصرها علــى النخب كما حدث مع مشاريع سابقة مثل (الأردن أولاً) والأجندة الوطنية على أهميتها إضــافة إلى الحرص الملكي بتحويل الأفكار المطروحة إلى واقع حقيقي من خلال الرســالة الملكيــة الموجهة إلى الحكومة والتي تلزمها بالتنفيذ. تؤدي إلى نتيجة مهمة جداً حيــث أنهــا تــصب بالإضافة إلى مفهوم "فرسان التغيير" نحو الشباب الأردني الذين كانوا بؤرة الإهتمام وضــمن أكثر من محور نظراً للمسؤولية الملقاة على كاهلهم في البناء والنماء والتنمية المستدامة كمــا صبت المحاور كافة في خدمة الشباب الأردني وقضاياهم وهي موجهة في الأســاس للــشباب

([1]) صحيفة الدستور، المصدر نفسه.

([2]) مقابلة مع السيد فيصل الفايز، رئيس الوزراء الأردني الأسبق.

([3]) صحيفة الرأي، ملحق الشباب رقم 153، العدد 13488، تاريخ 2007/8/12.

الأردني بهدف خلق جيل خالص الإنتماء للوطن الغالي وصادق الولاء للقيادة الهاشمية وهي هدف نبيل يسعى إليه الجميع[1].

وقد أشار الدكتور عاطف عضيبات رئيس المجلس الأعلى للشباب إلى أن علاقة المجلس بهيئة شباب كلنا الأردن على أنها علاقة تكاملية وتنطلق من توجهات الملك عبد الله الثاني، وأن الهيئة ليست بديلاً عن المؤسسات العاملة في مجال الشباب بل تعمل بشكل متكامل معها. وأن المجلس الأعلى للشباب يعمل على إيجاد محور كامل حول الشباب والمشاركة هدفه تفعيل مشاركتهم في العملية السياسية[2].

*** أهمية الإستراتيجية الوطنية للشباب وأبعادها:**

1) أهمية الإستراتيجية الوطنية للشباب ومبرراتها:

أ- الأهمية:

تكمن أهمية الإستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن في أنها [3]:

- تحدد رؤية مشتركة للشباب والعاملين معهم والمعنيين في رعايتهم وتنميتهم، وتوجه القطاع الشبابي نحو الأهداف المقصودة.
- توفر إطاراً عاماً لعمل مؤسسات الدولة مع القطاع الشبابي وتحدد أولوياته.
- تضع السياسات والخطط والبرامج التي تعمل على ترجمة الإطار العام إلى الواقع.
- تتبنى العمل التعاوني، والشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية والمنظمات الدولية العاملة مع الشباب في الأردن.
- توفر قاعدة من العلاقات الوطيدة والتنسيق والتعاون بين الشباب أنفسهم، وقاعدة لأهدافهم المشتركة.
- استندت في تحديد دواعي بنائها وتطوير مضامينها وأهدافها على نتائج الدراسات والاستقصاءات التي تناولت واقع الشباب وتحدياتهم المعاصرة وتأثير المستجدات المتسارعة المتغيرة على حاضر الأردن ومستقبله.

ب. المبررات:

هناك عدة مبررات لبناء وتطوير الإستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن يمكن تلخيص أهمها فيما يلي[4]:

- **المبررات الكمية:** بلغ عدد الشباب في الأردن ضمن الفئة العمرية (12-30) سنة حوالي (2,2) مليون، أي ما نسبته (40%) من السكان، وهذا يشير إلى أن المجتمع

([1]) صحيفة الرأي، ملحق الشباب رقم 153، العدد 13488، تاريخ 2007/8/12.

([2]) مقابلة مع الدكتور عاطف عضيبات، رئيس المجلس الأعلى للشباب.

([3]) مجلة الشباب: **مجلة الشباب**، مجلة دورية تصدر عن المجلس الأعلى للشباب، العدد 250، تموز 2007.

([4]) نفس المصدر.

الأردني فتى وشاب ويتمتع بالقوة والحيوية والتأثر بالإمكانات والطاقات غير المحدودة ويجعل من عناصر نمو الشباب وتوزيعهم الجغرافي، ضغوطاً على الموارد الوطنية المتاحة، ويفرض تعقيدات أمام تلبية إحتياجاتهم المتنوعة والمتنامية.

- **المبررات النوعية:** يعد الشباب عنصراً أساسياً في العملية التنموية، إذ من خلالهم يمكن رؤية مستقبل الوطن وإمكانات تحقيق طموحاته، لذا فإن رعايتهم وتنميتهم يعد عملية إستثمارية على المدى البعيد، يكون عائدها على شكل خبرات بشرية هي الثروة الحقيقية للوطن والأمة، فالشباب ذكوراً وإناثاً ضرورة إنمائية، لأنه لا يمكن تحقيق أي تنمية وطينة شاملة ومستدامة دون الإعتماد عليهم [1].

- **المبررات الإجتماعية:** حيث أن المجتمع الأردني محدود الإمكانات المادية والثروات الطبيعية، ويواجه كغيره من المجتمعات العربية تحديات أمنية في مخزونه المائي والغذائي وفي تعرضه لتأثيرات العولمة والتطور التكنولوجي وبخاصة في مجال المعلومات إن ذلك يجعل من عملية رعاية الشباب وتنميتهم واجباً وطنياً وضرورة ملحة تقرها مصلحة الشباب والوطن.

تلك هي الأبعاد الرئيسة التي تستدعي العمل الجاد لبناء الإستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن وتطويرها، وتصميم برامجها وتداخلاتها وتفعيل آليات تنفيذها ومتابعتها وتقويمها، بما يضمن لها الإنسجام في التعامل مع متطلبات التنمية الوطنية الشاملة، والرؤيا المستقبلية للدولة الأردنية.

*** مفاهيم الإستراتيجية الوطنية للشباب ومنطلقاتها:**

الإستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن وثيقة وطنية مكتوبة تلتزم بها مؤسسات الدولة، جاءت على شكل مجموعة من المواقف والأهداف والتدابير والإجراءات والخطط والآليات والتدخلات البرامجية المبنية على إمكانات الشباب، وإحتياجاتهم وطموحاتهم وترمي إلى إحداث تغييرات إيجابية كمية ونوعية في الحركة الشبابية التي تقوم بها المؤسسات الحكومية والهيئات التطوعية ومؤسسات المجتمع المدني، وهي الإستراتيجية الأولى للشباب في الأردن، وتشكل مظلة واسعة تندرج تحتها جميع البرامج والنشاطات والفعاليات التي تؤثر مباشرة في الحركة الشبابية وفي تحقيق التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة، لذلك فإن الإستراتيجية تجيب عن الأسئلة التالية:

- من هم شباب الأردن؟
- ما هو واقعهم؟ وما هي إمكاناتهم، وطموحاتهم، وأولوياتهم ومشاكلهم؟.
- أين هم الآن، في المجالات المختلفة: كالمشاركة والتعليم، وتكنولوجيا المعلومات وغيرها؟
- ماذا وأين يريدون ويريدهم الوطن أن يكونوا بعد خمس سنوات من الآن؟

وعليه فقد روعي في إعدادها الإهتمام بسلوكات الشباب ونطاق خياراتهم المؤثرة والمتأثرة بالتوازن المفترض بين حقوقهم الأساسية ومتطلباتهم الآنية والمستقبلية، إضافة إلى

([1]) صحيفة الرأي، ملحق الشباب رقم 153، العدد 13488، تاريخ 2007/8/12، ص19.

ترشيد أنماط السلوكية في إستخدام الموارد الطبيعية والبيئية المتجددة، وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص لجميع فئاتهم، تنطلق الإستراتيجية من الشريعة الإسلامية التي كفلت كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية وحريته، ومنحت المرأة كامل أهليتها في جميع حقوقها من غير وصاية، وتنطلق الإستراتيجية أيضاً من إهتمام القيادة الهاشمية التي أولت قطاع الشباب ونشاطاته وفعالياته الإهتمام والرعاية الدائمين منذ عقود خلت، ولا زالت تواصل هذا النهج الذي يتمثل في المتابعات المباشرة لأوضاع الشباب وقضاياهم ومشكلاتهم، ومشاركتهم في الفعاليات والنشاطات المتعددة[1].

*** إستراتيجية عمل التنمية السياسية في مجال الشباب:**

هدفت الإستراتيجية إلى "تفعيل دور السلطات الدستورية الثلاثة وتعزيز مبدأ الفصل بين السلطات وتوفير بيئة سياسية حيوية وتعزيز قيم الإنتماء وديمقراطية المساواة وضمان حقوق المرأة وضمان مشاركة فاعلة للشباب في عملية التطور السياسي وإذكاء الإعتزاز والإنتماء الوطني لديهم وانتهاج سياسة الإنفتاح وإشاعة ثقافة المواطنة والحوار والقبول بالآخر وحقه في المشاركة وحق الرأي الآخر في التعبير عن نفسه وإعلاء قيم التسامح والتعددية والعقلانية وإعتماد قواعد المواطنة والمساواة والشفافية وتكافؤ الفرص وإحترام الحريات".

وانطلقت أهداف الخطة من تحليل لأهم المشكلات والتحديات على أرض الواقع كوجود ثقافة ترفض الراي الآخر، وحالة شعبية محبطة بسبب تعثر التجارب الحزبية وغياب دور فعلي للأحزاب، وضعف مساهمة البرلمان في عملية التنمية السياسية وتركيز منظمات المجتمع المدني على المعارضة السياسية وليس على المعارضة الحقوقية، وعدم تمكين المرأة من ممارسة حقوق المواطنة المنصوص عليها في الدستور وحقوقها التي نصت عليها الشرائع السماوية.

*** واقع الشباب والحقوق المدنية والمواطنة في الأردن:**

تشير نتائج استطلاع آراء الشباب في المجموعات البؤرية وحملات الاستماع لهم، والتي نظمها المجلس الأعلى للشباب لغايات صياغة الإستراتيجية الوطنية للشباب إلى أن الشباب يحظى في هذه الأيام بكثير من الفرص الرسمية وغير الرسمية لمناقشة قضايا مهمة بالنسبة لهم، وتبين وجود تناقض واضح بين تصورات الشباب لأدوارهم وهواياتهم وتصورات المجتمع لوضع الشباب فيه، ووجود قيود على مشاركة الشابات في إتخاذ القرارات المتعلقة بجميع نواحي حياتهن، ومحدودية المشاركة السياسية للشباب بسبب عدم إهتمامهم، وعدم توافر الفرص لهم ليشاركوا سياسياً وفقدان الوعي بحقوق الإنسان بين الشباب. وقد إتفق ذلك مع ما تضمنته دراسة اليونيسيف (2003م) وما تم التوصل إليه في منتدى الشباب الأردني التي نظمتهما (اليونيسيف) في نيسان 1999[2].

يشير تقرير الورشة التي عقدتها اليونيسيف في شهر حزيران من عام 1999م، إلى عدم إدراك الشباب لحقوق المرأة والوعي بها، وعدم مشاركة الشباب في القضايا التي تؤثر على حياتهم والتحيز السياسي الذي يحرم الشباب من كامل حقوقهم ومكانتهم في المجتمع، وقلة الوعي بالقضايا السياسية والمجتمع المدني والمشاركة السياسية المتدنية من قبل المراهقين،

([1]) صحيفة الدستور: ملحق خاص بمناسبة عيد الاستقلال الحادي والستين، تاريخ 24 آيار 2007، ص25.

([2]) صحيفة الدستور: مرجع سابق، ص25.

والمهارات القيادية المتدنية بين الشباب، ونقص مرافق الرعاية وإعادة التأهيل والإرشاد والمنح الدراسية بالنسبة لذوي الإحتياجات الخاصة بمن فيهم الأحداث الجانحين، وعدم كفاية برامج الاتصال الموجهة للشباب والرامية إلى تعزيز الإحساس بالهوية الوطنية والإنتماء، والتمييز بين الجنسين في جميع المجالات في البيت والمدرسة والجامعة وفي المناصب القيادية العامة. ويذكر التقرير أيضاً أن (3%) من الشابات و(11%) من الشباب هم فقط أعضاء في التنظيمات الموجهة سياسياً، وفيما عدا ذلك تقتصر مشاركة الشباب على الإدلاء بأصواتهم في الإنتخابات أحياناً وعلى إستيعاب المعلومات من وسائل الإتصال المتاحة[1].

وقد ذكر التقرير أن الشباب يرون من أسباب تدني المشاركة السياسية أن المرشحين يعملون لمصالحهم الشخصية ويقطعون صلتهم بدوائرهم الإنتخابية بعد الإنتخابات، وفي إشارة إلى دراسة ظروف المعيشة في الأردن ذكر المصدر السابق أن حوالي (18%) من الشباب في الفئة العمرية بين (15-19) حضروا اجتماعاً سياسياً خلال السنة السابقة[2].

وقد ورد في "المسح الوطني للشباب في الأردن. حياتهم وآرائهم"، الذي أجرته اليونيسيف عام (2002م) أن (90%) من الشباب أرادوا الإنخراط أكثر في عمليات صنع القرار داخل مجتمعاتهم المحلية، وأن أغلب الشباب يعتقدون أنهم يحتاجون إلى دور أكبر في عملية صنع القرارات المؤثرة في حياتهم والمتعلقة بالعائلة والمؤسسات التعليمية وأماكن العمل والمجتمعات المحلية وإن الفرص المتاحة من مؤسسات المجتمع المدني لم تجتذب حتى الآن الشباب للمشاركة.

بالنسبة لتساوي الحقوق بين الجنسين أجاب (43%) من الذكور و (67%) من الإناث بنعم، وحسب المناطق الجغرافية فإن أقل نسبة موافقة كانت في الزرقاء وقد بلغت (43%) في حين أن نسبة (الموافقة) في عمان قد بلغت (58%) وقد اعتبرت أعلى من نسبتها في إربد والجنوب والتي بلغت (52%).

أما بالنسبة للمعرفة بحقوق الطفل فتتزايد النسبة مع التقدم بالعمر حيث يعرف بالحقوق (54%) من الفئة العمرية (10-14)، و(70%) من الفئة العمرية (15-19) و(80,3%) للفئة (20-25)، أما بالنسبة للمعرفة بين الذكور والإناث فبلغت (74,3% و 65%)ُ.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان والوعي القانوني فإن ثلثي الشباب يعرفون عن ميثاق حقوق الطفل ويجمعون على دعمهم لحقوق الطفل لكنهم يبدون بعض التحفظات حول الحقوق العالمية للإنسان، ولا يعتقد واحد من كل ثلاثة شباب أن للمرأة والرجل حقوقاً متساوية وواحد من كل سبعة شباب يعتقد أنه ليس لكل إنسان الحق في العمل واحتلال موقع عام، أما بالنسبة للتأثير في تغيير القوانين فيعتقد (60%) أنه يمكن تغيير القوانين القائمة، لكن حوالي (75%) غير واعين لأية وسائل للتأثير الشخصي على تطوير التشريعات، وتعتقد نسبة قليلة جداً أنه يمكنها إسماع صوتها من خلال وسائل الإعلام أو المشاركة في الإنتخابات، وتوصي الدراسة بأن تنفيذ برامج عمل تسمح بأن يكون الشباب أدوات فاعلة في صياغة القوانين وتغييرها تعزز إحساس الشباب بالمسؤولية القانونية [3].

([1]) نفس المصدر، ص26.

([2]) صحيفة الدستور: ملحق خاص بمناسبة عيد الاستقلال الحادي والستين، تاريخ 24 آيار 2007، ص25.

([3]) صحيفة الرأي، ملحق الشباب رقم 153، العدد 13488، تاريخ 2007/8/12.

أما بالنسبة لتأثير الشباب في تغيير القوانين، أجاب (41.2%) من الـذكور (52.9%) من الإناث أنه ليس هناك أي تأثير، وفيما يتعلق بالمناطق الجغرافية فكانت النسبة المئوية الأكبر التي تعتقد بعدم وجود مثل هذه العلاقة في محافظة الزرقاء حيث بلغت النسبة (55.1%) مقابل (51.9%) في اربد و (43.2%) في الجنوب و(40.6%) في عمان.

وفيما يتعلق بالمساواة الجندرية في القانون الأردني وموافقتهم أن الجنسين متساوون أمام القانون، فقد وافق (72.8%) من الشباب من الفئة العمرية (15 و19) على ذلك بينما انخفضت النسبة مع التقدم في العمر حيث وافق (67%) من الشباب من الفئة العمرية (20 و 25) على ذلك، وكما في الإستجابات السابقة فقد كانت هناك فروقات بين الزرقاء وبقية المناطق حيث وافق (65%) على هذا الأمر مقابل (76.4%) في عمان و(70%) في الجنوب (72.2%) في إربد.

وقد توصلت الدراسة المسحية لممارسات وتطبيقات مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية ومفاهيم السلام في البيئة المدرسية والأسرة إلى أن (79%) من الطلبة ليس لهم دور رئيس في مرحلة التخطيط للأنشطة المدرسية و(58%) ليس لهم دور رئيس في مرحلة تنفيذ الأنشطة المدرسية و(63%) من الطلبة لا يستخدمون أو نادراً ما يستخدمون أساليب التعلم التشاركية و(71%) من الطلبة يرون أن المعلمين والمعلمات لا يستخدمون أنشطة خاصة في غرفة الصف لجعل التعليم ممتعاً، و(32%) يرون أن معلميهم لا يستمعون أو نادراً ما يستمعون إلى آرائهم ويحترمونها[1].

أما بالنسبة لمجالس الطلبة فقد ذكر (76%) من العينة أن مجالس الطلبة معطل وغير فاعل، وذكر (89%) منهم أنهم لا يجتمعون أو نادراً ما يجتمعون مع أعضاء مجالس الطلبة. كما ذكر (82%) منهم أنهم لا يعلموا عن أنشطة مجلس الطلبة، وفيما يتعلق بالمشاركة في إتخاذ القرار فإن (98.4%) من الطلبة يعتقدون أن من المهم جداً أن يشاركوا في إتخاذ القرار وأن لهم الحق في التعبير عن أنفسهم وذكر (1.6%) منهم أن الأطفال لا حقوق لهم [2].

أما بالنسبة للمعرفة بالديمقراطية فقد ذكر (91%) من الطلبة أنهم يعرفون ما هي الديمقراطية ومع ذلك فإن (51%) ذكروا بأنهم لا يستطيعون المشاركة في تطبيق الديمقراطية في مدارسهم و (68%) منهم غير راضين عن القوانين واللوائح والتعليمات في مدارسهم[3].

أما بالإشارة إلى المعلمين فقد ذكر(90%) منهم أنهم لا يفسحون مجالاً واسعاً لمشاركة الطلبة أثناء الحصة، و(43%) منهم ذكروا أنهم لا يتبعون أو نادراً ما يتبعون أساليب التعليم التشاركية، وذكر (41%) من المعلمين أن الطلبة نادراً ما يكون لديهم دور رئيس في تخطيط وتنفيذ الأنشطة المدرسية، وأشار (30%) منهم أنهم لا يحثون أو نادراً ما يحثون الطلبة على المشاركة في الأنشطة التي تحفز التفكير الناقد، وأكد (33%) منهم أن الطلبة لا يسمح أو نادراً ما يسمح لهم بالمشاركة في عملية صنع القرار المدرسي، كما أفاد (53%) أن مجلس الطلبة لا يخاطب ولا يتعامل مع مشاكل الطلبة وإحتياجاتهم. وفي دراسة الشباب والمشاركة السياسية

([1]) اليونيسف، المسح الوطني للشباب في الأردن، مرجع سابق.

([2]) مجلة الشباب: مجلة الشاب، مجلة دورية تصدر عن المجلس الأعلى للشباب، العدد 250، تموز 2007.

([3]) اليونيسف، المسح الوطني للشباب في الأردن، مرجع سابق.

التي أجرتها كريستين سكويرز لمؤسسة كونراد اديناور (2003م)، أبدى (77%) من الشباب إهتماماً كبيراً بالسياسة واعتبر (78%) منهم أن السياسة مهمة في حياتهم ويدل على ذلك أن نسبة (69%) منهم تابعت الإنتخابات الماضية عن طريق وسائل الإعلام أو حضور الإجتماعات الإنتخابية ولكن عدداً أقل من النصف أعطى أهمية للمشاركة السياسة، وشارك أكثر من نصفهم في الإنتخابات الماضية وذكر (33%) من الذين لم يشاركوا أنهم لا يعتقدون بأن صوتهم سيشكل أي أثر، ويعتقد عدد كبير منهم أن التأثير العشائري على سياسية لا يزال كبيراً، وأيد عدد كبير منهم تخصيص كوتا للمرأة في مجلس النواب، كما أعطى حوالي (97%) من الشباب مدلولاً سلبياً لكلمة سياسة كما أن (55%) يعتقدون أن الحكومة تولي إهتماماً قليلاً بقضايا الشباب، كما أبدى البعض الآخر خوفاً من المشاركة في الأمور السياسية، وذكر عدد قليل منهم أنهم يستطيعون التأثير في المجتمع من خلال الإنتخابات.

وعند مناقشة موضوع الديمقراطية أبدى الشباب رأيهم بأنهم يعتقدون أن الأردن لا يزال في طريق تحقيق الديمقراطية لكنهم لم يصلوا إلى ذلك بعد وأن الحكومة تمارس تأثيراً كبيراً على البرلمان وقد ذكر (46%) من الشابات من عمر (18-25) أن مصادر نقاط القوة بالنسبة لهن هي الحصول على الدرجات العلمية يلي ذلك الثقة بالنفس (22%) ثم الجرأة في إعطاء الرأي ثم المشاركة في الحياة العامة والعمل والإستقلال المالي (16%)[1].

وفي ورش العمل التي عقدها مركز الأميرة بسمة للشباب في أقاليم الشمال والوسط والجنوب وحضرها شباب وشابات تتراوح أعمارهم بين (18-26) تبين أن المشاركين لا يعرفون حقوقهم المدنية والسياسية والحق الوحيد الذي يعرفونه هو حق التصويت، وحمل المشاركين أفكاراً سلبية تجاه مصطلحات الديمقراطية وحقوق الإنسان وربطها بالقيم الإجتماعية للغرب، وبالتالي فهم يبدون تحفظات تجاهها ولكن التوجه يصبح أكثر إيجابية عند ربطها مع مجالات التمكين الإقتصادي مثل التوظيف والتعليم الجامعي والمجال السياسي مثل الحق في التصويت والترشيح ولكن ليس مع البعض الإجتماعي الثقافي.

وفيما يتعلق بواقع الشابات في مجال الحقوق المدنية والمواطنة فقد منحت المرأة الأردنية حق الترشيح والإنتخاب لمجلس النواب عام 1974، ومنحت حق الإنتخاب والترشيح للمجالس البلدية عام 1982، وفي الفترة من 1978-1982 ومن خلال ثلاث دورات للمجلس الوطني الاستشاري تراوح تمثيل المرأة في المجلس من (5%) إلى (6.7%) وكان أول مشاركة للمرأة في الوزارة بتاريخ 1979، وشهد عام 1995 تطوراً هاماً عندما تم تعيين حوالي مئة سيدة في اللجان البلدية بمبادرة من سمو الأميرة بسمة بنت طلال[2].

([1]) اليونيسف، المسح الوطني للشباب في الأردن، مرجع سابق.

([2]) مجلة الشباب: مجلة الشاب، مجلة دورية تصدر عن المجلس الأعلى للشباب، العدد 250، تموز 2007.

الفصل الخامس

الطريقة والاجراءات

منهج الدراسة:

تم إستخدام المسح الإجتماعي بالعينة وذلك كونه يتميز بقدرته على جمع أكبر كم من البيانات بأقل جهد ووقت ممكنين، كما تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي لعرض نتائج الدراسة وتحليليها.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع فئة الشباب من المجتمع الأردني الذين تتراوح اعمارهم بين 18 سنة وبين 34 سنة.

عينة الدراسة:

تم إختيار (200) من أفراد مجتمع الدراسة بشكل عشوائي (100) منهم من الذكور و(100) من الإناث، وقدّ تم مراعاة بأن يكون أفراد عينة الدارسة من جميع فئات الشباب من حيث المستوى التعليمي والوضع الإقتصادي.

أداة الدراسة:

تم تطوير أداة للدراسة على شكل استبانة بعد مراجعة الأدبيات السابقة في مجال الدراسة، وقدّ تكونت من خمسة اقسام هي:

1. **البيانات الاولية:** وتتضمن الجنس، الديانة، مكان سكن الأسرة، المستوى التعليمي، العمل، الوضع الإقتصادي للأسرة.
2. **المشاركة السياسية للشباب وأفراد أسرهم:** ويتكون من (11) سؤالاً مثل الإنتماء للأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة للبحوث وأفراد أسرته، والمشاركة في الإنتخابات النيابية والبلدية والنقابية والحزبية والجمعيات، ودوافع تلك المشاركة، ودور نظام التعليم في تشجيع المشاركة السياسية.
3. **مقياس أهمية بعض المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بمفهوم المشاركة السياسية:** ويتكون من (10) مفاهيم ومصطلحات تأخذ الإجابات عليها (مهمة بدرجة كبيرة جدا، مهمة بدرجة كبيرة، مهمة بدرجة متوسطة، مهمة بدرجة قليلة، غير مهمة إطلاقاً)، وأعطيت الاوزان (5، 4، 3، 2، 1) وبالتالي كلما كان المتوسط مرتفعا يدل ذلك على اهمية هذا المفهوم او المصطلح.
4. **مدى إستعداد الشباب للمشاركة السياسية والمجتمعية:** ويتكون هذا الجزء من (7) أسئلة مثل الجدوى من مشاركة الشباب في العملية السياسية، ومدى جدية الحكومات بتناولها موضوع التنمية السياسية، أسباب عدم الإنتساب للأحزاب السياسية.
5. **مقياس الإتجاهات نحو المشاركة السياسية:** ويتكون من (16) فقرة تأخذ الإجابات عليها التدرج (موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة)، واعطيت الاوزان (5، 4، 3، 2، 1) وهذه الفقرات كانت بالصيغة السلبية وبذلك كلما إرتفع متوسط الإجابات كان يشير الى سلبية الإتجاهات أما الفقرات ذات الارقام (7، 8، 15) فهي بالصيغة الإيجابية لذلك أعطيت الإجابات عليها الاوزان (1، 2، 3، 4، 5).

صدق وثبات أداة الدراسة:

بعد الانتهاء من تصميم أداة الدراسة بشكلها الأولي تم عرضها على مجموعة من المحكمين ويبلغ عددهم (9) محكمين من اساتذة الجامعة الأردنية قسم العلوم السياسية وكلية الدراسات الدولية وعلى بعض محرري الصحف. وقدّ كانت ملاحظات التحكيم بين تعديل واضافة وحذف واجريت عليها التعديلات المناسبة.

ولإختبار ثبات الأداة تم إستخدام طريقة الإختبار وإعادة الإختبار (Test & Retest) من خلال تطبيق إدارة الدراسة بعد تحكيمها على عينة عشوائية مكونة من (25) طالب من طلبة الجامعة الأردنية وإعادة التطبيق بفارق زمني 14 يوم ومن ثم حساب معامل إرتباط بيرسون بين التطبيقين على مقياس الإتجاهات وبلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.84)، وعلى مقياس المعوقات (0.88) وهذا يشير الى درجة عالية من الثبات لأداة الدراسة.

الإتساق الداخلي بين فقرات المقياس:

تم إستخراج معاملات الفاكرونباخ للإتساق الداخلي بين فقرات مقياس الإتجاهات، حيث بلغت قيمة معامل الفا كرونباخ (81%) وبنسبة مقبولة إحصائياً.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم إستخدام الأساليب الإحصائية التي تتناسب ومتغيرات الدراسة وتساؤلاتها، حيث تم إستخدام الأساليب الإحصائية البسيطة كالتكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية، ولإختبار فرضيات الدراسة تم إستخدام إختبار (T) للعينة الواحدة (One-Sample Statistics). كما تم إستخدام إختبار (F) أي تحليل التباين (ANOVA) وإختبار (T) (T-Test) للعينات المستقلة لإختبار الفروق في الإتجاهات نحو المشاركة السياسية حسب بعض الخصائص.

الفصل السادس
عرض وتحليل النتائج

سيتم في هذا الفصل عرض وتحليل نتائج الدارسة الميدانية والتي أجريت على عينة عشوائية مكونة من (200) فرد من الشباب الأردني الذين تقع اعمارهم في الفئة العمرية (18–29) سنة، منهم ممن هم طلبة في الجامعات وكليات المجتمع ومنهم من العاملين بحيث تم إختيارهم من الفئات العديدة التي يتشكل منها المجتمع الأردني.

1. الخصائص العامة لأفراد عينة الدارسة

جدول رقم (1) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسب المئوية %
ذكور	100	50.0
إناث	100	50.0
المجموع	200	100

لقدّ كان إختيار أفراد عينة الدراسة بالتساوي بين الجنسين الذكور والإناث وبنسبة (50%) من كل منهما بشكل متعمد في محاولة لتمثيل أفراد المجتمع بشكل عام والذي ينقسم بشكل متساوي بين الذكور والإناث.

جدول رقم (2) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب الديانة

الديانة	العدد	النسبة المئوية %
مسلم	180	90.0
مسيحي	20	10.0
المجموع	200	100

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (2) بأن نسبة تمثيل المسلمين في عينة الدراسة تشكل الغالبية منهم بنسبة تمثيل بلغت (90%)، مقابل ما نسبته (10%) للمسيحيين. وهذه النسب قريبة من نسب تمثيل المجتمع الأردني حسب الديانة.

جدول رقم (3) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب مكان سكن الأسرة

مكان سكن الأسرة	العدد	النسبة المئوية %
مدينة	110	55.0
قرية	40	20.0
بادية	30	15.0
مخيم	20	10.0
المجموع	200	100

توضح بيانات الجدول رقم (3) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب مكان اقامة أسرهم، فيلاحظ بأن النسبة الاكبر منهم (55%) لسكان المدن، وفي الدرجة الثانية جاءت نسبة تمثيل الذين مكان سكن أسرهم القرى بنسبة بلغت (20%). أما أدنى نسبة فكانت لسكان المخيمات بنسبة بلغت (10%).

جدول رقم (4) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية %
ثانوية عامة فدون	30	15.0
دبلوم	30	15.0
بكالوريوس	120	60.0
دراسات عليا	20	10.0
المجموع	200	100

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (4) بان النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة من ذوي التحصيل العلمي البكالوريوس بنسبة بلغت (60%)، وفي الدرجة الثانية جاءت نسبة تمثيل كل من الثانوية العامة فدون والدبلوم بنسبة بلغت (15%) لكل منهما، أما أدنى نسبة فكانت للدراسات العليا بنسبة بلغت (10%).

جدول رقم (5) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب العمل

العمل	العدد	النسبة المئوية %
يعمل	103	51.5
لا يعمل	97	48.5
المجموع	200	100

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (5) وجود نسبة متقاربة لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمل، إذ بلغت نسبة الذين يعملون (51.5%) مقابل (48.5%) لغير العاملين، وقدّ يعود إرتفاع نسبة غير العاملين الى وجود نسبة كبيرة من أفراد العينة من طلبة الجامعة وكليات المجتمع.

جدول رقم (6) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب التقييم الذاتي لوضع الأسرة الإقتصادي

وضع الأسرة الإقتصادي	العدد	النسبة المئوية %
متدني جداً	20	10.0
أقل من المتوسط	30	15.0
متوسط	100	50.0
أعلى من المتوسط	20	10.0
مرتفع	10	5.0
مرتفع جداً	20	10.0
المجموع	200	100

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (6) بأن النسبة الأعلى من أفراد الدراسة قدّ قيموا الوضع الإقتصادي لأسرهم بانه متوسط بنسبة بلغت (50%)، وفي الدرجة الثانية جاء التقدير

أقل من المتوسط بنسبة تمثيل بلغت (15%). اما أدنى نسبة تمثيل فكانت للتقدير مرتفع بنسبة بلغت (5%) فقط.

2. مفهوم المشاركة السياسية من وجهة نظر الشباب.

جدول رقم (7) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب مفاهيم المشاركة السياسية لدى الشباب

المفهوم	نعم		لا	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية%
العضوية في حزب سياسي	**115**	**57.5**	**85**	**42.5**
العضوية في الاندية والمنتديات الثقافية	**33**	**16.5**	**167**	**83.5**
المشاركة في الإنتخابات النيابية	**177**	**88.5**	**23**	**11.5**
المشاركة في الإنتخابات البلدية	**57**	**28.5**	**143**	**71.5**
المشاركة في الاتحادات والاندية الطلابية	**70**	**35.0**	**130**	**65.0**
الترشح للمجلس النيابي	**166**	**83.0**	**34**	**17.0**
الترشح للمجلس البلدي	**85**	**42.5**	**115**	**57.5**

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (7) بأن أكثر مفاهيم المشاركة السياسية لدى الشباب هي المشاركة في الإنتخابات النيابية بنسبة إجابات بلغت (88.5%)، وفي الدرجة الثانية جاء مفهوم الترشح للمجلس النيابي بنسبة (83%). أما أقل مفاهيم المشاركة السياسية لدى الشباب فكان العضوية في الاندية والمنتديات الثقافية بنسبة إجابات (16.5%).

جدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على درجة اهمية بعض المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بمفهوم المشاركة السياسية

المفاهيم والمصطلحات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري %
المساواة	2.95	1.66
إحترام الآخرين	3.30	1.56
تعدد الآراء والأفكار	2.25	1.22
تعدد الإنتماءات السياسية	2.40	1.43
العمل الجماعي	3.55	1.21
إدارة الخلافات بطرق سليمة	2.95	1.33
حق المرأة في المشاركة	2.10	1.18
الوعي بحقوق المواطنة	1.50	0.81
المشاركة بقضايا المجتمع المحلي	3.70	0.84
العمل التطوعي	3.95	1.12
الكلي	2.87	0.32

توضح بيانات الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على درجة أهمية بعض المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بمفهوم المشاركة السياسية، فوجد أن أكثر هذه المفاهيم أهمية كانت العمل التطوعي بمتوسط إجابات (3.95)، ثم جاء المشاركة في قضايا المجتمع المحلي بالدرجة الثانية بمتوسط إجابات (3.70)، وفي الدرجة الثالثة كان مفهوم العمل الجماعي بمتوسط إجابات (3.55).

أما من حيث أقل المفاهيم والمصطلحات أهمية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة فكان الوعي بحقوق المواطنة بمتوسط إجابات (1.50)، ثم حق المرأة في المشاركة بمتوسط إجابات (2.10)، يليها تعدد الافكار والأراء بمتوسط إجابات (2.25).

3. المشاركة السياسية لدى الشباب.

جدول رقم (9) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب واقع المشاركة السياسية لدى الشباب

النسبة المئوية %	العدد	المتغير	
14.0	28	نعم	إنتماء أحد أفراد الأسرة لحزب سياسي
86.0	172	لا	
100	200	المجموع	
5.5	11	حزب سياسي	العضوية في المؤسسات
6.5	13	منتديات ثقافية	
8.5	17	نوادي طلابية	
9.5	19	جمعية خيرية	
70.0	140	غير عضو	
100	200	المجموع	
54.0	108	درجة عالية	مدى أهمية مشاركة الشباب في العملية السياسية
26.5	53	درجة متوسطة	
10.0	20	درجة قليلة	
9.5	19	لا أهمية لها	
100	200	المجموع	
25.0	50	يؤيدون دائماً	موقف الأسرة من المشاركة في الاعمال السياسية بشكل عام
5.0	10	يؤيدون غالباً	
5.0	10	يؤيدون أحياناً	
15.0	30	يؤيدون نادراً	
30.0	60	لا يؤيدون	
20.0	40	يرفضون بشدة	
100	200	المجموع	

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (9) إنخفاض نسبة أفراد عينة الدراسة الذين يوجد أحد أفراد أسرهم ينتمون الى أحزاب سياسية بنسبة بلغت (14%) فقط. أما من حيث عضوية أفراد عينة الدراسة في المؤسسات والهيئات فقدّ وجد ان النسبة الأعلى منهم غير أعضاء بنسبة بلغت (70%) والبقية توزعوا بين العضوية في جمعيات خيرية بنسبة (9.5%) وعضوية في نوادي طلابية بنسبة (8.5%) والمنتديات الثقافية بنسبة (6.5%) وأدنى نسبة كانت للعضوية في الأحزاب السياسية بنسبة (5.5%) فقط. كما يلاحظ من بيانات الجدول بأن النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة يرون بأن أهمية مشاركة الشباب في العملية السياسية بدرجة عالية بنسبة (54%)، في حين بلغت أدنى نسبة للذين يرون بأن مشاركة الشباب في العملية السياسية ليست ذات أهمية بنسبة بلغت (9.5%).

أما من حيث موقف الأسرة من مشاركة أبنائهم الشباب في العملية السياسية فقدّ أظهرت النتائج بأن النسبة الأكبر أجابت بعدم التأييد بنسبة (30%)، ثم جاءت نسبة الذين أجابوا بالمؤيدين بشكل دائم (25%)، أما أدنى نسبة فكانت للتأييد غالباً وأحياناً بنسبة (5%) لكل منهما.

4. المشاركة في إنتخابات المجالس والهيئات.

جدول رقم (10) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب المشاركة في آخر إنتخابات المجالس والهيئات

المشاركة في آخر إنتخابات في للمجالس والهيئات	نعم		لا	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية %
نيابية	90	45.0	110	55.0
بلدية	150	75.0	50	25.0
نقابية	20	10.0	180	90.0
حزبية	10	0.5	190	95.0
جمعية خيرية او تعاونية	40	20.0	160	80.0

توضح بيانات الجدول رقم (10) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب المشاركة في آخر إنتخابات نيابية وبلدية ونقابية وحزبية) فيلاحظ بأن أعلى نسبة مشاركة كانت في آخر إنتخابات بلديىة بنسبة بلغت (75%)، ثم في الدرجة الثانية جاء المشاركة في آخر إنتخابات نيابية بنسبة (45%)، وفي الدرجة الثالثة كانت المشاركة في إنتخابات الهيئات الادارية للجمعيات الخيرية والتعاونية بنسبة (20%)، أما أدنى نسبة مشاركة فكانت المشاركة في الإنتخابات الحزبية بنسبة 0.5%) فقط.

جدول رقم (11) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب الدوافع وراء المشاركة السياسية

الدوافع	العدد	النسبة المئوية %
الإيمان بأهمية المشاركة	39	22.9
وجود صديق من ضمن المرشحين	46	27.1
وجود قريب من ضمن المرشحين	55	32.4
المشاركة واجب وطني	30	17.6
المجموع	170*	100

* عدد الذين سبق لهم المشاركة في إنتخابات أحد المجالس أو الهيئات المختلفة(170) فرد.

يتضح من بيانات الجدول رقم (11) بأن أكثر الدوافع وراء المشاركة السياسية كانت لوجود قريب ضمن المرشحين بنسبة (32.4%)، ثم لوجود صديق ضمن المرشحين بنسبة (27.1%)، وفي الدرجة الثالثة بسبب الايمان بأهمية المشاركة بنسبة (22.9%)، أما أدنى نسبة فكانت بدافع الواجب الوطني للمشاركة بنسبة بلغت (17.6%).

جدول رقم (12) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب أن كان من واجب الشباب المشاركة بالعملية السياسية

المشاركة في العملية السياسية واجب	العدد	النسبة المئوية %
نعم	160	80.0
لا	40	20.0
المجموع	200	100

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (12) بأن النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة أجابوا أجابوا بأن المشاركة في العملية السياسية واجب على الشباب بنسبة إجابات (80%)، مقابل ما نسبته (20%) أجابوا بعكس ذلك.

جدول رقم (13) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب أسباب عدم وجوب المشاركة السياسية للشباب

الأسباب	العدد	النسبة المئوية %
عدم قدرة الشباب على إتخاذ القرارات المناسبة	9	22.5
انشغال الشباب في بناء مستقبلهم	31	77.5
المجموع	*40	100

* عدد الذين أجابوا بأن مشاركة الشباب بالعملية السياسية واجب(40) فرد.

تظهر نتائج الجدول رقم (13) بأن السبب الاكثر تأثيراً لعدم وجوب مشاركة الشباب السياسية هو إنشغالهم في بناء المستقبل بنسبة إجابات بلغت (77.5%)، في حين بلغت نسبة ممن أجابوا بأن السبب هو عدم قدرة الشباب على إتخاذ القرارات المناسبة (22.5%).

جدول رقم (14) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب دور نظام التعليم في تشجيع مشاركة الشباب في العملية السياسية

للنظام التعليمي دور في تشجيع المشاركة	العدد	النسبة المئوية %
نعم	33	16.5
لا	167	83.5
المجموع	200	100

يتضح من بيانات الجدول رقم (14) بأن هناك نسبة قليلة من أفراد عينة الدراسة بلغت (16.5%) فقط اجابوا بأن نظام التعليم في الأردن يشجع على المشاركة السياسية، في حين بلغت نسبة ممن أجابوا بعدم تشجيع نظام التعليم على المشاركة السياسية (83.5%).

5. التنمية السياسية.

جدول رقم (15) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب الاعتقاد بجدوى المشاركة السياسية للشباب

جدوى المشاركة السياسية	العدد	النسبة المئوية %
نعم	50	25.0
لا	150	75.0
المجموع	200	100

يتضح من بيانات الجدول رقم (15) بأن هناك نسبة قلية بلغت ربع أفراد عينة الدراسة (25%) أجابوا بأن هناك جدوى من المشاركة السياسية للشباب، مقابل ما نسبته (75%) من أفراد عينة الدراسة يرون بعدم وجود جدوى من المشاركة السياسية للشباب.

جدول رقم (16) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب الاعتقاد بجدية الحكومات الأردنية في موضوع التنمية السياسية

جدية الحكومات	العدد	النسبة المئوية %
نعم	38	19.0
لا	126	63.0
لا اعرف	36	18.0
المجموع	200	100

تظهر نتائج الدراسة الموضحة في الجدول رقم (16) بأن النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة يرون بعدم جدية الحكومات الأردنية في تناولها لموضوع التنمية السياسية بنسبة (63%)، فيما بلغت نسبة الذين أجابوا بجدية الحكومات الأردنية نحو هذا الموضوع (19%)، أما النسبة المتبقية فقدّ أجابوا بعدم المعرفة نحو هذا الموضوع والبالغة (18%).

جدول رقم (17) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب درجة ثقة كبار السن بقدرات الشباب بإدارة شؤونهم

درجة الثقة	العدد	النسبة المئوية %
درجة كبيرة	20	10.0
درجة متوسطة	50	25.0
درجة قليلة	30	15.0
لا يثقون أبداً	100	50.0
المجموع	200	100

توضح بيانات الجدول رقم (17) درجة ثقة كبار السن بقدرات الشباب بإدارة شؤونهم، فيلاحظ بأن النسبة الأعلى منهم أجابوا بأن كبار السن لا يثقون بالشباب وقدراتهم بنسبة بلغت (50%)، ثم جاءت نسبة الذين أجابوا بانها بدرجة متوسطة بنسبة (25%)، ثم بدرجة قليلة بنسبة (15%). أما أدنى نسبة فكانت لدرجة الثقة كبيرة بنسبة بلغت (10%) فقط.

جدول رقم (18) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب المعرفة عن المجلس الأعلى للشباب

المعرفة عن المجلس الأعلى للشباب	العدد	النسبة المئوية %
نعم	120	60.0
لا	80	40.0
المجموع	200	100

يتضح من بيانات الجدول رقم (18) بأن النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة لديهم المعرفة بالمجلس الأعلى للشباب بنسبة بلغت (60%)، مقابل ما نسبته (40%) ليس لديهم المعرفة بالمجلس الأعلى للشباب.

جدول رقم (19) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب الإستعداد للعمل التطوعي

الإستعداد للعمل التطوعي	العدد	النسبة المئوية %
نعم	90	45.0
لا	110	55.0
المجموع	200	100

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (19) بأن ما نسبته (45%) من أفراد عينة الدراسة الشباب لديهم الإستعداد للأعمال التطوعية، في حين أن ما نسبته (55%) منهم ليس لديهم الإستعداد للمشاركة في الاعمال التطوعية.

جدول رقم (20) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب نية الإنتساب لأي حزب سياسي

نية الإنتساب لحزب سياسي	العدد	النسبة المئوية%
نعم	20	10.0
لا	180	90.0
المجموع	200	100

يتضح من بيانات الجدول رقم (20) بأن النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة الشباب ليس لديهم النية في الإنتساب لأحزاب سياسية في المستقبل بنسبة بلغت (90%)، مقابل ما نسبته (10%) فقط لديهم النية للإنتساب للأحزاب السياسية.

جدول رقم (21) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب أسباب عدم النية للإنتساب للحزب السياسي

النسبة المئوية %	العدد	الأسباب
11.1	20	لا يوجد حزب يمثل تطلعاتي
5.6	10	لا أؤمن بالعمل الحزبي
17.2	31	بناء على نصيحة الأسرة
11.7	21	لم تتح لي الفرصة للتعرف على أي حزب
25.0	45	العمل الحزبي غير آمن
17.8	32	الاوضاع الإقتصادية الصعبة والانشغال بهموم الحياة
11.7	21	لا أرغب في الإجابة
100	180	المجموع

*** عدد الذين أجابوا بعدم النية الإنتساب لحزب سياسي(180) فرد.**

توضح بيانات الجدول رقم (21) الأسباب وراء عدم نية الشباب الأردني للإنتساب لأحزاب سياسية، فيلاحظ أن أكثر الأسباب كانت لعدم الإيمان في العمل الحزبي بنسبة (25%)، ثم نتيجة الاوضاع الإقتصادية الصعبة والانشغال بهموم الحياة بنسبة (17.8%)، وفي الدرجة الثالثة نتيجة لنصائح الأسرة التي لا تشجع الإنضمام للأحزاب السياسية بنسبة إجابات (17.2%). أما أقل الأسباب وراء عدم النية الإنضمام للأحزاب السياسية فكان عدم الايمان بالعمل الحزبي بنسبة بلغت (5.6%)، ثم عدم وجود أحزاب تعمل على تحقيق تطلعات الشباب بنسبة إجابات بلغت (11.1%).

6. الإتجاهات نحو مشاركة الشباب في العملية السياسية.

جدول رقم (22) المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مقياس الإتجاهات نحو مشاركة الشباب الأردني في العملية السياسية

الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
1. الشباب الأردني غير معني بالمشاركة السياسية.	3.30	1.27
2. الشباب الأردني لا يثق بالعمل السياسي.	3.75	1.26
3. الشباب الأردني لا يثق بالسياسيين.	3.55	1.25
4. العمل السياسي ينحصر بفئة نخبوية قليلة.	3.95	0.67
5. الأسرة الأردنية لا تشجع على مشاركة الشباب في العمل السياسي.	4.20	0.87
6. التنشئة الإجتماعية للشباب لا تشجع على مشاركتهم في العملية السياسية.	3.50	1.21
7. المشاركة السياسية حق للشباب وواجب وطني بنفس الوقت.	3.40	1.16
8. الأحزاب السياسية ذات تأثير فعال على عملية التنمية السياسية.	3.30	1.52
9. مؤسسات المجتمع المدني أكثر تأثيراً من الأحزاب السياسية في صنع القرارات.	3.85	0.91
10. عدم وضوح عمل وأهداف الأحزاب السياسية يجعل الشباب يبتعدون عن المشاركة فيها.	4.30	0.72
11. أصحاب رؤوس الأموال يضعفون دور الأحزاب السياسية.	4.15	0.79
12. العشائرية تضعف دور الأحزاب السياسية.	2.95	0.87
13. الشباب الأردني منشغل بهمومه الخاصة عن الهموم العامة.	3.00	1.35
14. الحكومات الأردنية غير قادرة على بلورة وتنفيذ المبادرات الملكية نحو التنمية السياسية ودور الشباب فيها.	3.70	1.35
15. المشاركة السياسية حق للجميع الذكور والإناث.	3.00	1.10
16. الجمعيات والمنتديات والروابط الشبابية أفضل من الأحزاب السياسية في استيعاب الشباب وزيادة مشاركتهم المجتمعية.	3.95	1.03
الكلي	**3.62**	**0.25**

توضح بيانات الجدول رقم (22) المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة من الشباب الأردني على فقرات مقياس الإتجاهات نحو مشاركة الشباب الأردني في العملية السياسية، فيلاحظ بأن أكثر الإتجاهات موافقة كانت نحو الفقرة رقم (10) بمتوسط إجابات (4.30) والتي تشير الى عدم وضوح عمل وأهداف الأحزاب السياسية يجعل الشباب يبتعدون عن المشاركة فيها، ثم الفقرة رقم (5) بمتوسط إجابات (4.20) وتشير الى

الأسرة الأردنية لا تشجع على مشاركة الشباب في العمل السياسي، وفي الدرجة الثالثة جاءت الفقرة رقم (11) بمتوسط إجابات (4.20) وتشير الى أن أصحاب رؤوس الأموال يـــضعفون دور الأحزاب السياسية.

أما أدنى درجات الموافقة فكانت على الفقرة رقم (13) بمتوسط إجابات (2.95) وتشير الى دور العشائرية في إضعاف الأحزاب السياسية، يليها الفقرة رقم (113) بمتوسط إجابـــات (3) وتشير الى إنشغال الشباب الأردني بهمومه الخاصة عن الهموم العامة وبالتالي محدوديـــة مشاركته السياسية الفاعلة.

7. إختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: يوجد إتجاهات إيجابية نحو مشاركة الشباب في العملية السياسية في الأردن.

جدول رقم (23) نتائج إختبار (ت) للعينة الواحدة لإختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مقياس الإتجاهات نحو المشاركة السياسية للشباب ومتوسط المقياس الافتراضي

المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
3.62	0.25	34.388	1.960	199	0.000

يلاحظ من نتائج إختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسط الإجابات والبالغ (3.62) وبين متوسط المقياس الافتراضي (3)، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (34.388) وهي أعلى من قيمة (ت) الجدولية (1.960), وبما أن متوسط الإجابات أعلى من متوسط المقياس الافتراضي (3) فإن النتيجة رفض الفرضية الأولى التي تنص على "يوجد إتجاهات إيجابية نحو مشاركة الشباب في العملية السياسية في الأردن" والقبول بالفرضية البديلة أي يوجد إتجاهات سلبية نحو مشاركة الشباب في العملية السياسية في الأردن، وهذا يشير إلى عدم قناعة أفراد العينة بالمشاركة السياسية وعدم إهتمامهم بهذه المشاركة، وأن المشاركة الشبابية لا تشكل أولوية بالنسبة لهم.

الفرضية الثانية: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإتجاهات نحو مشاركة الشباب في العملية السياسية في الأردن تعود الى إختلاف الجنس.

جدول رقم (24) نتائج إختبار (ت) للعينات المستقلة لإختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مقياس الإتجاهات نحو المشاركة السياسية للشباب حسب الجنس

الجنس	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
ذكور	3.62	0.28	0.174	1.960	198	0.198
إناث	3.61	0.22				

يلاحظ من نتائج إختبار (ت) للعينات المستقلة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين إتجاهات الذكور وبين إتجاهات الإناث، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (0.174) وهي أدنى من قيمة (ت) الجدولية (1.960), وبالتالي فإن النتيجة رفض الفرضية الثانية التي تنص على " يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإتجاهات نحو مشاركة الشباب في العملية السياسية في الأردن تعود الى إختلاف الجنس" أي أن إتجاهات كل من الذكور والإناث سلبية نحو مشاركة الشباب في العملية السياسية في الأردن وبنفس الدرجة.

الفرضية الثالثة: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإتجاهات نحو مشاركة الشباب في العملية السياسية في الأردن تعود الى إختلاف المستوى التعليمي.

جدول رقم (25) نتائج تحليل التباين (ANOVA) لإختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مقياس الإتجاهات نحو المشاركة السياسية للشباب حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة (ف) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
ثانوية عامة فأقل	3.40	0.11	37.732	3 196	0.000
دبلوم	3.79	0.08			
بكالوريوس	3.68	0.25			
دراسات عليا	3.31	0.06			

يلاحظ من نتائج تحليل التباين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في الإتجاهات نحو المشاركة السياسية للشباب الأردني تعود الى إختلاف المستوى التعليمي وكانت أعلى الإتجاهات سلبية لدى الدبلوم وأقلها سلبية لدى الدراسات العليا، وبلغت قيمة (ف) المحسوبة (37.732) والدلالة الإحصائية لها (0.000), وبالتالي فإن النتيجة قبول الفرضية الثالثة التي تنص على " يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإتجاهات نحو مشاركة الشباب في العملية السياسية في الأردن تعود الى إختلاف المستوى التعليمي".

الفرضية الرابعة: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإتجاهات نحو مشاركة الشباب في العملية السياسية في الأردن تعود الى إختلاف الحالة العملية.

جدول رقم (26) نتائج إختبار (ت) للعينات المستقلة لإختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مقياس الإتجاهات نحو المشاركة السياسية للشباب حسب الحالة العملية

الحالة العملية	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
يعمل	3.67	0.26	2.050	1.960	198	0.043
لا يعمل	3.58	0.25				

يلاحظ من نتائج إختبار (ت) للعينات المستقلة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين إتجاهات العاملين وبين إتجاهات غير العاملين، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (2.050) وهي أعلى من قيمة (ت) الجدولية (1.960), وبالتالي فإن النتيجة قبول الفرضية الرابعة التي تنص على "يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإتجاهات نحو مشاركة الشباب في العملية السياسية في الأردن تعود الى إختلاف الحالة العملية" أي أن إتجاهات العاملين أكثر سلبية نحو مشاركة الشباب في العملية السياسية من إتجاهات غير العاملين.

الفرضية الخامسة: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإتجاهات نحو مشاركة الشباب في العملية السياسية في الأردن تعود الى إختلاف تقييم مستوى الأسرة الإقتصادي.

جدول رقم (27) نتائج تحليل التباين (ANOVA) لإختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مقياس الإتجاهات نحو المشاركة السياسية للشباب حسب تقييم مستوى الأسرة الإقتصادي

تقييم مستوى الأسرة الإقتصادي	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة (ف) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
متدني جداً	3.91	0.03	11.695	5 194	0.000
أقل من المتوسط	3.69	0.32			
متوسط	3.61	0.23			
أعلى من المتوسط	3.44	0.06			
مرتفع	3.44	0.01			
مرتفع جداً	3.53	0.29			

يلاحظ من نتائج تحليل التباين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في الإتجاهات نحو المشاركة السياسية للشباب الأردني تعود الى إختلاف تقييم مستوى الأسرة الإقتصادي وكانت أعلى الإتجاهات سلبية لدى الوضع المتدني جداً وأقلها سلبية للوضع الإقتصادي الأعلى من المتوسط والمرتفع، وبلغت قيمة (ف) المحسوبة (11.695) والدلالة الإحصائية لها (0.000), وبالتالي فإن النتيجة قبول الفرضية الخامسة التي تنص على " يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإتجاهات نحو مشاركة الشباب في العملية السياسية في الأردن تعود الى إختلاف تقييم مستوى الأسرة الإقتصادي ".

الخاتمة:

رغم ما شهده الأردن في السنوات الأخيرة من تشجيع ملكي وتحركات وصلت إلى حد تشكيل هيئة شبابية وطنية، وتأسيس الكثير من المراكز والمؤسسات الشبابية المستقلة التي تُعنى بقضايا الشباب, فقد أفرزت هذه الهيئة وتلك المؤسسات نتائج عكسية كانت سلبية بالمجمل على واقع الشباب ، فبالرغم من أنه أصبح للشباب أدواتهم ومنابرهم وساحاتهم التي يعملـون مـن خلالها إلا أنها حصرتهم بحدود ضيقة، وساهمت في زيادة إنعزالهم عـن القـضايا الوطنيـة الكبيرة ورحى العمل السياسي الحق, لقد امتاز العمل الشبابي بسيره على وتيرة واحدة وبجوهر واحد متعدد الأشكال والأساليب، وهو في كل الأحوال لم يخُـض معتـرك العمـل الـسياسي الأردني، ولم يخترق نواحي الشأن السياسي في أدناها قبل أعلاها لعدم وجود مرجعية شـبابية سياسية ينطلق من خلالها في إبراز صوت الشباب، كما لم يبادر الشباب على طول الـسنوات في إعلان آرائهم حول مستجدات الأحداث السياسية الداخلية منها والخارجية ، وظل ذلك حكراً على الكبار "أصحاب الخبرة"، فأضحت كل أعمال الشباب دون جدوى إيجابي.

ولم يرتق الشباب في مختلف أدوارهم وأنشطتهم وفعالياتهم إلى مستوى العمل المنظم، فمعظم المراكز والمؤسسات الشبابية ترتكز في أنشطتها على الجانب الاحتفـالي والكرنفـالي وعقد الاجتماعات والندوات التي تعلو فيها الأصوات لتذهب هباءاً منثوراً، ورغم ظهور بعض الحملات الشبابية التي تحاول أن تعبر عن رأي الشباب المنتسبين لها كحملـة "كفـى" و "لا" و"صحافيون مع وقف التنفيذ"، وكان ظهورها متنفساً جيداً لهم فـي ظـل غيـاب مرجعيـات وأحزاب تحمل أفكارهم، ولكنها تبقى مجرد تنظيمات أقل فاعلية وأهمية وتختص بقضايا ثابتة.

كما يؤخذ على الشباب بأنهم يوجهون عملهم وجهدهم في نقاش قضايا شبابية، وكأنهم بذلك يعزلون أنفسهم عن بنيان المجتمع وفئاته الأخرى وقضايا الوطن التي هي أكبر وأجدى، فهم لا يناقشون، مثلا، مسألة الأحزاب وضرورة إيجاد قوانين وتشريعات تحفظ للشباب حقوقهم في الإندماج بالجسم السياسي والعمل الحزبي المؤَسَّس أو قانون الإنتخاب، أو نقد العمل النيابي مثلاً، أو مطالبة الحكومة بإصدار قانون أو التراجع عن قانون آخر.

قبل أعوام وبالتحديد عام 2006 كان الحديث منصباً على مشروع برلمان الشباب كان عملاً شبابياً بتنظيم حكومي من قبل المجلس الأعلى للشباب ، وكان يهدف إلى إشراك الشباب بالعملية الديمقراطية وإدماجهم بالعمل السياسي، وتمّ إستبداله بهيئة شبابية هي هيئة شباب كلنا الأردن التي تأسست عام 2006 بمبادرة ورعاية ملكية .

تفاءل الشباب والمراقبون كثيراً بالهيئة وبما ستحدثه من تغيير على الـدور الـشبابي داخل المجتمع، إلا أن الهيئة "الرسمية" ما لبثت أن قضت على آمال الشباب والمراقبين كـون فاعليتها تركزت في التغيير الظاهري والشكلي لدور الشباب والذي هو سمة لازمـت العمـل الشبابي في مختلف مراحله، فإقتصرت أنشطة الهيئة على المخيمات والمعسكرات والإحتفالات والندوات.

النتائج:

خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

- تنطلق رؤية الملك عبدالله الثاني من إيمانه الراسخ بأن مستقبل الأردن يعتمد إلى حد كبير على دور محوري وأساسي لشباب الوطن، ولذلك فعلى مدى عشر سنوات من عهد الملك حيث أطلق الملك عبد الله الثاني بن الحسين العديد من المبادرات التي نادت بإطلاق كافة المجالات لتعزيز مشاركة الشباب في جميع مفاصل الحياة العامة سياسياً وإجتماعياً وإقتصادياً، وقد بادرت عدد من المؤسسات تلبية الرغبة الملكية بإطلاق عدد من البرامج الرامية إلى تفعيل المشاركة الشبابية، فقد قام صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية بعمل ملتقى سنوي للشباب وقد إنبثق عن هذه الملتقيات العديد من البرامج التي ساهمت نسبياً بتعزيز البيئة اللازمة لدعم الإبداع والتميز لدى الشباب وتوفير المنح الدراسية للمبدعين داخلياً وخارجياً وفي الملقتى الشبابي الذي نظمه الصندوق في عام 2006 أطلق الملك مبادرة هيئة شباب كلنا الأردن، لتكون الذراع الشبابي لصندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية وآليته للتواصل مع الشباب الأردني بهدف رفع درجة الوعي لديهم بمختلف القضايا والتحديات الوطنية.

- إن المشاركة الشبابية تعتبر فاعلة في المجالات التنموية والإقتصادية والإجتماعية إلا أن هذه الفاعلية وبالرغم مما تم تجاوزه من قبل مؤسسات الدولة ومؤساست المجتمع المدني فإنها لم تمتد إلى مشاركة فاعلة في المجال السياسي، ومؤسسات المجتمع المدني فإنها لم تمتد إلى مشاركة فاعلة في المجال السياسي فلذلك لا يزال هناك الكثير من الجهود الذي يجب على جميع مؤسسات الدولة بذلها ومن خلال الإعتراف بدور كل مؤسسة من هذه المؤسسات وبإعتماد مبادئ التكامل والتعاون بعيداً عن التنافس السلبي وبما يؤدي إلى الارتقاء لمستوى الرؤية الملكية حول الشباب.

- لاشك أن قضية الشباب تطرح نفسها بكل ثقلها في هذه المرحلة من العمل الوطني لأسباب تتعلق بهموم الشباب نفسه ولأسباب تتعلق بمتغيرات المجتمع وتوجهاته الجديدة وإفرازاته الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والعلمية، ويزيد من صعوبة التناول لقضية الشباب أنه ليس قطاعاً رأسياً يمكن دراسته والبحث عن قضاياه المتعددة بسهولة كما في القطاعات الرأسية الأخرى في المجتمع، فالشباب قطاع أفقي يتغلغل داخل كل القطاعات التي يتكون منها البنيان السكاني، والشباب هو نتاج المجتمع بما فيه من نجاحات وإخفاقات، ومن عوامل ومؤثرات ما يملك من حصاد التجربة وإرث الحضارة فالشباب هم نصف الحاضر وكل المستقبل.

- لا يشارك إنسان في موضوع يجهل أبعاده وغالباً ما يحجم الشباب عن المشاركة في قضايا مجتمعه حينما تقل المعلومات أو تنعدم وكذلك عندما تتسم القضايا الموجودة في محيطه بعدم التحديد والغموض، وكذلك ينبغي على كل مؤسسات التنشئة والقائمين على أمرها أن تضع بين أيدي الشباب كافة القضايا والمستجدات التي تفرض نفسها على المجتمع في لغة سهلة وبسيطة عن الغموض والتجريد متحاشية إستخدام الأساليب الخطابية الرنانة والمصطلحات العلمية المتخصصة، مع شرح المصطلحات الجديدة التي بدأت تتردد على مسامعنا، كالخصخصة والعولمة وصراع الحضارات والنظام

العالمي الجديد، وعلينا إيجاد الصيغ المقبولة والتي تسمح بنقل المعاني مـن ثقافـات أخرى مع توضيح إنعكاسات هذه الثقافات علينا.

- بينت الدراسة أن أكثر الأسباب التي أثرت على انخفاض نسبة المشاركة بين الـشباب كانت عدم الإيمان في العمل الحزبي بنسبة (25%)، ثم نتيجة الاوضاع الإقتـصادية الصعبة والانشغال بهموم الحياة بنسبة (17.8%)، وفي الدرجة الثالثة نتيجة لنـصائح الأسرة التي لا تشجع الإنضمام للأحزاب السياسية بنسبة إجابات (17.2%). أما أقـل الأسباب وراء عدم النية الإنضمام للأحزاب السياسية فكان عدم الايمان بالعمل الحزبي بنسبة بلغت (5.6%)، ثم عدم وجود أحزاب تعمل على تحقيق تطلعات الشباب بنـسبة إجابات بلغت (11.1%).

- بينت الدراسة أن أكثر الإتجاهات موافقة كانت نحو الفقرة رقم (10) بمتوسط إجابـات (4.30) والتي تشير الى عدم وضوح عمل وأهداف الأحزاب السياسية يجعل الـشباب يبتعدون عن المشاركة فيها، ثم الفقرة رقم (5) بمتوسط إجابات (4.20) وتشير الى أن الأسرة الأردنية لا تشجع على مشاركة الشباب في العمل السياسي، وفي الدرجة الثالثة جاءت الفقرة رقم (11) بمتوسط إجابات (4.20) وتـشير الـى أن أصـحاب رؤوس الأموال يضعفون دور الأحزاب السياسية.

- بينت الدراسة عدم وجود إتجاهات إيجابية لدى الشباب نحو مشاركة الشباب في العملية السياسية في الأردن، حيث أشارت نتائج التحليل إلى وجود إتجاهات سلبية لدى الشباب حول المشاركة السياسية.

- بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إتجاهات الشباب نحو المشاركة في العملية السياسية في الأردن تعود الى إختلاف الجنس" أي أن إتجاهات كل من الذكور والإناث كانت سلبية نحو مشاركة الشباب في العملية الـسياسية فـي الأردن وبـنفس الدرجة.

- بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالـة ($\alpha = 0.05$) فـي الإتجاهات نحو المشاركة السياسية للشباب الأردني تعـود الـى إخـتلاف المـستوى التعليمي وكانت أعلى الإتجاهات سلبية لدى الدبلوم وأقلها سلبية لدى الدراسات العليا.

- بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إتجاهات الشباب نحو المشاركة في العملية السياسية في الأردن تعود الى إختلاف الحالة العملية" أي أن إتجاهات العاملين أكثر سلبية نحو مشاركة الشباب في العملية السياسية من إتجاهات غير العاملين.

- بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الإتجاهات نحو مشاركة الشباب في العملية السياسية في الأردن تعود الى إختلاف تقييم مستوى الأسرة الإقتصادي.

التوصيات

على ضوء نتائج الدراسة فإن الباحثة توصي بالآتي:

- التوسع في بناء مراكز نموذجية شاملة مع مراعاة توافر البنية التحتية لهذه المراكز للإسهام في إنجاح الأنشطة المختلفة سواء كانت متعلقة بالإستراتيجية الوطنية للشباب أم بغيرها من الأنشطة.
- إعادة تأهيل القائمين في المراكز الشبابية وعقد دورات تدريبية للمشرفين تتعلق ببرامج الإستراتيجية الوطنية للشباب.
- إيجاد كادر متخصص في المجلس الأعلى للشباب ومديريات الشباب التابعة له لمتابعة أنشطة الإستراتيجية الوطنية للشباب والأنشطة الأخرى التي تقيمها المديريات والمراكز الشبابية وأن ترفع تقارير خاضعة للتقويم العلمي لهذه الأنشطة للوقوف على أوجه القوة والضعف.
- إتاحة الفرصة أمام الشباب للتعبير عن آرائهم في قضايا مجتمعهم ورؤيتهم لكيفية التعامل مع مشاكل المجتمع دون خوف من عقاب أو مساءلة وفي ظل مناخ آمن يرعى الحريات ويدعم الديموقراطية.
- توفير قنوات أو منابر تتيح لهم طرح مشاكلهم وتصوراتهم لكيفية حلها والتعبير عن طموحاتهم وتصوراتهم.
- ضرورة أن تضم الهيئات المعنية بأمور الشباب في عضويتها بعض العناصر الشبابية التي تحسن التعبير عن همومها وقضاياها إذ ليس من المعقول أن ينفرد بالتعبير عن قضايا الشباب من هم خارج هذه الشريحة الشبابية فالشباب هم الأقدر على التعبير عن أنفسهم.
- العمل على زيادة الإهتمام بإجراء إستطلاعات دورية لآراء الشباب حول همومهم وقضايا المجتمع.
- تطوير دور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني لإستيعاب الشباب وتدريبهم على التعامل مع القضايا السياسية والإقتصادية والإجتماعية.
- أن تحتفظ مؤسسات المجتمع ومنظماته ببعض الأدوار القيادية لكي يشغلها المتميزون من الشباب دون التقيد بالعوائق البيروقراطية.
- أن المطلوب في سبيل تحقيق دور شبابي فاعل سياسياً هو الإستثمار في برامج التدريب والتأهيل وبناء القدرات للشباب خاصة خارج العاصمة عمان، ومراعاة أسس التدرج في تفعيل الدور السياسي للشباب، وحتى نرى دور سياسي فاعل للشباب فإن كافة مؤسسات الدولة مدعوة للتكاتف والتوافق على هذا الدور وبما يؤدي إلى تحقيق الرؤية الملكية السامية على أرض الواقع على أكمل وجه.
- منهاج تربوي لطلاب المدارس يتبنى تدريب وتنمية وصقل الأطفال والشباب على المشاركة وقبول الرأي والرأي الآخر.
- حملات توعوية تكرس المفاهيم الإعلانية والمشاركة والوعي.

المصادر والمراجع:

- الدستور الأردني

الكتب

بن منظور، لسان العرب.

الأسود، صادق، علم الاجتماع السياسي، دار النهضة العربية ، مصر ،القاهرة،1999.

البشري، طارق، (1987). **دراسات في الديمقراطية المصرية**، ط1، القاهرة: دار الشروق.

البطاينة، رافع، (2004). **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الأردن**، دائرة عمان: المكتبة الوطنية.

بسيوني، محمود (1989). **مبادئ التربية الفنية**، دار معارف: القاهرة.

البنا، جمال، (1988). **الحرية النقابية**، ج2، الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، جنيف.

جلبي، علي عبد الرازق (1982). **الشباب والمشاركة السياسية، مجال علم الاجتماع المعاصر**، مصر: دار المعارف.

جمعة، سعد إبراهيم (1984). **الشباب والمشاركة السياسية**، مصر: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الحسنات، سالم (2006). **دور المجلس الأعلى للشباب في تعزيز مفهومي الولاء والإنتماء لدى الشباب الأردني**.

الحضرمي، عمر، ومصطفى العدوان (2003). **التربية الوطنية**، عمان: دار مجدلاوي ، ط1.

الخوالدة، يحيى (2009). **رعاية الشباب في الأردن**، عمان: المجلس الأعلى للشباب.

سراج الدين، إسماعيل (2008)، **الشباب وثقافة الإصلاح**، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية.

ذنيبات، سامي (وآخرون). قاموس المصطلحات السياسية.

ربيع، ماجدة علي (1992). **الدور السياسي للأزهر 1952-1982**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ط2.

السرحان، محمود قظام (2006). **كيف تساعد الشباب**، عمان: سلسلة التثقيف الشبابي.

سليم، محمد سيد (1989). **تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية**، القاهرة: جامعة القاهرة.

الشرقاوي، سعاد (1971). **علم الاجتماع السياسي**، ط1، مصر: دار النهضة العربية.

الظاهري، محمد محسن، **الدور السياسي للقبيلة في اليمن**.

عبد القادر، محمد علاء الدين (1998)، **دور الشباب في التنمية**، الاسكندرية، منشأة المعارف.

عبد الوهاب، طارق محمد (1999). **سيكولوجية المشاركة السياسية**، القاهرة: دار غريب للنشر والتوزيع.

خليفات، عوض (1995)، **الميثاق الوطني: أمل وعمل**، وزارة الشباب، عمان: الاردن.

الشوابكة، حمزة (2003)، **الأردن: الإيمان بالله، الولاء للتاج، الانتماء للوطن، على قدر أهل العزم**، الطبعة الأولى، عمان: الأردن .

المقدادي، صالح (2000)، **المسرح التعليمي**، دار مكتبة الصلال: بيروت .

كامل، نبيله عبد الحليم (1980). **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، بيروت: دار الفكر العربي.

لبيب، الطاهر (1992). **هل الديمقراطية مطلب إجتماعي؟ علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي**، مقال ورد في كتاب المجتمع المدني العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

ليلة، علي (2001). **تآكل الرفض الشبابي: تأملات مع بداية الفية جديدة** في: د. محمود الكردي (محرراً)، **الشباب ومستقبل مصر**، القاهرة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الإجتماعية – كلية الآداب، جامعة القاهرة.

مقلد، إسماعيل صبري (1994). **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت، جامعة الكويت.

محمد، علي محمد (1980). **الشباب والمجتمع: دراسة نظرية وميدانية**، الاسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1.

المجلات والصحف

أحمد، محمد أحمد (1997). **النشاط الثقافي الحر، واقعه ومعوقات تحقيقه بالتعليم الثانوي العام**، مجلة كلية التربية بأسيوط، العدد (13).

بدوي، طه (1963). **الحياة السياسية في مفاهيمنا الثورية**، القاهرة: المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد 28.

صحيفة الدستور: ملحق خاص بمناسبة عيد الإستقلال الحادي والستين، تاريخ 24 آيار 2007.

صحيفة الرأي، ملحق الشباب رقم 153، العدد 13488، تاريخ 2007/8/12.

ظاهر، أحمد جمال (1986). **إتجاهات التنشئة السياسية والإجتماعية في المجتمع الأردني**، دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن، مجلة العلوم الإجتماعية، مجلد 14، العدد 3.

عتريسي، طلال (1994). **الشباب العربي: أزمة الدور والتباس المفهوم**، شؤون عربية، عدد77.

فرحان، محمد (2004). **الدولة والمجتمع المدني العربي: إشكالية العجز والهيمنة والتوجهات الليبرالية**، مجلة شؤون عربية، عدد 117.

فيرلونج، ندى (2000)، **مقدمة: الشباب في عالم متغير**، ترجمة: بهجت عبد الفتاح، المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية.

مجلة الشباب: مجلة الشاب، **مجلة دورية تصدر عن المجلس الأعلى للشباب**، العدد 250، تموز 2007.

الوقفي، إياد. **الرسالة الملكية تتفاعل في وجدان الشباب**، ملحق صحيفة الرأي، 2007/8/16.

جرار، صلاح (2000)، الثقافة والشباب في القرن الحادي والعشرين، عمان، الأردن، **مجلة الشباب**.

الشهاب، علي والصاوي، محمد (2002)، دراسة ميدانية لآراء المنتسبين إلى مراكز الشباب والعاملين بها حول دورها التربوي في المجتمع الكويتي، **المجلة التربوية**، المجلد السادس، العدد الثاني والستون.

مجلة الشباب، العدد (242)، أيار، (2005)، المجلس الأعلى للشباب: الأردن.

<u>الرسائل الجامعية</u>

التل، نانسي (2007). **معوقات الإستراتيجية الوطنية للشباب من وجهة نظر المشرفين في المراكز الشبابية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

حماد، وليد (1995). **أثر بعض المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية على مستوى مشاركة الشباب في العمل الإجتماعي التطوعي الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، الجامعة الأردنية.

الخاروف، أمل (2004). **الأدوار الجندرية التي يكتسبها الشباب في الأسرة الأردنية**، دراسة ميدنية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

الخطيب، نعمان أحمد (1983). **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس.

الدرديري، هاني أحمد (1990). **نظام الشورى الإسلامي مقارناً بالديمقراطية النيابية المعاصرة**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس.

الشرعة، محمد (1999). بعنوان :"**المشاركة السياسية في الريف الأردني: دراسة ميدانية في قرى لواء بني عبيد**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

عاشور، إياس (2003) بعنوان :"**المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (1989 – 2001)**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

غانم، سيد عبد المطلب (د،ت). **المشاركة السياسية في مصر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة

المحاميد، محمد صالح (2001). **دوافع السلوك التطوعي النسوي المنظم في الأردن وعلاقته ببعض المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والتعليمية**: رسالة جامعية، الجامعة الأردنية.

مرعي، جمال (1996). **الشباب والمشاركة السياسية في المجتمع الأردني**: رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

الشيخلي، عبد القادر (1998)، النشاطات وعلاقتها بتحصيل تلاميذ المرحلة الابتدائية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق: سوريا .

<u>الأجندة والدوريات ومراكز الأبحاث</u>

الأجندة الوطنية الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية، 2008.

الإستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن 2005–2009، المجلس الأعلى للشباب والرياضة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، عمان في 15-2004/9م.

برلمان الطفل، مجلة رسالة مجلس الأمة، العدد 47 آذار 2003، ص 35.

دائرة السكان بالأمم المتحدة (2000) Prospects: The 2000 World Population Revision, United Nation Population Division.

ربيع، ربى (2005). **لجنة الأجندة الوطنية تشكل فرق عمل لثمانية محاور تغطي الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية**، من موقع المركز الأردني للإعلام.

رسالة الملك إلى رئيس الوزراء الدكتور معروف البخيت حول تأسيس هيئة باب كلنا الأردن، 2006/10/5.

الصباغ، رنا (2005). **ألغام «الأجندة الأردنية» وجاهزية التحديث**، من موقع دار الحياة.
الطراونة، غيث (2007). **الرؤية الملكية – آفاق المستقبل**، عمان: مطابع الرأي.
طوقان، حنان (2003). **التفكير الديموقراطي والمشاركة المدنية في الأردن**، مركز الأميرة بسمة للشباب، كريستين سكويرز، دراسة الشباب والمشارة السياسية لمؤسسة كونراد أيدناور، عمان.

عبد الجواد، ليلى، محمد، سعد محمد (2002). **تصورات الشباب لواقع ومستقبل العنف في المجتمع المصري**، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الرابع للبحوث الإجتماعية "الأبعاد الإجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري" الذي نظمه المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية بالقاهرة في الفترة 20–42 أبريل 2002.

اليونيسيف (2003)، **الشباب الأردنيون حياتهم وآرائهم**، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مكتب الأردن.

الخوالده، يحيى (1996)، **العوامل المؤثرة في عدم إقبال الشباب على المراكز الشبابية: دراسة مقدمة لدورة الإدارة العليا**، معهد الإدارة العامة، المملكة الأردنية الهاشمية

العودات، موسى (2005). **وضع نموذج مقترح لمراكز الشباب في الأردن في ضوء تقييم الواقع الحالي من وجهة نظر المشرفين والأعضاء في المراكز الشبابية.**

القطاطشة، محمد (2004). **التنمية السياسية كأحد عوامل التنمية المستدامة، ورقة قدمت لمؤتمر التنمية السياسية والمرأة الأردنية: مرتكزات الخطاب وآليات المشاركة**، عمان، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

لجنة التنمية الإجتماعية (2003)، **الدورة الحادية والأربعون –10–21 شباط/فبراير**.

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، **جلسة حوارية حول قانون الإنتخابات الأردني وتمثيل المرأة**، 2005.
المؤتمر الأقليمي حول حقوق الطفل "**أطفالنا بين واقع النصوص وواقع الحال**" **17–19 أيار** ، 1999، عمان، المجلس الثقافي البريطاني.

المجلس الأعلى للشباب (2003). وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **استراتيجية وخطة عمل قاع الرعاية الشبابية والرياضة للأعوام 2004–2006**، عمان – الأردن.

المجلس الأعلى للشباب (2004). **الإستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن، 2005–2009**، عمان: منشورات المجلس الأعلى للشباب.

المجلس الأعلى للشباب (2004). رعاية الشباب في الأردن: إنجاز عطاء ولاء وإنتماء 2002-2004، سلسلة التثقيف الشبابي (57) عمان: المجلس الأعلى للشباب.

المجلس الأعلى للشباب، **الإستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن، 2005-2006م**، عمان: المجلس الأعلى للشباب.

المجلس الأعلى للشباب، القانون المؤقت رقم (65) لسنة 2001، المادة 5.

مركز الدراسات الإستراتيجية،(2004). **استطلاع حول الديمقراطية في الأردن**، الجامعة الأردنية. 2004/9/18.

مسعود، أماني (2001). **الدور التنموي للشباب في العالم الثالث بالتطبيق على مصر: قضايا نظرية**، بحث مقدم إلى الحلقة النقاشية "أحوال الشباب والتحولات الإجتماعية والإقتصادية" التي نظمتها اللجنة المصرية للتربية والثقافة والعلوم .

مركز الأردن الجديد للدراسات (2000). **دليل منظمات المجتمع المدني في الأردن.** عمان: دار سندباد للنشر.

مواقع الإنترنت:

www.youth.jo

الهتار، فهد، http://www.almotamar.net/26402.htm.

المراجع الأجنبية:

OECD: Organization for Economic Cooperation and Development., (1999), **The Changing Role of Vocational and Technical Education and Traning Information Report Presented at A meeting of the Organization for economic Cooperation and Development**, Paris: France.

Herpert, Maclosky, (1968***), Political Participation,*** In: International Encyclopedia of the Science, Vol. 12.

Meibraath, Lester, (1965), ***Political Participation, How and why do people get involved in Politics?*** (Chicago, Rand McNally & Comp.

Samuel, Huntington, (1976), ***Participation in Developing Countries***, (Cambridge, Massachusetts, Harvard U.P.

Samuel, Huntington, P., (1968). ***Political Order in Changing Societies***, N. Haven Yale Uni. Press, P. 31.

Sills, Daivd, "***The International Encyclopedia***".

Sills, L.D., (1968). ***International Encyclopedia of Social Sciences***, Vol.11, 12, The Macmillan Co., The Free Press, N.Y. P.30.

ملحق رقم (1)

الاستبانة

عزيزي ..../عزيزتي..........

تحية طيبة وبعد

تقوم الطالبة في قسم العلوم السياسية/الجامعة الأردنية بدراسة حول المشاركة السياسية لدى الشباب الأردني.

يرجى التكرم بالإجابة على كافة الأسئلة الواردة في استبانة البحث المرفقة وسوف لن تستخدم أية معلومات ترد بها لغير غايات البحث العلمي.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحثة

أماني اللوما

البيانات الأولية:

1. الجنس :
☐ ذكر ☐ أنثى

2. الديانة:
☐ مسلم ☐ مسيحي

3. مكان سكن الأسرة:
☐ مدينة ☐ قرية
☐ بادية ☐ مخيم

4. المستوى التعليمي:
☐ ثانوية عامة فأقل ☐ دبلوم
☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا

5. العمل:
☐ يعمل ☐ لا يعمل

6. كيف تقيم مستوى أسرتك الإقتصادي:
☐ متدني جداً ☐ أقل من المتوسط
☐ متوسط ☐ أعلى من المتوسط
☐ مرتفع ☐ مرتفع جداً

المشاركة السياسية للشباب وأفراد أسرهم:

7. هل ينتمي أحد أفراد أسرتك إلى حزب سياسي:
☐ نعم ☐ لا

8. هل أنت عضو في أحد المؤسسات التالية؟
☐ حزب سياسي ☐ منتديات ثقافية
☐ نوادي طلابية ☐ جمعية خيرية

9. برأيك، ما مدى أهمية مشاركة الشباب في العملية السياسية في الأردن؟
☐ درجة عالية ☐ درجة متوسطة
☐ درجة قليلة ☐ لا أهمية لها

10. برأيك، ماذا تعني لك المشاركة السياسية: (يمكنك إختيار اكثر من اجابة)
☐ العضوية في حزب سياسي ☐ العضوية في الاندية والمنتديات الثقافية
☐ المشاركة في الإنتخابات النيابية ☐ المشاركة في الإنتخابات البلدية
☐ المشاركة في الاتحادات والاندية الطلابية ☐ الترشح للمجلس النيابي
☐ الترشح للمجلس البلدي ☐ أخـــــــــرى، يرجـــــــــى التحديد.......................

11. ما موقف أسرتك من مشاركتك بالأعمال السياسية بشكل عام:

- ☐ يؤيدون دائماً ☐ يؤيدون غالباً
- ☐ يؤيدون أحياناً ☐ يؤيدون نادراً
- ☐ لا يؤيدون ☐ يرفضون بشدة

12. هل شاركت في آخر إنتخابات جرت للمجالس أو الهيئات التالية:

- ☐ الإنتخابات النيابية ☐ الإنتخابات البلدية
- ☐ إنتخابات نقابية ☐ انتحابات لحزب سياسي
- ☐ إنتخابات لجمعية خيرية او تعاونية ☐ أخرى، حدد.............

13. إذا كنت قد شاركت في الإنتخابات لأحد المجالس أو الهيئات في سؤال(12)، فما الأسباب والدوافع لتلك المشاركة؟

- ☐ الإيمان بأهمية المشاركة ☐ وجود صديق من ضمن المرشحين
- ☐ وجود قريب من ضمن المرشحين ☐ المشاركة واجب وطني

14. هل ترى أن من واجب الشباب المشاركة في العملية السياسية؟

- ☐ نعم ☐ لا

15. إذا كانت أجابتك على السؤال (14) بلا، فما هي الأسباب؟

- ☐ اعتقد بعدم قدرة الشباب على إتخاذ القرارات المناسبة.
- ☐ انشغال الشباب في بناء مستقبلهم.
- ☐ غير ذلك (حدد)..

16. هل ترى أن نظام التعليم (المدرسي والجامعي) في الأردن يشجع على مشاركة الشباب في العملية السياسية؟

- ☐ نعم ☐ لا

17. فيما يلي مجموعة من المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بمفهوم المشاركة السياسية، ما درجة اهمية كل منهما برأيك؟

المفاهيم والمصطلحات	مهمة بدرجة كبيرة جداً	مهمة بدرجة كبيرة	مهمة بدرجة متوسطة	مهمة بدرجة قليلة	غير مهمة إطلاقاً
المساواة					
إحترام الآخرين					
تعدد الآراء والأفكار					
تعدد الإنتماءات السياسية					
العمل الجماعي					
إدارة الخلافات بطرق سليمة					
حق المرأة في المشاركة					
الوعي بحقوق المواطنة					
المشاركة بقضايا المجتمع المحلي					
العمل التطوعي					

18. هل تعتقد بجدوى مشاركتك السياسية على أي مستوى كان؟

☐ نعم ☐ لا

19. هل تعتقد بأن الحكومات الأردنية جادة في موضوع التنمية السياسية؟

☐ نعم ☐ لا ☐ لا أعرف

20. إلى أي درجة ترى ان كبار السن يثقون بقدرات الشباب في المشاركة في إدارة شؤونهم بأنفسهم؟

☐ درجة كبيرة ☐ درجة متوسطة
☐ درجة قليلة ☐ لا يثقون أبداً

21. هل سمعت عن المجلس الأعلى للشباب؟

☐ نعم ☐ لا

22. إذا دعيت لعمل تطوعي يتناسب وقدراتك هل أنت مستعد لذلك؟

☐ نعم ☐ لا

23. هل لديك النية للإنتساب لأي حزب سياسي؟

☐ نعم ☐ لا

24. إذا لم يكن لديك النية للإنتساب لحزب سياسي، فإن السبب يعود لـــ:

☐ لا يوجد حزب يمثل تطلعاتي.
☐ لا أؤمن بالعمل الحزبي.
☐ بناء على نصيحة الأسرة.
☐ لم تتح لي الفرصة للتعرف على أي حزب.
☐ العمل الحزبي غير آمن.
☐ الاوضاع الإقتصادية الصعبة والانشغال بهموم الحياة.
☐ لا أرغب في الإجابة.

25. الإتجاهات نحو مشاركة الشباب الأردني في العملية السياسية: أمامك مجموعة من العبارات التي تعبر عن رأيك حول المشاركة السياسية للشباب، يرجى وضع اشارة (X) في المربع المناسب أمام كل عبارة والتي تشير الى درجة موافقتك عليها:

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معرض بشدة
1. الشباب الأردني غير معني بالمشاركة السياسية.					
2. الشباب الأردني لا يثق بالعمل السياسي.					
3. الشباب الأردني لا يثق بالسياسيين.					
4. العمل السياسي ينحصر بفئة نخبوية قليلة.					
5. الأسرة الأردنية لا تشجع على مشاركة الشباب في العمل السياسي.					
6. التنشئة الإجتماعية للشباب لا تشجع على مشاركتهم في العملية السياسية.					
7. المشاركة السياسية حق للشباب وواجب وطني بنفس الوقت.					
8. الأحزاب السياسية ذات تأثير فعال على عملية التنمية السياسية.					
9. مؤسسات المجتمع المدني أكثر تأثيراً من الأحزاب السياسية في صنع القرارات.					
10. عدم وضوح عمل وأهداف الأحزاب السياسية يجعل الشباب يبتعدون عن المشاركة فيها.					
11. أصحاب رؤوس الأموال يضعفون دور الأحزاب السياسية.					
12. العشائرية تضعف دور الأحزاب السياسية.					
13. الشباب الأردني منشغل بهمومه الخاصة عن الهموم العامة.					
14. الحكومات الأردنية غير قادرة على بلورة وتنفيذ المبادرات الملكية نحو التنمية السياسية ودور الشباب فيها.					
15. المشاركة السياسية حق للجميع الذكور والإناث.					
16. الجمعيات والمنتديات والروابط الشبابية أفضل من الأحزاب السياسية في استيعاب الشباب وزيادة مشاركتهم المجتمعية.					

شاكراً لكم حسن تعاونكم

The Political Role of Youth During the Reign of his Majesty King Abdullah II (1999-2008)

By

Amani Ahmad Allawama

Supervisor

Dr. Mohammad Masalhah

Abstract

This study aimed at the analysis of political participation status by Jordanian youth due to the demographic weight this youth class occupies in the Jordanian society and the reframe by the most of these class members from participating in the political life in Jordan. This refraining causes several enquires which he present study attempt to answer: through the relatedness of political participation in political practice and conceptual frame activity's: state, authority, civil society's organizations and alike. All of these show the educated political elite which contributed through males and under his supervision to perform some of roles which are also under his supervision and conditions.

Several authors and intellectuals in the political field addressed the political participation shapes through research and analysis, although they agreed upon limited ones they have disagreed over other ones which citizen can participate through them.

The study relied upon some hypothesis such as: the royal guidance and direction in regard to care of youth to the organization and other bodies which cares about organizing youth activity in Jordan. The nature and attitude of the youth have affected the political activity reality in

Jordan on the level of youth participation and the increased their refraining from being involved in political activity.

The study has achieved some results such as King Abdullah II vision is stemmed from his solid faith in Jordan's future which relies significantly upon the youth core and primary role.

Through the first ten years of his Majesty's reign the King (God be with him) has launched several initiatives which called upon all sectors to empower the youth participation in all public life in Jordan: political social and economic. Consequently several organizations positively responded to this royal desire by creating several programs that aim to activated the youth participation. For example King Abdullah II for development foundation has initiated a yearly youth forum, many programs have been initiated as a result which have contributed relatively in enhancing the needed environment to support creativity and uniqueness in addition provide scholarships to talented youth in and out of Jordan, in the youth forum which the foundation had organized in 2006 his Majesty the King initiated (Kollona alordon youth commission) in order to be the youth arm for King Abdullah II foundation for development, and its mechanism to communicate with the Jordanian youth with the aim to increase their awareness level of various issues and national challenges.

Researcher has recommended the establishment of such comprehensive and exemplary foundations and entities in order to contribute in the success of various activities whether are involved in the national strategies for youth or other activities. In addition to re-train the supervisor's of these youth organization, provide specialized and expert cadre to be in the youth higher council and the organizations belongs to it in order to follow up the activities of the national strategy for youth and to report the weakness and strength of these activity's to involved authorities.